وكيل وزارة التجارة والتموين يؤكد في مذكرة له عدداً من الخروقات المتبعة في مؤسسة الاقمشة والكهربائيات

اكدت مذكرة مرفوعة من الاخ حسن حبيشي وكيل وزارة التموين والتجارة فرع عدن صحة القضايا التي نشرت عنها صوت العمال في اعداد ماضية حول قضايا الاسعار وكلفة السلع المستوردة والمحلات التابعة للمؤسسة العامة للاقمشة والكهربائيات والتي يجري التصرف بها بصورة مخالفة للقوانين والانظمة وقرارات مجلس الوزراء .. وكذا معالجة ادارة المؤسسة المذكورة لجملة القضايا الاخرى، ومنها الاتفاقيات المبرمة وتراخيص الاستيراد والتي تتم بصورة مخالفة.

وفيما يلي تنشر صوت العمال نص هذه المذكرة:

الاخ / مدير عام المؤسسة العامة للاقمشة والكهربائيات

المحترم

بعد التحية ..

الموضوع / محضر الاجتماع الاستثنائي المنعقد في ١٩٩١/٩/٩م

نود التعقيب على ماورد في محضر الاجتماع المشار اليه اعلاه بتاريخ: ١٩٩١/٩/١٤م بمرجع: م أ/٩١/١١٦م والذي استلمناه بتاريخ: ١٩٩١/٩/١٥م وذلك على النحو التالي:

١ . نؤكد مجددا عدم جدوى استئجار محل سكني في العاصمة صنعاء لضآلة حجم عمل المؤسسة.

٢ . نؤكد على ماورد المحضر بشأن اعداد تقارير الانجاز وتجنب الثغرات العديدة المشار اليها عند وضع تقرير الجهاز النصف الثاني من هذا العام كما نؤكد على عدم تقديم تقارير كتابية للمجلس عند مناقشة الموضوعات الهامة.

٣ . فيما يتعلق باعطاء الصلاحية لتحديد الاسعار للسلع الرئيسية والسلع التجارية عليكم تحديد الدائرة المختصة لوضع قوائم التكلفة قبل اعطاء الصلاحيات لاشخاص معينين وبعدها يتم التفويض من قبل مجلس الادارة وفقا للحالات المختلفة وهوامش الربح التي تجاري السوق وتكون في صالح المؤسسة.

٤ . حول فصل عبدربه عبدالكريم نستغرب عدم التزامكم بتوجيهات رؤسائكم وجهات الاختصاص مثل فرع وزارة العمل والخدمة المدنية وحتى الان لانجد المبرر القانوني لرفضكم تنفيذ التعليمات حيث ان الفصل تم قبل حصولكم على المصادقة به.

٥ . في جانب متفرقات اشير الى طلب محال من الاخ/ وكيل فرع وزارة التموين والتجارة وهذا ليس صحيحا حيث ان الاحالة كانت لمدير عام المؤسسة، لذا عليكم تحري الدقة عند وضع ملاحظاتنا على التوصيات تتلخص بمايلي:

١ . نوافق على التوصية رقم (١) وخاصة ماورد بشأن اخذ ملاحظات الاعضاء حيث تكررت الاشارة لذلك ولم نلمس تحسنا في هذا الجانب.

٢ . عليكم تقديم نسخة من برنامج الاستيراد المفصل المصادق عليه ليتسنى لنا المصادقة من جانبنا ، وفيما يتعلق بتنشيط العلاقة مع القطاع الخاص في جانب الاستيراد فان ذلك وارد اذا كانت للمؤسسة وكالات عدا ذلك فان الوزارة وفروعها تمنح تراخيص الاستيراد مباشرة للقطاع الخاص وباسمه مباشرة وفي جانب التسعيرة نؤكد اهمية تحديد دائرة مختصة لتحديد قوائم التكلفة وان تعالج كل حالة على حده وفقا لما يقره مجلس الادارة.

٣ . نحن على اتم الاستعداد للقاء بمجلس الادارة وقد حددنا هذا اليوم للقاء باعضاء المجلس في تمام الساعة الحادية عشرة والنصف صباحا. اما مسألة رد الاعتبار من عدمها فامر ذلك متروك لقرار الاخ/ الوزير بعد اطلاعه على تقرير اللجنة وبالتشاور مع الاخ/ محافظ محافظة عدن الذي بدوره طلب من المدير العام ايضاحات حول مايثار من قضايا عن المؤسسة وتقرير اللجنة ايضا. اما قضية عبدربه عبدالكريم فاننا نأسف بان يكون قرار المجلس بتأجيل قضيته ولايتم الالتزام من قبل الادارة بأعادته واعطاءه مستحقاته والاصرار على بقاءه منفصولا بالرغم من كافة التعليمات التي اعطيت وبالرغم من قرار المجلس.

٤ . المصادقة على اتفاقية التأجير خلقت لدينا التباسا لكيفية تسيير عمل المجلس الامر الذي تكرر اكثر من مرة. فقد لاحظنا ان المجلس في اجتماعه صادق على الاتفاقية بينما يؤكد ممثل فرع الوزارة ان الاتفاقية لم تعرض على اعضاء المجلس في الاجتماع ولم يتم المصادقة عليها.

أ . هناك تناقض بين التوصية وبين ماورد في محضر مناقشات المجلس الذي يشير بالنص الى مايلي ص(٤).

هذا وبعد ان تداول الرأي والمشورة تمت المصادقة من قبل الاعضاء على موضوع التأجير على ان تعد اتفاقيات قانونية تبرم بين المؤسسة كطرف اول والتأجير كطرف ثاني.. الخ .

لذلك نجد ان المجلس اوصى باعداد اتفاقية بينما يشير قرار المجلس رقم (١١/ استثنائي) لعام ١٩٩١م بالمصادقة على الاتفاقية التجارية فلاندري الان ماهي الحقيقة ! هل ناقش المجلس الاتفاقية وصادق على ماورد بها؟ ام انه كلف اشخاصا محددين لاعداد اتفاقية والعودة اليه لاقرارها؟.

ب . بالرغم ماورد في أ. اعلاه استلمناه اليوم من الاخ/ المدير العام اتفاقية موقعة بتاريخ ١٩٩١/٩/٨م اي قبل مناقشة مجلس الادارة للموضوع ولنا ملاحظات عديدة حولها تأجير المحلات خلافا لقرار مجلس الوزراء وثانيها ان التوقيع تم قبل مصادقة مجلس الادارة وثالثها اننا لم نصادق على الموضوع او الاتفاقية حتى الان وبدلا من ان يتم الحصول على هذه المصادقات نجد ان المحل قد تم تسليمه وترميمه واجراء عمليات بناء فيه الامر الذي يضعنا في حيرة من توجيهاتنا المستمرة للمؤسسة ولمجلس الادارة ورفض تلك التوجيهات والعمل بشكل عكسي لاكثر من مرة اي ان يتم عقود واتفاقيات وبعدها تشكل لجان وتقدم لنا الاتفاقيات للعرض والاطلاع ليس الا بعد ان تكون الاتفاقيات نافذة الامر الذي نهينا اليه كتابيا وحيث ان لدينا عدد من الملاحظات الاخرى الهامة فاننا نؤكد لكم على عدم مصادقتنا على الاجراءات وعلى الاتفاقية المبرمة كما استلمناها.

وهكذا نرى بأن كافة توصيات مجلس الادارة يجب ان تنتج عن دراسة مستوفاه للموضوعات التي يناقشها وبمذكرات توضيحية تقدم للاعضاء قبل انعقاد اجتماعات المجلس بوقت كاف وان يتم اتخاذ الاجراءات السليمة وفق القنوات السليمة وبالتسلسل المنطقي بدلا من العمل بطريقة معكوسة مثل ماحدث في السابق.

مع تقديري ...

حسن حبيشي
وكيل وزارة التموين والتجارة
فرع/ عدن

نائب وزير الكهرباء والمياه في لقاء مع «صوت العمال»

لا صحة للأنباء بشأن رفع تسعيرة الكهرباء في المحافظات الجنوبية والشرقية

توقع حدوث اختناقات في الكهرباء .. الصيف القادم

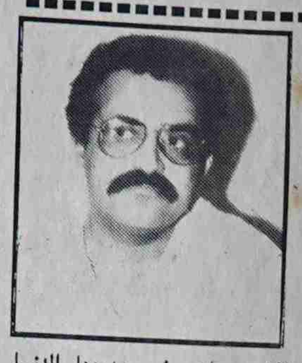

* ترددت مؤخراً أنباء وتصريحات لبعض المسؤولين في الكهرباء ، افادت بأن هناك نية لرفع تسعيرة الكهرباء في المحافظات الجنوبية والشرقية تحت مبرر مساواتها وتوحيدها مع اسعار الكهرباء في المحافظات الشمالية ..

* لاستيضاح هذا الامر المرتبط بحياة الناس ، والذي اثار قلقهم ، اجرت « صوت العمال » اللقاء التالي مع الاخ محمد عبد العليم نائب وزير الكهرباء والمياه .. فإلى هذا اللقاء ..

لا صحة لهذه الانباء

* « صوت العمال »

ترددت مؤخراً انباء وتصريحات لبعض المسؤولين في الكهرباء تفيد بأن تسعيرة الكهرباء في المحافظات الجنوبية والشرقية ، سوف يتم رفعها لمساواتها مع التسعيرة في المحافظات الشمالية .. ما مدى صحة ذلك باعتباركم نائباً لوزير الكهرباء والمياه؟!

نائب الوزير :

نود أن نؤكد أنه لاصحة لهذا الخبر في الوقت الحاضر وأن عملية دمج المؤسسه في صنعاء والهيئه في عدن لاتعني بالضروره زيادة لأسعار الكهرباء .وأن قراراً مثل هذا يجب أن يخضع لدراسة دقيقه ومفصله كون أسعار الكهرباء تختلف من شريحه إلى أخرى ، فمثلاً الشريحه المنزليه في المحافظات الشمالية مرتفعة ، وسعر الوحده الكهربائية يصل إلى ريال وعشرة فلسات بينما أسعار الكهرباء للشرائح الأخرى مثل الشريحة الصناعية والشريحه منخفضه وتقل حوالي ٥٠٪عن سعر الشريحه المنزلية. بينما أسعار الوحده الكهربائيه في المحافظات الجنوبية للشريحه المنزلية منخفضه مقارنه باسعار الشرائح الاخرى.

فمثلا سعر الشريحة المنزليه يتصاعد بتصاعد كمية الاستهلاك وتبدأ بسعر (١٢) فلسا للوحده تزيد إلى(١٨) فلسا بعد تجاوز المئه الوحده من الاستهلاك ، وترتفع إلى(٢٧) فلسا بعد تجاوز المئتي وحدة من الاستهلاك ... وهكذا لتصل الى سعر ٥٠ فلسا بعد تجاوز (٣٥٠) وحدة من الوحدات المستهلكه.

بينما أسعار الشرائح الأخرى مثل الشريحه الصناعيه مثلا (٤٣)فلسا والشريحه التجاريه (٦٠) فلسا باقي ذلك المباني الحكومية والاداريه وإناره الشوارع .

من هنا الشرح واجراء عملية حسابيه لمعدل سعر الوحده لمختلف الشرائح في المحافظات الجنوبيه والشرقيه والمحافظات الشماليه سنجد أن معدل السعر لايختلف كثيراً لكن التفاوت حاصل ووارد عند مقارنه أسعار كل شريحه على حده ، وإذا كانت اسعار الشريحه المنزليه من الوحدات الكهربائيه في المحافظات الجنوبيه اوالشرقيه منخفضه مقارنه باسعار الشريحه المنزليه في المحافظات الشماليه سنجدها منخفضه بينما أسعار الشرائح الأخرى مرتفعه مقارنه باسعار نفس الشرائح في المحافظات الشماليه.

توحيد التعرفه

صوت العمال :- وماذا بعد توحيد التعرفة؟!

نائب الوزير :قبل التفكير في توحيد التعرفة لابد من أجراء دراسه دقيقه ومفصله وبالتالي فإن مانشرفي الصحف حول تطبيق التعرفة الكهربائيه المعمول بها في المحافظات الشماليه على المحافظات الجنوبيه

والشرقيه غير وارد نظراً لاختلاف اسعار الشرائح كما أشرنا . وحتى إذا فرضنا جدلاً بأن ذلك سيحدث فإن معظم شرائح المستهلكين من غير الشريحه المنزليه سوف تستفيد من هذاالإجراء.

دراسه توحيد اسعار الكهرباء

صوت العمال :إلى أين وصلت اللجنة في دراستها لتوحيد أسعار الكهرباء في عموم محافظات الجمهورية؟!

نائب الوزير: تمت دراسة لتوحيد اسعار الكهرباء من قبل لجنة مشتركه من الهيئه في عدن والمؤسسه في صنعاء ووزارة الكهرباء والمياه وطرحت حوالي خمسه أو سته بدائل من ضمن هذه البدائل بديل يتضمن تطبيق أسعار الكهرباءفي المحافظات الجنوبية والشرقية على المحافظات الشماليه ولكافة شرائح المستهلكين وبديل آخر يتضمن تطبيق اسعار الكهرباء في المحافظات الشمالية وثلاثة أو أربعه بدائل آخرى ،لكن لم يتخذ أي قرار بتطبيق أي بديل حتى الآن كون الموضوع مرفوعاً إلى مجلس الوزراء مع ضرورة الإشاره هنا إلى أن نسبة المستهلكين للشريحه المنزليه سواءاً في المحافظات الشمالية أو الجنوبية و الشرقية لايتجاوز ٥٠٪من إجمالي الاستهلاك لكافة الشرائح.

ونرى أنه لايجب التسرع في تطبيق التسعيره الحاليه المعمول بها في الهيئه بعدن أو المؤسسه في صنعاء الابعد مناقشه شامله للبدائل المقدمة في الدراسه .والقرار الاخير هو لمجلس الوزراء وليس للهيئه أو المؤسسه او حتى وزارة الكهرباء والمياه مع العلم بأن فاتورة الكهرباء تشمل بعض الرسوم والمبالغ هي لجهات آخرى غير مؤسسة الكهرباء مثل رسوم خدمات التلفزيون غير المطبقة حالياً في فواتير هيئه الكهرباء لان الوزاره ترى أن مثل هذه الرسوم يجب أن تجبى عبر الجهات المستفيده منها.

الدمج ونقل الكادر

* صوت العمال : وماذا بشأن عملية دمج مؤسستي الكهرباء في صنعاء وعدن ؟!

ـ نائب الوزير : يجب التفريق بين عملية الضم وعملية الدمج فما تم حاليا هو دمج المؤسسة في صنعاء والهيئة في عدن وشمل الدمج هيئة المياه ومؤسسة المياه في صنعاء وبالتالي لابد من دمج البشر أيضاًلتكتمل عملية الدمج بحيث يتم تبادل الخبرات لنضمن دمج المشاريع والانظمة المالية والاداريه والمخزنية وتوحيد نظم الصيانة والتشغيل بشك تدريجي منظم وهذا لن يتم اذا لم ينقل بعض الكوادر من عدن الى صنعاء والعكس بغض النظر عن رغبات البعض في الانتقال من عدمه .

ولقد راعت الوزارة عند اختيار الكوادر التي ستنقل عدم الاضرار بجوانب التشغيل والصيانة سواءا في مجال المياه أوالكهرباء حيث تم الابقاء على القيادات الحاليه في مجال توليد ونقل وتوزيع الكهرباء (المحطات x الشبكة) وكذلك بالنسبة للمياه حيث تم الابقاء على القيادات المتخصصه في مصادر المياه وكذلك شبكة ضخ وتوزيع المياه بل اعطيت لهذه القيادات درجات وظيفيه توازي الدرجات الوظيفية في المركز صنعاء، لان الوزارة رأت أن تحسين الوضع الوظيفي لهذه القيادات من خلال نقلها الى صنعاء ربما يؤدي الى تدهور الاوضاع في خدمات الهيئتين وبالتالي يجب إبقاؤها مع إعطائها حقها من حيث الامتيازات الوظيفيه .

الهموم كثيرة

* صوت العمال : ماهي ابرز هموم وزارتكم ؟!

ـ نائب الوزير : بالرغم من الجهود المكثفه التي تبذلها الوزارة ممثله بالاخ الوزير وقيادتها لتحسين أوضاع المؤسسات التابعة لها وتنفيذ المشاريع في مختلف مناطق الجمهوريه الا اننا نصطدم بعدم توفر الامكانيات بالرغم من ان قرارات صادره عن مجلس الوزراء لتوفير بعض المخصصات وفي حدودها الدنيا بهدف الحد من تدهور خدمات المؤسسات والحفاظ على ماهوقائم فقط لم تلق التجاوب حتى الآن .

فعلى سبيل المثال لايتم حاليا الاستفاده من القدرة المركبه في محطة رأس كثنيب بالحديده لعدم توفر اعتمادات بالنقد الاجنبي لشراء وحده إضافية لتحلية المياه الامر الذي جعل المؤسسة تقوم بالشراء لهذه الوحده بالاسعار السائده للريال وليس الرسميه وهذا يؤدي في كل الاحوال إلى مضاعفة كلفة قطع الغيار وانعكاس ذلك على الانفاق بسبب ارتفاع تكاليف الصيانة وايضا التشغيل يتم حاليا في المحافظات الشمالية تطبيق نظام التطفئة المبرمجه ولمدة حوالي ساعه ونصف يوميا عند ارتفاع حمل الذروه (زيادة الاحمال) ، وفي بعض الاحيان يتم قطع التيار عن بعض المصانع وتقوم بدورها بتشغيل محطات الكهرباء التابعة لها .

، وفي محطة الحسوه (محطة الفقيد طرموم) بعدن يوجد مولد متوقف عن العمل منذ نهاية عام ١٩٩٠م وتحتاج الهيئة الى حوالي مليون دولار لاصلاح الروتور (العضو الدوار في التوربين) ولان المبلغ لم يوفر بالنقد الاجنبي بينما الهيئة ستغطي العمله المحلية بما يوازي العمله الاجنبية فقد ظل المولد واقفاً عن العمل لمدة سنه كامله حتى هذه اللحظه علما بأننا نبهنا في تقرر الوزارة المقدم الى مجلس الوزراء بأن ظروف المناخ في عدن لاتسمح باستمراريه توقف المولد بسبب الرطوبه والملوحه والصدأ، لان ذلك سيؤدي الى عطب كافة الاجهزة والمعدات التابعة للمولد (توابع المولد) والتي تفوق كلفتها المبلغ المطلوب بعشرات الاضعاف .

اختناقات مرتقبه

صوت العمال : صيف العام القادم .. كيف تستعدون له؟!!

ـ نائب الوزير : لاشك انه ستكون هناك بعض الاختناقات في العام القادم ، لكن ليست بالصوره التي تقوم بعض الصحف للاسف بتهويلها .

الانقطاعات في معظم المنظومات الكهربائيه في العالم وارده وتحدث باستمرار ولا توجد في العالم اية منظومة كهربائيه تصل درجة اعتماديتها الى ١٠٠٪ حتى تلك الدول الغنيه والمتطوره .

ولقد عايشنا اوضاع الكهرباء خلال الصيف الماضي حيث حدثت بعض الاختناقات ولو ترصدها سنجدها تتكرر في المناطق نفسها

التتمة ص ٨

كلمة ماقل ودل

عبدالواحد محمد غانم

إختفاء «ليلى علوي» !

أحداث ١٩ أكتوبر في صنعاء أرعبت سيارات «ليلى علوي» أشد الرعب ، فتداختفت لمدة يومين عن الانظار في شوارع صنعاء الرئيسية خوفاً من غضب جماهير شارع الزبيري ، وحقيقة لم يلتفت نظري إلى هذا الامر إلاني اليوم التالي من الاحداث عندما شد انتباهي حديث رابتهاج بعض سائقي «الدباب» الذين ترندعوا رنداح رزاد» عليهم الطلب في تلك اليومين بعد ان أختفى البعض مؤقتاً «ليلاء العلويه» الى حين هدوء هدير الجماهير الغاضبة على «ليلى علوي» رمز الفساد والتهليز خاصة بعد ان تحول شارع الزبيري إلى «شارع الغضب» فالكل يتفادى المرور منه ويختاروا أطول الطرق ولا المرور عبر «طريق جهنم» ..

شماعة «المؤتمر» !

في ظل اشتداد الازمة الاقتصادية التي بدأت تتفجر بصور مختلفة ومنها «أحداث الشغب» في صنعاء بدأ الحديث مؤخراً عن «الدعوة لعقد مؤتمراقتصادي موسع تشارك فيه كل القوى والتنظيمات السياسية والنقابات الجماهيرية والابداعية والمتخصصون في الاقتصاد من يمنيين وأجانب لمناقشة الاوضاع الاقتصادية في البلاد والخروج بقرارات وتوصيات دولية تسترشد بها الحكومة في معالجة الاوضاع الاقتصادية الراهنة » ..شوفوا ياجماعة الوقت يمر وليس في صالحنا جميعاً ، فالمسألة ليس بحاجة للتنظير الزائد بعد تنظيرات الاصلاح والبحث عن شماعة أخرى نعلق عليها اخطاءنا ،فالمسؤولية بدرجة أساسية مسؤولية مجلس الرئاسة ومجلس الوزراء ، فاذا انتم لم تستفيدوا بجيش المستشارين»

فكيف بالله ستستأنسون باراء مؤتمر في عالم الغيب لن يقدم ولن يؤخر طالما إن المسألة تكتيكيةوضحك على الذقون واستفادة من الوقت ليس إلا ،فإن أردتم الصلاح والاصلاح فقدح بدأتم في الخطوة الاولى في بقاء مجلس الرئاسة والمجلس الاعلى للشئون الاقتصادية والنفطية في حالة انعقاد دائم في غرفة الانعاش للخروج بنتائج عملية سريعة يلمسها المواطن أهمها معالجة قضية هبوط قيمة العملة ووقف تصاعد الاسعار ورفع الاجور والرواتب ، والافإن شبح «غضب صنعاء» قادم لا محالة ..

نكتةاللحية !

أخر نكتة قرأتها كانت في إحدى الصحف الدينية المتطرفة حيث ادعت أن «التحقيقات الاخيرة في قضية احداث الشغب أثبتت تورط عناصرمن حزب تقدمي كبير مع عناصر من الملكيين كانوا ملتحين بلحى مستعارة وإن «ألفي لحية مستعارة »كانت معدة لهذا الغرض «لغرض القاء «مسؤولية الاحداث على الاسلاميين » ..

وقبل أن أضحك بسخرية وأنا أتصفح هذا العدد عند كشك بائع الصحف وجدت الشخص الملتحي الذي كان متواجداً بجانبي قد سبقني في الضحك وترك الصحيفه ومشى، وحاولت اللحاق به مستفسرا منه عن ضحكته ومولقه المفاجيء في تركه لصحيفته «المحبوبة» اوضح قائلا « ان صحيفتنا بدأت تضحك على ذقوننا» فبادلته المزحة بشد لحيته للتأكد من انها مستعارة ام حقيقية!! فلتطمئنوا ياجماعة فاللحية لم يكن لها اي حضور سوى تواجد افراد قلائل لاتتعدى عددهم اصابع اليدين وهذا مارأيته بأم عيني ، اما الالاف فكانت صورهم كالحة لاتوحي لنا الا انهم من فئات العاطلين عن العمل ومتدفوري المعيشة الذين نزعوا الخوف من قلوبهم وتحدوا لعلعة الرصاص هربا من بطش الجوع والضياع الذي يكابدونه يوميا .. على كل يكن اعتبار مثل هذه النكتة قائمة «الغزل السلطوي» ، ولكنه غزل متأخر خاصة بعد ان فوت الاخ الرئيس الفرصة واحتكم الى منطق العقل ولم يلتفت الى المطبلين والحمقاء ، وهذا مايتضح جليا في حديثه الاخير مع القناة الثانية للتلفزيون الفرنسي حين اعتبر « احداث الشغب الاخيرة ظاهرة سلبية نتيجة مايعانيه المواطن من ازمة اقتصادية» وكما اكد ايضا «ان معالجة هذا الامر يزيد من الديمقراطية ومزيد من الوحدة الوطنية ومزيد من تلبية احتياجات المواطنين ومعالجة القضايا الامنية» .. اما الحديث عن «العناصر المندسة التي ربما لها ارتباط بقوى خارجية» فظالما المسألة في نطاق «ربما» اي امر غيرمؤكد فيفضل تجاوز هذه «الربما».

بنص عين

آخر ابداع والمنفذ الكرشمي !

عبدان دهيس

*آخر ابداع .. لمجلس الوزراء الموقر (الحكومة) .. بل اضطهاد وتعسف .. هو قراره رقم (٣٨٤) لسنة ١٩٩١م بشأن معالجة القوى الفائضه في وزارة الانشاءات حيث وافق مجلس الوزراء في (قرار سري للغاية) على تحويل (٢٩٦٨) شخصا اسماهم بالقوى الفائضة من وزارة الانشاءات والتعمير الى وزارة الخدمة المدنيه والاصلاح الاداري ، كما وافق المجلس في نفس القرار على نقل (٣٤٣) شخصا من المؤسسات التابعة لوزارة الانشاءات الى ديوان وزارة الانشاءات !

* القرار يبدأ تنفيذه من تاريخ ٩١/١٠/١٠م وينتهي في ٩١/١٢/٣١م .

* اما المنقلون ، فعلى رأسهم يأتي (احد وزراء ثورة سبتمبر) الاخ الكرشمي وزير الانشاءات والتعمير اما الاخران فهما وزيرا المالية والخدمة ، اللذان يشكر منهما كل بيت واسرة في اليمن !

* والمعنيون الذين يشملهم ، هم عمال وموظفون في كافة المؤسسات التابعة لوزارة الانشاءات وبالذات في المحافظات الجنوبية والشرقية ، وبضمنهم من هو لازال في «الخدمة العسكرية» وايضا المتفرغون «للعمل الجماهيري» .

* اما اجمالي العمال والموظفين فيبلغ (٢٩٦٨) عاملا وموظفا !

* المؤسف له في اتخاذ هذا القرار غير الانساني ، انه تم دون مشاركة النقابات واخذ مشورتها ، بل اعتمد حسب (معلوماتنا الخاصه) ، على ضوء الكشوفات التي رفعت من قبل المديرين العامين للمؤسسات التابعة لوزارة الانشاءات ، دون اي مقاييس او اسس ، ودون مراعاة لضمان استمرارية دفع رواتب المحالين ، اما المديرون فق حافظوا على وضعهم !!

* أنا اسأل ، مجلس الوزراء ـ الحكومة ـ لماذا لاتتم المعالجة في ابقاء هذه العمالة كل في مرفقها مع تقديم الدعم المالي اللازم للمرافق المعنية بدلا من احالة الموظفين ومخصصاتهم الى وزارة الخدمة ؟!!

* ان مثل هذا القرار ، يعتبر صراحة هو ابعاد للكوادر المؤهله والعمال المهنيين والفنيين ، الذين قضوا سني اعمارهم وشبابهم في خدمة هذا القطاع .. كما انه قرار يستهدف القطاع العام في قطاع الانشاءات والطرق هكذا بالمفتوح بعد ايجاد المبررات التي تتحمل تبعاتها الحكومة التي رمت «بالحبل على الغارب» ، ونامت نومة اهل الكهف بعد الوحده .. ولم تحرك ساكنا تجاه المؤامرة التي تحاك ضد القطاع العام باساليب وطرق تتناسب والمرحلة .. والباب المناسب لمرور هذه المؤامرة هو مجلس الوزراء !!

* لقد بدأت « الدائرة تدور » حسب قول المثل ، فاليوم الانشاءات وغدا الاسماك وبعد غد التجارة والصناعة ، وهلمجرا .. ويمكن ان يطال «عسف الحكومة ان تأمر « الرجال» بطلاق « زوجاتهم » تحت مبرر العجز ومعالجة العمالة الفائضتش والمشكلة الاقتصادية بسبب حرب الخليج .. فيارب سترك من غضب العمال ونقاباتهم !

القناة المعجزة

حسن نايف

* القناة الثانية .. حقا انها القناة المعجزة .. قالتها الدكتورة رؤوفه حسن رئيسة قسم الصحافة بجامعة صنعاء بتألم وقلق شديدين بعد ان عادت لتوها لمقر الصحيفة الخميس الماضي بعد ان قامت ومعها الدكتور احمد حسين الصاوي استاذ الصحافة بجامعة القاهرة بزيارة قصيرة لمبنى القناة بمحافظة عدن .. واضافت لا اعرف كيف تستقبل بشها وهي بتلك الامكانيات والحالة المتردية في اجهزتها وقدمها ، وتساءلت : لا اعرف هل سيستمر بث هذه القناة .. ام لا ..؟! وحية الزميلة رؤوفه جهود الفنيين والعاملين في هذه القناة التي قالت عنهم انهم يصنعون المعجزات لمواصلة تشغيلهم لهذه القناة بتلك الامكانيات والاوضاع المتردية ، وهذا دليل على ان هؤلاء الفنيين والعاملين يمكن ان يبدعوا اكثر اذا ماتوفرت لهم الوسائل والامكانيات .. وهنا يتدخل الدكتور الصاوي مضيفا لما اشارت اليه الزميلة الدكتوره رؤوفه حسن فقال : تصوروا (طبعا حديثه كان موجها للزملاء الحاضرين في المقيل الخاص الذي اقامته هيئة تحرير صوت العمال على شرف الدكتور الصاوي ومرافقيه من مدرسي قسم الاعلام في جامعة صنعاء والذي حضره ايضا الاستاذ سالم عمر حسين وكيل فرع وزارة الاعلام بعدن) انه لايوجد حتى كرسي بحالة جيده .. ايضا لايوجد ديكور يغطي حاجة العمل الضرورية .. واضاف ان العمال في القناة يبذلون جهود خارقة لكي تتواصل القناة مع مشاهديها واضاف : لقد رأيت عاملا فنيا يضع اصابعه بدلا من قطعة غيار لم تتوفر ليظل البث مستمرا ، وبدون اصابعه بلاشك سيتوقف البث .. انهم عمال فنيون مبدعون ، لكنهم جنود مجهولون يعملون بإخلاص وتفان .. لذلك يجب الاشادة بهم ..

* ايضا هنا يتدخل الزميل عقبات محاضرا في قسم الصحافة بجامعة صنعاء فيضيف : نحن هنا في هذه الجلسة كلنا اعلاميون وعلينا ان نعمل وكل من موقعه لمناشدة الجهات المختصة التدخل لانقاذ هذه القناة .. القناة التي كما تشرفت الدكتوره رؤوفه واطلقت عليها القناة المعجزة .. وهي كذلك فعلا .. فالاجهزة التي تبث من خلالها القناة قديمة ولم تعد هناك دولة واحدة تتعامل مع تلك الانواع من الاجهزة .. ولم اكن اتخيل اني في يوم من الايام سأجد مثل تلك الاجهزة التي لازالت تعمل وتبث بشكل يومي وبالصورة الطبيعية .. واختتم حديثه بالقول : ان القناة بحاجة الى تحديث وسائل بثها قبل ان تتوقف !!

* وهانحن في «صوت العمال» نضم صوتنا الى جانب زملائنا بمناشدة الاخوه المسئولين في وزارة الاعلام والحكومة اعطاء عناية خاصة لهذه القناة

صوت العمال

هيئة التحرير

١. عبدالباسط سروري
٢. عبدان دهيس
٣. قحطان ناشر
٤. حسن نايف
٥. أحمد محمد ثابت
٦. فاطمة البكري

اخراج كمبيوتر
عبدالله محمد باوزير

تصحيح
عارف سيف عبدالسلام
صالح خميس عبدالله

«صوت العمال» تنفرد بنشر نتائج اعمال اللجنة العليا للمعالجة الشاملة لقضايا الاسكان في المحافظات الجنوبية والشرقية {ص ٦}

مؤتمر صحفي لشرح اسس تنفيذ اتجاهات المعالجة الشاملة لقضايا الاسكان

صوت العمال / عدن

* اقرت اللجنة العليا لتنفيذ الاتجاهات للمعالجة الشاملة لقضايا الاسكان في المحافظات الجنوبية التي يرأسها الاخ محمد احمد سلمان وزير الاسكان والتخطيط الحضري ، أقرت عقد مؤتمر صحفي للاجهزة الاعلامية المختلفة لشرح الاتجاهات والاجراءات التنفيذية لها وذلك صباح اليوم الخميس وكذا تنظيم لقاء بواسطة الغرفة التجارية مع الملاك والتجار لشرح هذه الاتجاهات والاستماع اليهم ..

كما سيتم مواصلة عمل اللجنة بموجب هذه الاجراءات ، وستبدأ اللجان الفرعية عملها

كما تقرر ان تقوم اللجنة بالنزول الى عدد من المحافظات الجنوبية الاخرى لهذا الغرض واعتماد الوثائق المعدة في محافظة عدن لتطبيقها في المحافظات الاخرى ..

صوت العمال

صحيفة اسبوعية عمالية سياسية لسان حال المجلس المركزي للاتحاد العام لنقابات العمال

الخميس ١٤ نوفمبر الموافق ٩ جماد اول ١٤١٢ هـ / العدد ١٠٣٤ / السنة الثالثة والعشرون

١٢ صفحة

١٥٠ فلس ٤ ريالات

سنظل وحدة الشعب اليمني وتقدمه الاجتماعي هدف الاقلام الشريفة وستظل الكلمة ركيكة المعنى مجزأة الحرف اذا لم تكن من اجل الشعب.

عبدالفتاح اسماعيل

رداً على قرار مجلس الوزراء باحالة ٢٩٦٨ عامل الى وزارة الخدمة تحت مبرر قوى فائضة:

نقابة الانشاءات واطرها يهددون بالاضراب الشامل في قطاع البناء والانشاءات اذا نفذ القرار

صوت العمال/ عدن

* اعلن الاجتماع الموسع للنقابة العامة واللجان النقابية القاعدية في قطاع البناء والانشاءات ، ان اي اجراءات تتم لتنفيذ قرار مجلس الوزراء رقم ٣٨٤ لعام ٩١م بشأن ماسمي بالقوى الفائضه في مؤسسات وزارة الانشاءات والتعمير ، سوف يقابلها اعلان الاضراب الشامل في قطاع البناء والانشاءات ، وستتحمل الحكومة والمدراء العامون اية نتائج تنتج عن هذا القرار .

وناشد الاجتماع في بيان صدر عنه مساء امس الاول ، كافة النقابات العامة الاخرى والاحزاب الوطنية الوقوف مع زملائهم العاملون في قطاع البناء والانشاءات للتصدي لهذه الاجراءات التعسفية التي تستهدف كافة العاملين في مختلف القطاعات .

(نص البيان ص ٨)

هذا ويقضي قرار مجلس الوزراء رقم ٣٨٤ لعام ٩١م ، بإحالة (٣٢٦٨) عامل من مؤسسات وزارة الانشاءات والتعمير في المحافظات الجنوبية والشرقية الى وزارة الخدمة المدنية وبضمنهم مفرغون للخدمة العسكرية والعمل الجماهيري تحت مبرر القوى الفائضة وينتهي تنفيذ القرار في ٣١ ديسمبر القادم ..

(نص القرار ص ٨)

المدرسون في محافظة عدن يرفعون اضرابهم بعد دفع مرتباتهم

صوت العمال/

رفع المدرسون والتربويون في ٢٥مدرسة موحدة وثانوية وروضة أطفال في كافة مديريات محافظة عدن إضرابهم أمس والذي بدأه يوم الاثنين الماضي ، استجابة لنداء إطارهم النقابي -نقابة المهن التعليمية ،وذلك بسبب تأخر دفع مرتباتهم المستحقة لشهر اكتوبر الماضي.

وفي بيان بشأن رفع الإضراب : حيت السكرتارية العامة لنقابة المهن التعليمية ، موقف المدرسين والتربويين الذين لبوا نداء الإضراب يومي ١١و١٣ نوفمبر والتفافهم حول نقابتهم والتحامهم معها ووصف البيان هذا الموقف بأنه تأكيد على مدى الترابط والتواصل بين النقابة وقاعدتها العريضة في هذا القطاع الهام .

لجنة الحوار النقابية مع الحكومة تلتقي رئيس الوزراء الاحد القادم

● اوضاع القطاع العام ● تحريك الاجور ● صرف مرتبات العاملين

صوت العمال / صنعاء

* تلتقي لجنة الحوار مع الحكومة ، والمشكلة من المجلس المركزي ، للاتحاد العام للنقابات في دورته الثالثه ، برئاسة الاخ راجح صالح ناجي ، رئيس الاتحاد عضو مجلس النواب ، تلتقي يوم الاحد القادم ، في صنعاء بالاخ حيدر ابو بكر العطاس ، رئيس مجلس الوزراء ، بمشاركة الوزراء المختصون من الجانب ، وذلك لمواصلة اللقاءات في ضوء ماتقدم به المجلس المركزي والمكتب التنفيذي من مطالب في المذكرتين التي رفعت الى القيادة السياسية والحكومة في وقت سابق من هذا العام . ومن المقرر ان يتم في هذا الاجتماع مناقشة تلك القضايا التي لم يتم حسمها في اللقاءات السابقة وابرزها قضايا الاسعار وتحريك الاجور وعلاوة غلاء المعيشة وفتح العلاوات السنوية والتأمين على الحياة والضمان الاجتماعي والصحي ومستقبل العمالة في القطاع العام ومرتبات العاملين في محطات التأجير ومزارع الدولة والتعاونيات .. وهذا ومن المقرر ان تقدم هذه اللجنة تقريرا تفصيليا عن اعمالها الى الدورة الاستثنائية القادمة للمجلس المركزي.

إعادة المحلات التجارية مرهون بضمان حقوق ومكتسبات العاملين

أكد أعضاء مجلس الإدارة ومديرو الدوائر ورؤساء الأقسام والورش واللجان النقابية وكذا العاملين بالمؤسسة العامة للتجارة الأقمشة والكهربائيات على أن إعادة المحلات التجارية لأصحابها الشرعيين مرهون بضمان حقوق ومكتسبات العاملين ، وذلك من خلال إلزام المالك باتفاقية رسمية يتحمل بموجبها مسئولية العاملين وحقوقهم وفق قانون العمل مع دفع مستحقات المؤسسة من الأصول الثابتة والصيانة ..

جاء ذلك أثناء الاجتماع الموسع للعاملين يوم الاثنين الماضي بقاعة وزارة التجارة والتموين .

(راجع ص ٥)

والجدير ذكره هنا أن المحلات التي يراد إعادتها لملاكها وموجودة بحوزة القطاع العام كانت قد سلمت للقطاع العام بموجب قانون إنشاء المؤسسة الاقتصادية العام ٧٢م

مناقشة اوضاع الكادر في القوات المسلحة

تتجه النية حاليا ـ كما تفيد بعض المعلومات ـ الى مناقشة الجهات المسؤولة في مجلس الوزراء بعض القضايا الخاصة بالكادر في اطار القوات المسلحة والامن.

وتشير هذه المعلومات ، ان من ابرز هذه القضايا المطروحة للبحث ، هو احالة عدد من افراد القوات المسلحة والامن الى التقاعد بحكم سنهم.

هذا ويذكر ان عددا كبير من هؤلاء تنطبق عليهم الاحالة الى المعاش التقاعدي الا انهم لازالوا يشغلون مواقع هامة .. كما ان احالة هؤلاء الى المعاش ستؤدي ـ الى حرمانهم من جميع العلاوات.

«اليمن الحر» بوق لأعداء الثورة في الداخل والخارج

* القوى المعارضة للثورة اليمنية والمعارضة للوحدة والديمقراطية تكثف من نشاطها المعادي في الداخل وفي الخارج ..

ففي المانيا حيث يتواجد احداهم مراكز نشاطهم تقوم هذه القوى باصدار نشرة تطلق عليها (اليمن الحر) ..

وفي الصفحة الثالثه من هذه النشرة في عددها رقم ١٥ الصادر في سبتمبر ٩١م ورد خبرا يقول :

«وفد من القبائل اليمنية يزور الدول الخليجية لغرض تقديم الاعتذار عن موقف الحكومة اليمنية المعادي لدول الخليج بسبب قرار حكومة الشاروش علي عبدالله صالح بتأييد الاحتلال العراقي للكويت ..»

كما نشرت هذه (النشرة) خبرا آخرا يقول :

لدى زيارته لدولة الامارات العربية ادلى الشيخ محمد العبيدي بتصريح في رأس الخيمه ادان فيه النظام في الجمهورية اليمنية.

وفي تصريحه هذا يضيف الشيخ العبيدي فيقول :

ان الشعب اليمني يعاني كثيرا من تدهور الاوضاع الاقتصادية والامنية والاجتماعية وينشد الخلاص من قبضة النظام الفاسد والمتآمر القائم على ارض اليمن .

ويضيف الشيخ العبيدي قائلا : ويأمل الجميع من مشائخ وعلماء واحرار تحت مظلة التحالف الوطني للمعارضة اليمنية التي تجسدت في الداخل (للتجمع اليمني للاصلاح) ويتبنى مواقفة في البلاد العربية واوربا نخبة من المفكرين ورجال السياسة من ابناء اليمن !!

ويضيف القول : وتتلخص اهدافنا في تنحية رمز النظام الكائم على السلطة ، وتمكين الشعب العربي المسلم من انتخاب قيادة سياسية تعي مسؤلياتها وتحترم التزاماتها وتتمسك بشريعة الاسلام قولا وعملا ..

(صوت العمال: على القارىء ان يتمعن في محتويات واهداف هذا التصريح والخبر وخلفياته ليعرف من هي القوى التي تلعب دورا خطيرا ضد الشعب والوحدة والثوره اليمنية) ..

كلمة صوت العمال

وصدقت (صوت العمال) في كل ماكانت تحذر منه .. ولازالت وبالذات مايتعلق بالنتائج المراد الوصول اليها من الحملة الشرسة التي تتعرض لها مؤسسات القطاع العام .. والتي رافقتها ايضا حملة منظمة لتمزيق الحركة النقابية اليمنية وتشتيت اوضاعها والهاء القيادات النقابية عن اداء دورها ومهامها .. وما رافق ذلك ويرافقه اليوم من حملة شرسة على صحيفة (صوت العمال) باعتبارها الصوت الذي سيظل يقض مضاجع من يتآمر على القطاع العام وحقوق العاملين وحياتهم ومعيشتهم ووظائفهم ويتآمر على العمل النقابي ووحدته ويتآمر على الشعب والوطن والوحدة والديمقراطية .. والثورة ومكاسبها .

لنعود قليلا الى الوراء لنتابع كيف كانت البداية في الحملة التي تستهدف الحركة النقابية اليمنية .. وماهي الاسباب التي عجلت من هذه الحملة ..

نثق ان العاملين والطيبين في اليمن يعرفون ويتابعون ، لكننا فقط للتذكير نقول : ان بداية الحملة على العمل النقابي كانت بعد موقف المجلس المركزي للاتحاد العام للنقابات الذي اعلن فيه موقفه الرافض لارتفاع الاسعار وتصفية القطاع العام وكل الاجراءات والاتجاهات التي برزت داخل السلطة وتستهدف النيل من حقوق العاملين المكتسبة في التأمين والضمان والصحة .. الخ وحينها اعلن المجلس المركزي في مذكرة وجهها الى قيادة البلاد رفضه لكل ذلك ، ومطالبة للقيادة السياسية اعادة النظر باتجاهات رفع الاسعار والمساس بحقوق العاملين المكتسبة وبما يضمن للسواد الاعظم من سكان البلاد استقرارا معيشيا ، والتأكيد على الاخذ بما هو افضل للعاملين وللشعب من تجربة الشطرين (قبل الوحدة) وتضمنت تلك المذكرة امهال القيادة شهرا لتحقيق ذلك ، او استعداد النقابات لاعلان الاضراب العام !..

وفي الوقت الذي ابدت الحكومة استعداد ها الطيب للجلوس مع اتحاد النقابات والحوار في مجمل تلك القضايا تحرك الآخرون .. ولكن ليس بهدف المعالجة الايجابية ولكن من اجل وأد العمل النقابي وتمزيقه بحيث لايستطيع ان يكرر مثل هذا الموقف ويخرج عن الطاعة مرة اخرى ..

فالاضراب الذي اعلنه المجلس المركزي للنقابات حينها اعتبر جريمة وخيانة لاتغفر .

وتواصلت الحملة ضد مؤسسات القطاع العام .. وضد العمل النقابي حتى وصل الامر بهذه الحلقة الثانية في مخطط تصفية القطاع العام ..

واعتقد هؤلاء ان الوقت مناسب للانتقال الى الحلقة الثانية في مخطط تصفية القطاع العام سيما وان الوضع النقابي ليس متماسكا ولا يمتلك القوة التي تمكنه من المواجهة (هكذا يفكرون !!) فبدأوا بدفع مجلس الوزراء لاتخاذ قرار احالة ٢٩٦٨ من العاملين في وزارة الانشاءات ومؤسساتها الى وزارة الخدمة المدنية تحت مبرر انها قوى فائضة ..!!

وتحت هذه المبرر لاشك انهم سيواصلون حملتهم في الموانىء اليمنية وشركاتها وفي الاسماك ومؤسساتها وفي الزراعة وحلقاتها .. وفي التجارة ومؤسساتها .. وستصل بعد ذلك الى اننا امام جيش جديد من البطالة قوامه اكثر من مائة الف عامل وعاملة (الرقم الذي يرفعه البعض على انه يمثل حجم العمالة الفائضة في مؤسسات الدوله) .

وهو رقم يمثل في الحساب الاجتماعي مائة الف اسرة ، ليضافوا الى جيش العاطلين الذي تتكدس بهم شوارع البلاد ..

فيا ايها العمال والعاملون في مؤسسات الدولة عليكم التيقظ.

ومزيدا من الالتفاف حول لجانكم العمالية ونقاباتكم العامة واتحادكم العام لمواجهة هذه الحملة التي تستهدف مصيركم وحقوقكم .

ويا أيها النقابيون في مختلف اطر الاتحاد العام للنقابات عليكم استيعاب هذه المخاطر وتحمل مسؤولياتكم التاريخية ، وعليكم ان توحدوا صفوفكم قبل فوات الاوان لمواجهة هذه الحملة الشرسة ..

وياقيادة الحركة النقابية اليمنية ان مايدور بينكم وحولكم اكبر مما تظنونه وان حقوق العمال ومصالحهم امانة في اعناقكم ، والمسؤولية المناطة بكم وطنية وتاريخية فكونوا في مستوى ثقة عمال اليمن بكم .

والله يوفقكم ..

سلطات الأمن السعودية تقوم بحملة اعتقالات واسعة ضد اليمنيين

صنعاء / صوت العمال

أبلغ شهود عيان (صوت العمال) ممن كانوا مطلع هذا الأسبوع في السعودية أن سلطات الأمن السعودية تداهم منازل اليمنيين المقيمين في السعودية وتقوم بالتحقيق معهم ، وعلمت (صوت العمال) أيضاً ان عدداً من الأسر اليمنية بما فيهم أطفال ونساء قد تم اقتيادهم إلى أقسام التحقيق في الرياض وجده ،فيما جرى ترحيل عدد آخر ، وآخرون لازالوا يقبعون في سجون سلطات الأمن السعودي منذ أكثر من عام تحت حجة دعم اليمن للعراق في حرب الخليج..

وتفيد معلومات (صوت العمال) أن عناصر عميلة عرفت بعدائها للثورة اليمنية تقوم بالتنسيق مع أجهزة الأمن السعودي في هذه العملية غير الإنسانية.

هذا وتواصل سلطات الأمن السعودية حملة اعتقالاتها العشوائية ضد المواطنين اليمنيين في عدد من المدن السعودية وتستخدم في هذه الحملة أساليب التعذيب الوحشية تحت تهم واهية ، وتترافق هذه الحملة مع الحملة الإعلامية للصحف السعودية ضد الشعب اليمني ونهج الديمقراطية وتحاول التشكيك بالوضع الصحي لدور الصحافة اليمنية في نقدها لمعالجة الفساد المالي والإداري وهو نهج مفقود ومحرم على الصحافة السعودية ، رغم الفساد الخلقي والإرهاب الذي تمارسه الأسرة الحاكمة تجاه الأشقاء من شعب المملكة وغيرها.

على صعيد آخر ، علمت(صوت العمال) أن مشاورات تجريها عدد من الأحزاب والمنظمات النقابية اليمنية ، بشأن رفع مذكرة احتجاج إلى مجلس النواب والمنظمات الدولية والإقليمية المعنية بحقوق الإنسان تشرح فيها الوضع الذي يعانيه اليمنيون المقيمون في السعودية وممارسات القمع والإرهاب ضدهم من قبل سلطات الأمن السعودية .

كما إن الجهات الرسمية في الحكومة تتابع هذا الوضع عن كثب ، فيما تجري مشاورات بهذا الخصوص وعبر القنوات الدبلوماسية مع عدد من الأشقاء العرب والذين تم إبلاغهم بحملة التصعيد الإعلامي السعودي ضد اليمن والذي لايخدم وحدة الأمة العربية .

٢٠نوفمبر بدء صرف بقع الأراضي في بئر فضل

رخصة البناء ووثيقة الارض تمنحان في نفس اليوم

صوت العمال/عدن

سيبدأ صرف بقع الأراضي لغرض السكن في منطقة بئر فضل بمحافظة عدن، في العشرين من نوفمبر الجاري ، لأولئك الذين قاموا بدفع قدمة ١٠٪ من القيمة مقدماً...

ذكر ذلك الأخ المهندس علي حمود من قسم الأراضي ، في وزارة الإسكان والتخطيط الحضري فرع عدن .

وقال في تصريح نص به(صوت العمال) إن دائرة الأراضي ستقدم تسهيلات طبيه /لاول مرة يتم تقديمها في تاريخ الدائرة وذلك بناء على توجيهات الأخ محمد أحمد سلمان وزير الإسكان والتخطيط الحضري ..

وقال إن من ضمن هذه التسهيلات هو صرف ترخيص البناء في نفس اليوم مع وثيقة الارض .. اضافة إلى أن قيمة التصاميم أيضاً رمزية جداً ..جداً.. ولاتتعدى ستين ديناراً..

اللجان النقابية في قطاع الاسماك تطالب

عدن صوت العمال:-

وقف الاجتماع الموسع لنقابة العاملين في الأسماك ، الذي عقد هذا الاسبوع برئاسة الأخ عبد الكريم غانم ، سكرتير عام النقابة أمام الوضع الراهن للحركة النقابة والوضع الاقتصادي في قطاع الاسماك وأوضاع اللجان النقابية التابعه للنقابة.

وقد ادان المجتمعون بيان المكتب التنفيذي الصادر في صنعاء في ١٥ اكتوبر الماضي كما أكد على ضرورة الحفاظ على القطاع العام ومنها القطاع السمكي . كما اتفق المجتمعون على برنامج نزول الى الاطر النقابية القاعدية لتفقد أوضاعها

كلمة

سألت أحد الزملاء الذين تواجدوا في اللقاء الذي أجراه رئيس مجلس الرئاسة ونائبه وبحضور الأخ مجاهد أبو شوارب ومطهر تقي وآخرين والصحف الحزبية (المؤتمر الشعبي والاشتراكي) ..

قلت له : ما رأيك فيما أثارته الزميلة « ٢٢مايو » حول ما تحدث به الاخ علي سالم البيض والذي كذبه في « صوت العمال » ؟

قال : ما اشارت اليه ٢٢ مايو غير صحيح ، فلم نسمع مثل هذا في ذلك اللقاء.

قلت له: لكن الزميل العزيز عبد الحبيب بشير في مقالته الأخيرة (تنشر في هذا العدد) أن ماتناولته ٢٢ مايو صحيح وانه استمع إلى شريط تسجيل بذلك .

قال :إذا كان هناك تسجيل يؤكد ذلك فمعنى هذا أن ماتناوله الأخ البيض لم يكن في ذاك الاجتماع .. وانما قد يكون سجل في اجتماع آخر وليس في هذا الاجتماع الذي شاركنا فيه..!

وأضاف قائلاً :

لقد كانت الحمله عليكم(ويقصد صوت العمال) شديدة .

*لقد استمعنا في هذا اللقاء إلى مطالبة الأخ الروحاني بوقف صوت العمال حتى يجري مؤتمر للنقابات واختيار قيادة جديدة للاتحاد .

*اما مظهر تقي فقد رد على الزميل راجح عندما أكد ان صوت العمال صحيفة مستقلة

قائلاً : اذا كانت صوت العمال مستقلة كما تطرحون ، فلماذا لايتواجد في هيئة تحريرها أعضاء من المؤتمر الشعبي..!!

*وكان قد تردد صوت كبير في اللقاء يطالب بإيقاف صوت العمال .

«وضاح»

نقابة النقل والمواصلات تدين محاولات تسليم الانشطة الملاحية للقطاع الخاص ص٧

هل يعوض الملاك أم تعاد لهم ممتلكاتهم

هل يعوض الملاك أم تعاد لهم ممتلكاتهم ؟

من خلال هذا الاستطلاع تحاول الصحيفة الإجابة على سؤال يتحدد بهل يعوض الملاك ام تعاد لهم ممتلكاتهم والذي أجرته مع بعض المستأجرين والملاك ورجال القانون والاسكان بعد أن نشرت في الأسبوع قبل الماضي الاتجاهات العامة للمعالجة الشاملة لقضايا الإسكان في المحافظات الجنوبية فماذا يقول المستأجرون حول هذه الاتجاهات ؟

تعويض الملاك هو الحل الانسب

مستأجر لأحد المحلات التجارية بشارع مدرم بالمعلا، وقد أخذها كما يقول من مستأجر آخر ودفع فيه دم قلبه.

كما إنه -ايضاً واحد من الملاك الذين تضرروا من قانون الإصلاح الزراعي سألناه باعتباره مستأجراً عن الاتجاهات التي وضعتها الدولة لمعالجة مشكلة المحلات التجارية بأن يتم إعادة المحلات للملاك مقابل أن تعطي الأولوية للمستأجر في تعويضه ببقعة أرض فقال:-

«التعويض يفترض أن يكون للملاك لأن التعويض سيكون شاملاً للمحلات التجارية والمساكن لأن بعض المحلات التجارية مترابطة بالمساكن التي نوفيها وبالذات في المعلا بدلاً من تجزئة المسألة إلى تعويض للمساكن وإعادة للمحلات التجارية بحيث يتركون هذه المحلات للمنتفعين فيها الآن ، والذي عندهم أسرو يصرفون عليها من هذه المحلات كنوع من الاستقرار لهم ولأسرهم.

واستطرد قائلاً :- أنا لا أقول أخذوا حقوق الناس ، ولكن المنتفعين مواطنون وليس لهم ذنب ، ثم إنهم أيضاً مثل الملاك تعبوا خلال الفترة الماضية ، ومن حقهم الآن أن يعوضوا على الأقل في محل يحصلون منه على لقمة العيش وفي مسكن ينامون فيه.

فالاتجاهات التي وضعتها الدولة كما يقول :-

ليست حلاً وإنما على الدولة تعويض الملاك وتأخذ هي الإيجارات مقابل تعويضها للملاك. أقول هذا باعتباري أولاً منتفعاً وثانياً -مالكاً أخذت مني الدولة مساحات كبيرة من الأرض . ولكن علي أن أطالب الحكومة بحقوقي ، وليس المنتفع ،لأنه ليس له ذنب فهراً خذها من الحكومة بطريقة شرعية.

وعندما سألناه عن رأيه كمالك فقال :(أنا كمالك سأطلب من الحكومة إعطائي مساحتي في حوزتها وتعويضي عن الذي صرفته للمنتفعين بدلاً من اتحامنا في مشاكل نحن في غنى عنها».

تملك المحلات التجارية مثل المساكن

وفي منطقة المعلا ايضاً سألت الأخ أحمد عمر باصم .

وهو مستأجر لمحل تجاري لبيع المواد الغذائية«الراشن» منذ أكثر من سبعين سنه كما يقول ، ويتخذ منه أيضاً مسكناً سألته ماذا سيكون موقفه لوتقرر إعادة المحلات التجارية لأصحابها ، فقال :-

«قال أنا غير معترض على إعادة المحلات إلى اصحابها إذا كانت الدولة ترى أن هذا هو الحل ، ولكن أقول عودة المحلات سوف يسبب مشاكل وفتنة وقد توصل إلى القتل . فأنا مثلاً لي ٢٥سنه في هذا المحل ، وقبل ذلك كان والدي، يعني لنا حوالي سبعين سنه فيه، كل أفراد الأسرة طوال هذه الفترة معتمدين على ماتحصل عليه من هذا المحل حيث لايوجد منا من يعمل مع الدولة أوفي الخارج .

ويضيف قائلاً «مثلما صبرنا وتحملنا كل المضايقات التي حصلت خلال الفترة الماضية باعتبارنا قطاعاً خاصاً ، لهذا مانسمعه اليوم بأنه سيتم إعادة المحلات إلى أصحابها بعد سنتين حل غير منطقي ،لأنه قد يأتي من الملاك من هو متفهم ، والبعض الآخر قد لا يكون كذلك ، بالتالي من هذا الذي سيقبل أن يخرج من محله إذا طلب منه المالك ذلك ؟او دفع ايجار مثل ماهو موجود بالمحافظات الشمالية؟

حتى وإن قبل البعض ،بمثل هذه الإيجارات المرتفعة فإنه سوف يرفع في الأسعار وفي الأخير سيكون كله على المواطن .

ولهذا أرى أن الحل هو تمليك المحلات للمستأجرين أسوة بالمساكن بعد أن تثمن علينا وسنقوم بدفع قيمتها بالتقسيط للإسكان والتي بدورها تدفعها للملاك هذا ،هو الحل الصحيح وبالذات بالنسبة لنا نحن أصحاب المحلات القديمه.

نتفاهم .. يدفع لي أو أدفع له مليون شلن

كما حاولنا أخذ رأي أحد المستأجرين من أصحاب المحلات التجارية في سوق الطويل بكريتر حيث قال لنا الأخ محمد هزاع جازم أنا أخذت هذا المحل عام ٧٢على اساس إيجار من الإسكان ، ولكن بعد تصريح الحكومة بأنها سوف تعيد المحلات لأصحابها ، ماذا سنعمل؟

هذا حق ، والحق مهما كان لابد أن يعود إلى صاحبه وفق الشريعة الإسلامية ، ولكن نريدهم أن يأخذوا إيجاراً مننا مثل ماكان يأخذ الإسكان أو على الأقل يضيفون قليلاً مئة أو مئتين.

وسألناه ، وماذا لوطلب المالك المحل لغرض العمل فيه؟ قال:-

«نتفاهم إما وأدفع له مليون شلن أو يدفع لي هو مليون شلن».

وقلنا له : واذا طلب رفع الايجار قال :

«مسألة الايجار هذه سوف تولد مشاكل ، ولكن على الدوله ان تحسم مسألة الايجار ، مثل ماكان معمول به ايام بريطانيا ، حيث كان المالك غير قادر على رفع الايجار بعد ان تحدده الدوله ولا ايضا قادر على اخراجه من المحل حيث كانت تعتبر المستأجر كأنه مالك ».

واضاف قائلا :« في الحقيقة لو الحكومة تعطي الملاك تعويضا سيكون الفضل من المشاكل هذه كلها ، فهي التي اثارت هذه المشاكل والا قد كانت المساكن والمحلات مؤمنه ، ولكن هي التي خلقت لنفسها ولنا هذه المشاكل عندما صرحت بأنها ستعيد للملاك محلاتهم ».

عودة المحلات التجارية وليس المساكن

وفي سوق البهره بكريتر - ايضا - دلتنا احد محلات العطور وهو مستعمل داود عطار وهناك التقينا الاخ سليم العطار والذي عرفنا من خلاله بأن المحلا كان ملك والده . ولكن بعد التأميم اصبحوا يدفعون ايجارا لوزارة الاسكان على الرغم من انه عليهم ، وعبر عن ارتياحه لاتجاهات عودة المحلات التجاريه لاصحابها وإبقاء المساكن مع المستأجرين ، حيث قال : وانا مع اتجاهات عودة المحلات التجاريه اذا ماعرفنا بأن بعض المستأجرين يقومون بتأجير المحلات من الباطن فمن اولى بنطرك في هذه الحالة المالك او المستأجر ؟

قلت له: ولكن هناك حالات كثيره موجوده من هذا النوع وفي فترة من الفترات سمحت وزارة الاسكان كما اعتقد التأجير من الباطن ، وكانت حكمتها حينها كما ورد على لسان وزيرها سلمان تنشيط الحركة التجاريه ، فقال : « انا الذي اعرفه انه من احد شروط عقد الانتفاع انه يمنع المستأجرمن التأجير ، وان حصل وسمحت وزارة الاسكان ، كما قلت فهي التي تتحمل المسؤولية ، لانه بالفعل هنا المستأجر ماذنبه طالما والاسكان هي سمحت له » .

قلت : لماذا الاصرار على عودة المحلات وليس التعويض فقال : « بعض المحلات يصعب تعويضها بحكم تواجدها في اسواق تجاريه وبحكم الشهره التي تمتعت بها ، فمثلا : نحن معروفون ومنذ فترة طويلة لدى الزبائن بهذا المحل فلو تغير مثلا لمنطقة اخرى فإن المحل سوف يفقد شهرته ، وبالتالي يقل نشاطه التجاري . اما المساكن انا مع الاتجاهات بعدم عودتها للملاك وتعويضهم بدلا عنها والسبب ان كثيرا من كوادر الدوله يسكنون هذه المساكن ومعروف ان الموظفين بالمحافظات الجنوبيه بالذات ليس لهم مصادر دخل اخرى غير رواتبهم ، كما ان رواتبهم هي الاخرى محدوده وبالذات هذه الايام مع ارتفاع الاسعار فإن جرى اخراجهم فلن يستطيعوا الحصول على سكن اطلاقا ، الدوله لايوجد معها مساكن والايجارات ستكون مرتفعه ولهذا انا ضد الدعوات المطالبة بعودة المساكن

من عوض بالشمال سابقا لايعوض بعدن

ومن خلال نزولنا العشوائي لبعض المحلات في منطقة كريتر دخلنا محلات الاماني بشارع الميدان ، وهناك التقينا بالاخ علي عبدالله صالح حيث سألناه عن رأيه في اتجاهات حل مشكلة المحلات التجاريه والمساكن فقال :

«هذه المشكلة اوجدها الحزب ، وهو الذي يفترض ان يحلها لانه ادرى ببواطن هذه المشكلة اكثر من غيره ، والحزب لايزال حاكما ، وعليه ان يصدر قانونا يحل هذه المشكلة مثلما اصدر قانونا في ايجادها ، ونحن في الاخير مواطنون ، سواء كنا ملاكا او مستأجرين ، سوف نحتكم للقانون ، فقط ان تكون هناك نية صادقه لحل هذه المشكلة ويكون القانون الذي سيصدر عادلاً ومنصفا للطرفين بدون تحيز بطرف دون الآخر وسألناه عن القانون الذي يريد صدوره فقال :

« القانون الذي يفترض صدوره ، هو القانون الذي ينظم عملية تعويض الملاك الذين تضرروا من جراء التأميم ، بحيث يكون التعويض وفق أسس ومعايير تكفل لهم حقوقهم ويضمن الايتضرر المستأجرون » ، واستطرد قائلا : « عندما اقول تعويض الملاك اقصد بذلك اولئك الملاك الذين لم يحصلوا على تعويض من حكومة الشطر الشمالي سابقا فأنا كما ذكر بأنه بعد اتفاقية طرابلس عام ٧٢م طالب الملاك بتعويض فقامت الحكومة في الشمال حينها بتعويضهم من خلال اراض وقروض بنكية وتسهيلات مختلفه وحتى كنت اعتقد تعويضات مالية وفتحت لهم المناطق الشماليه على مصراعيها للاستثمار وتعويض ما تم عليهم مثل هؤلاء باعتقادي يفترض الا يعوضون طالما واليمن اصبحت الان دولة واحده ولا يوجد فرق بين الشمال الجنوب ، وطالما ونحن نحتكم لدستور واحد ودولة واحده ونظام واحد فالذي اعطى لهم هناك يعتبر وكأنه تعويض فالارض واحده .

واختتم حديثه بالقول « عودة المحلات بصراحه غلط وقد يخلق فتنة فالمستأجرون طوال الفترة الماضية صبروا وتحملوا كل المعاناة مثلهم مثل المستأجرين للمساكن الى جانب ان الملاك تحملوا ارتفاع الايجارات والضرائب والتزموا للرقابة التموينيه والتقيد بالاسعار وعدم السماح لهم بالاستيراد وغيره ولذلك فهم اولى بتمليك المحلات كتعويض لصبرهم ومعاناتهم ، وبالذات اولئك الذين صمدوا في البلد ولم يقوموا بتهريب اموالهم للخارج ومحاربة البلد ، واليوم يعودون ويحرضون الناس على تمزيق عقود التمليك ورفض تمليك المساكن والتي اقرتها الدوله » .

نريد تعويضا شاملا للمتضررين بالشطرين

سعيد علي حسين موظف في شركة التجاريه الداخليه لبيع الملابس والمواد الكهربائيه سألته عن رأيه فيما تضمنته الاتجاهات باستمرار تمليك المساكن للمستأجرين وتعويض الملاك وما ينشر بالصحف من مطالبة بتمزيق عقود التمليك فقال ؟

«قرار تمليك المساكن الذي اتخذه الحزب الاشتراكي او النظام الذي كان في المحافظات الجنوبيه كان قرارا شجاعا وحكيما بنفس الوقت ، حيث راعى مصلحة السواد الاعظم من الناس ، وهذا ماجعل الاتجاهات الاخيره لمعالجة المشكلة السكنيه تقره وتعوض الملاك لانه باعتقادي لايوجد امامهم غير ذلك لضمان استقرار المستأجرين ذوي الدخل المحدود وهم في الغالب موظفون مع الدوله .

وباعتقادي لو جرى مع صدور قانون تمليك المساكن والذي صدر قبل الوحده صدور قانون آخر بعده يتضمن تعويض الملاك وصلت المشكلتان معا حينها ، لما اصبحت اليوم موضوعا للكسب السياسي والمزايده على الحزب الاشتراكي ، فالمؤتمر الشعبي العام في احد قرارات دورات اللجنه العامه يقر اعادة ممتلكات الملاك من مساكن وغيرها بغرض كسب الملاك ولكن على حسابنا نحن المنتفعين بحيث اصبحنا نحن المواطنين سواء الملاك او المستأجرين موضوع صراع الحزبين الحاكمين ، ان مثل هذا الطرح كما يبدو لي الهدف منه تفجير صراع بيننا وبين الملاك على طريقة ما أخذ بالقوة لايعاد الا بالقوة وهذه فتنه » ولكن نحن متفهمون لهذه المسألة ملاكاً ومستأجرين ، وبدلا من ان تنفجر بيننا سوف تنفجر فوقهم مالم يحلوا هذه المشكلة بصوره سريعه وبعيدا عن المزايده علينا اما حول التعويض فقال :

« التعويض يفترض ان يكون للمالك الذي بنى وليس لغرض التأجير وانما لغرض السكن له ولاولاده وجاء التأميم واخذه منه » وعلى ذكر التعويض فقد قرأت الاتجاهات وعرفت بأن الدوله ستعوض الذين اممت مساكنهم وتم تمليكها للمواطنين فأننا اقول لماذا يجري الحديث عن التعويض في المحافظات الجنوبيه والشرقيه ، والذين اخذت ممتلكاتهم ولا يجري الحديث عن التعويض لاولئك الذين اخذت ممتلكاتهم في المحافظات الشماليه عن طريق القوة والابتزاز والنهب والتحايل وغيرها من الاساليب ، ولازالت تمارس الى اليوم

لماذا لايجري الحديث عن التعويض على مستوى اليمن كلها ، طالما ونحن نحتكم الى دستور واحد ودولة واحده ؟

فإذا كان هناك مواطنون اخذت حقوقهم في المحافظات الجنوبيه والشرقيه بالقانون فإن كثيرا من المواطنين بالمحافظات الشماليه اخذت حقوقهم بدون قانون .

فإذا اردنا بالفعل معالجة مثل هذه المشكلة يجب معالجتها بصوره شامله على مستوى اليمن كله . اما ان هؤلاء اقوياء واغنياء واولئك ضعفاء وفقراء ..

الحكومة مع الاقلية او مع الاكثريه ؟

هكذا نسأل الرائد شرف ونحن نناقشه على مانشر بالجريده بأن الدوله سوف تعيد المحلات التجاريه لاصحابها فقال :

«هذه الحكومه مع الاكثريه او مع الاقلية ، نحن المستأجرين اكثر من الملاك لماذا لاتقف الحكومه معنا ؟ واستطرد قائلا «مش بقولون ديمقراطيه الناس يقفون مع اللذين هم كثيرون وليس الذين هم قليلين الحكومة تقف مع التجار الكبار والذين معهم فلوس كثيره ونحن التجار الصغار مافيش معنا فائده ولهذا لايقفون معنا » .

قلت له : اذا رجعت المحل لصاحبه الدوله سوف تعوضك بقعه ارض تجاريه ؟

قال وماذا افعل بالارض من الذي يقدر يبني هذه الايام مع ارتفاع اسعار مواد البناء الا اذا كانت الدوله سوف تبني لنا ونحن بعدين ندفع لها بالتقسيط تمام ، ثم نظرت الى البضائع التي في الدكان فقال «ماذا تشوف هذه البضاعه لو بعتها مش حتى حق الاساس لو بنيت» ثم حاول يرجع هذه المشاكل على الوحده ، فقلت له وما علاقة الوحده بهذه المشكلة فقال « كل المشاكل هذه بسبب الوحده بدلا ماتأتي لنا بالنعمه جابت لنا النقمة فلو مش الوحده لما طالب الملاك بالمحلات لقد كانوا خلاص نسوا وكنا مرتاحين نطلب الله الان كملونا فجائع وخوف »

واختتم كلامه بالقول « نريد الصدق نحن بطرنا على الحكومه التي كانت بعدن وهذا جزاؤنا » .

يتبع الاسبوع القادم
ماذا يقول الملاك ؟

تهنئتان

* يهنيء منير منصور وحرمه انتصار عبدالباقي اخته هناء منصور ومحمد ناصر بمناسبة ارتزاقهما المولود البكر الذي اسمياه رامي فألف مبروك يا أبا رامي .
* بمناسبة خطوبته المباركة يسرنا ان نتقدم للاخ يحي البحر بالتهاني القلبية وعقبى للفرحة الكبرى .

احمد البشيري
هنيد نور الدين
عثمان قاسم

احمد باقتاده

سليم العطار

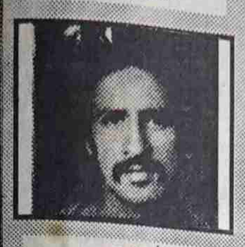
احمد عمر

محمد هزاع جازم

سعيد علي حسين

شرف

علي عبدالله

استطلاع : طه غالب
تصوير / عبدالواحد سيف

واسافر الى الجوف

الاخيرة

محمد قايد الحزمي

مديرو المديريات

وجودهم وجود شكلي وليس فعليا ولهم اعذارهم في تواجدهم الشكلي فلقد شاهدت بعض المديرين ليس معه احد في المديرية ، فلا مرافق ولا سائق ولا .. الخ فهو مجرد اسم فقط يتواجد بعض الايام واكثر الايام في العاصمه ، لانه ليس لديه عمل ، لم يتعود المواطن على الذهاب الى المديريات وعندما أسأل لماذا انت بمدير المديرية لوحدك فلا حرس ولا حراس ولا حجاب ولا طقومات كزملائكم في الروضه وصبر وحجة والعدين ! فتكون الاجابة : ان المرافقين لايوافقون على البقاء معنا لان ليس لنا عملا نشغلهم (!!) فالمدير الذي في وسط الصحراء في مناطق نائيه متخلفه فيها النزاعات القبلية والثأريه مدير المديريه فيها لوحده فلا مرافق ولا حارس اما مدير المديريه في مدينة الروضه بجانب امانة العاصمه او في صبر بضواحي مدينة تعز فتتوفر لدى المدير الطقومات والعساكر والنواب والمعاونون ، ماهي الاسباب اترك القاريء لتفسير الاسباب ، ان وضع مديري المديريات في محافظة الجوف في وضع لايحسدون عليه ولكنهم يؤدون عملهم وعزاؤهم بهذا الوضع ان تغيرهم سيأتي الى مديريات ، احسن تعويضا على عملهم في هذه المحافظة - وهذه عاده جرت من وزارة الاداره المحليه فالمديرون الذين في الجوف يتم نقلهم الى مديريات في محافظتي إب والحديده تعويضا !! عن ضعف سلطه القانون في هذه المحافظه ومن المسئول ؟

يقول الاخ عبدالله المكتب مدير مديرية الغيل : هناك ضعف وهناك تهاون في تطبيق القوانين ، والسبب عدم توفر الوسائل اللازمه بالاضافة الى انتشار الجهل والتخلف بين المواطن وكذا تساهل السلطات العليا بعدم مساءلة كل من يتهاون في تطبيق القانون .

الشيخ صالح بن ردمان يقول : ليس هناك مايمنع اجهزة الدوله في تطبيق النظام والقوانين وكل الشرفاء متعاونون مع اجهزة الدوله فعلى الاجهزة تطبيق النظام والقوانين ..

الشيخ حسين شبرين يقول : المسئولون هنا لايعملون على حل المشاكل وردع المخلين بالامن ، بل العكس يكافئون المجرم ، واخاف ان تتطور هذه المشكلة وتصير عادة او عرفا .

حسين شاجع يقول : كل القوى الوطنيه في هذه المحافظة باذلة تعاونها مع اجهزة الدوله ونحن مستعدون أن نمسك كل خارج عن القانون ونسلمه بشرط ان يطبق عليه حكم الله والقانون في الحال ، سيقولون لك ان المشكلة في الامكانيات نحن سنوفر لهم الامكانيات فهل الاجهزة مستعده لقبول شرطنا!

المهندس صادق السعيدي نائب مدير مشروع وادي الجوف يقول : انها مشكلة نعاني منها كثيرا وتعرقل اعمالنا فعندما نؤدي واجبنا في خدمة المزارع تتعرض سيارات المشروع للنهب ، نبلغ الجهات الامنيه هنا ، ولكن بلا فائده ..

الشيخ محمد ناهض يقول : تواجد اجهزة الدوله بكاملها سيحل كثيرا من المشاكل فإلى الآن لم تكتمل الاجهزة ، والمواطن لم يتعود ان يذهب الى الاجهزة لحل مشاكله لان الاجهزة لم تشعره ولم توعه بأنها وجدت لحل المشاكل وردع المخل بالامن .

محمد الفضلي مدير مشروع وادي الجوف يقول : توجد مشاريع تنمويه في خطة المشروع وتمويلها قروض من البنك الدولي ، ولكن هذه المشاريع تتوقف بين الحين والآخر ، والسبب عدم الضمانات الامنيه الكافيه للسيارات والمعدات الخاصه بالمقاول .

المقدم عبدالله جابر نائب مدير امن المحافظة يقول :

لسنا عاجزين عن الامساك بالمخلين بالامن المعتدين على املاك الغير ، ولكننا مقيدون بأوامر وتعليمات بالاضافة الى عدم وجود نيابة في هذه المحافظة ..

عبدالله علي المكتب/مدير ناحية الغيل

معسكر افراده مصابون بالملاريا

للقوات المسلحة دور هام في هذه المحافظة في ارساء دعائم الامن والاستقرار وحقيقة لابد من قولها :

المقاتل لايحمي وطنه ويقاتل مدافعا عن تربته الا اذا كان صحيحا معافى من كل الامراض الوبائيه ، وهل سيقاتل الجندي او الفرد وهو عليل بالامراض الوبائيه ؟

في هذه المحافظة يوجد معسكر باسم أحد الشهداء الذين استشهدوا في سبيل الدفاع عن الوطن . هذا المعسكر وللاسف الشديد انشيء بجانب نهر متجمد (مستنقع) تتوالدمن هذا المستنقع جيوش الحشرات والبعوض فتغزه وتهاجم افراد المعسكر ليلا ونهارا مما ادى الى اصابة معظمهم بمرض الملاريا ، فكانوا اصحاء فتحولوا الى مرضى ، وهذا شيء مؤسف ، واسبابه واضحة فالمستنقع بجانب المعسكر ولا يحتاج الى تعليل واعذار ولا اعرف لماذا اختير هذا المكان بالذات مع ان الاراضي واسعه والحمدلله وهو معسكر وليس موقعا ضروريا .

وقد روى لي احد افراد هذا المعسكر هذه الحكايه التي تعكس واقع انتشار المرض بين افراد المعسكر قائلا :

اسعفت زوجتي الى المستشفى فطلب مني دما لانقاذ حياتها فتقدمت وبجانبي اربعة افراد من زملائي للتبرع بالدم ، وكانت النتيجة بعد الفحص لعينات الدم : اننا مصابون بمرض الملاريا والتجأت الى الزملاء فتعزز المتبرعون حتى وصل الرقم الى خمسه وعشرين فردا ، وكلهم مصابون بالملاريا فاضطررت الى اللجوء للسوق السوداء لشراء دم لانقاذ حياة زوجتي التي اجريت لها عملية ولاده !

لهذه المعاناة ولكي نعد فردا صحيحا اطلب من الاخ وزير الدفاع تغيير موقع هذا المعسكر الى مكان صحي خال من مسببات الامراض الوبائيه . ولاننا نعيش في عهد الحرية والديمقراطيه تشكر من يعمل وتنتقد كل من لايعمل او يمارس الاخطاء فلي كلمة شكر لافراد هذا المعسكر الذين ارسوا دعائم الامن والاستقرار في جزء من هذه المحافظة وانتهزوا لمن تسول لهم انفسهم بالمساس بأمن الوطن ان هناك قوات مسلحة تحمي وتحافظ على الامن وتحمي التربة الغاليه ، وبهذا المبدأ كان تعامل الافراد مع كل مخرب .

فقد اعادوا عدة سيارات مسروقه الى مالكيها واستلموا مبنى المجمع الحكومي بالمديريه وبعد استلامهم لهذا المنجز الذي قرب اكمال بنائه لم تسرق قطعه من معدات مقاول مبنى المجمع ولم يأت لصوص في الليل لسرقة ادوات البناء ، ولم تطلق رصاصة واحده نحو المبنى ، هؤلاء الابطال ، الايستحقون الشكر ؟

واجبي الصحفي يحملني نقل اشياء وهي انسانية عن افراد هذا المعسكر لقد علمت ان تموينهم يأتي من العاصمه ولا اعرف لماذا ؟ لا اتدخل في الاجابة - فإذا كان هذا التموين يأتي من العاصمه وغير مرتبط بقيادة المحور ، يجب ان يكون الفرد في هذا المعسكر متساويا بالحقوق والواجبات مع زميله الفرد الذي في العاصمه في كل شيء من والى ، فكيف يرتبط التموين بالعاصمه ، اذا تعطلت سيارة المعسكر الوحيده في الطريق لاسمح الله يبقي افراد المعسكر بلا تموين !!

فلماذا لايكون تموينهم عن طريق قيادة المحور ؟

اذا تكرم الاخ وزير الدفاع بارسال لجنه لترى على الواقع ما انقله عن واقع هؤلاء الافراد ، وانا لم اكتب الا قليلا عن معاناتهم وعن دورهم البطولي ، وكلما اريد ان اقوله وارجوه من وزارة الدفاع هو المساواة والعدل مساواة افراد هذا المعسكر بزملائهم في العاصمه او في اي موقع آخر في كل المستلزمات الغذاء ، الملبس .. الخ حرصت ان اطرح القليل فقط وعند الاستجابة والتنبه لما طرحت ستعلم وزارة الدفاع وتعمل على حل كل المشاكل التي طرحتها والتي لم اطرحها فهذا واجب وطني وانساني قبل كل شيء ..

متطلبات الموظفين في محافظة الجوف

قبل الختام للموظفين العاملين في هذه المحافظة متطلبات ضرورية أطرحها أمام القيادة السياسية ، هذه المتطلبات لم يطلبها أحد ولكني أقترحها وأعتقد أنها ضرورية لكل الموظفين هناك ابتداء من المحافظ وانتهاء بالفراش .

فمدينة الحزم عاصمة المحافظة قرية صغيرة لايوجد فيها سكن للموظف . سواء كان سكناً عادياً أو حديثاً ، ولايوجد فنادق ولامطاعم ، فالموظف في هذه المحافظة متعب جداً سواء كان مسئولاً أو موظفاً بسيطاً . المجمع الحكومي يبعد عن المدينة الحزم ب١٢كيلو (الموظفون بلاحافلة تنقلهم إلى المدينة) هذا المجمع يتحول في الساعة الواحدة ظهراً إلى مايشبه القسم الداخلي لمدرسه الايتام روائح الطبخ

اصوات الدوانير في الممرات وحلقات الغداء بقايا الكدم والشاي على الممرات والمكاتب التي هي مكان العمل الوظيفي . ولعدم وجود السكن للموظف تحولت غرف المكاتب إلى سكن ومطابخ ومكاتب في آن واحد ، وهذا يؤدي إلى كثير من المشاكل ليس في معاناة السكن والتغذية بل في ضياع كثير من ممتلكات الدولة وإتلافها وخراب وتشويه مبنى المجمع الممتاز .

ابناء الجوف رجال طيبون يتطلعون الى النظام والقانون ولكن

ايجاد المساكن

إن الأفضل هو إيجاد المساكن للموظفين بأنشاء مدينة سكنية متوسطة لتكوين سكناً للموظفين مع أسرهم وإلا كيف نريد عملاً من موظف غير مستقر عائلياً ونفسياً واجتماعياً ، إن المدينة السكنية ضرورية للمساهمة في تنمية هذه المحافظة عمرانياً واجتماعياً.

في الأخير أتمنى ان كل ماطرحته عن هذه المحافظة ينال اهتمام القيادة السياسية وكل الجهات المعنية وأن شاءالله أتوفق بزيارة إلى هذه المحافظة وأخرج عنها بانطباع احسن وقد ازيلت اوتخففت كل السلبيات التي طرحتها ، والله الموفق .

هوامش على قبر الحريبي في

علاقة الاخلاق بالسياسة والصحافة

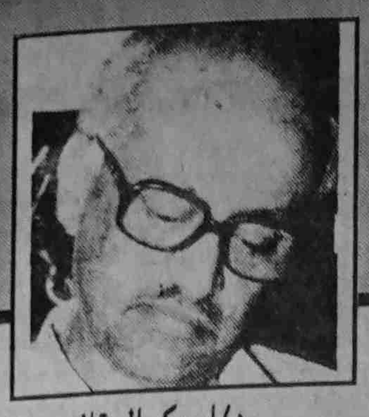

د/ابوبكر السقاف

لايختار الانسان حياته فحسب، بل يختار موته ايضا بمعنى من المعاني. وبدرجة او اخرى ، واذا كان ذلك لايتحقق في الايام العادية، فانه في الايام الاستثنائية في حياة الشعوب يصبح اكثر اقترابا من التحقق. لو انضم الشهيد حسن الحريبي الى حزب اخر غير التجمع الوحدوي ، لما استحق شرف الشهادة ، لمات حتف انفه ، تلك الميتة التي بكى خوفا منها خالد بن الوليد ، واطلق صيحته التي لاتزال تردد في نفوسنا:... « ولاتامت اعين الجبناء». لاشك ان الدقة هنا ليست رياضية حسابية ، والا مامات سيف الله المسلول في فراشه، ولكنها امر يدخل في قانون الاحتمال ، الذي يسود في معترك الحياة الانسانية في جميع صعدها ، فيكون الترجيح الصفة الغالبة على كل المساعي في هذا الميدان.

وايامنا التي تعصف بالشارع والمنزل والقصر استثنائية بكل المعايير ، واقسى مافيها انها تدعو الى الاستشهاد ، وعندما يطلب عصر من بنيه الاستشهاد ، فانهم يلبون طلبه. ولكنه عصر شقي ، وان كان عظيما.

كانت العظمة والجلال سمتين في عصر النهضة الاوروبية ، الذي تقدم ابطاله من المشانق والمحارق واقبية السجون باقدام ثابتة. ولكن شرارة الفكر ـ الاستشهاد ، اشعلت كل الحريق الهائل الذي اضاء فجر العصر الحديث في اوروبا كلها.

وشهداء المسيحية والاسلام منحوا عقيدتهم قوة الاستمرار الى يومنا هذا وهم جميعا يعلموننا ان الانسان اكبر من شروطه الاجتماعية والسياسية، ولذا فقط فانه قادر على رؤية القادم ، واستشراق المستقبل، ويدفع راضيا ثمن الرؤية والريادة.

على هذا المحتوى في قضية الموت نختلف في هذه الايام ، مع الاحداث الرسمية. فليس هناك ماهو ابشع من القتل الا اغتيال الشهيد بعد موته ، وتحويله الى فرد في معركة ثأر او منفعة شخصية. باختصار تحويله الى جثة. ونحن الاحياء الضحية الاولى بعده. اما هو فقد مضى الى حيث لاتطاله الشرثرة ولا التفاهة ولا اقلام المأجورين ، الذين لايتصورون امكان وجود قضية تستحق الموت في سبيلها ، انهم ينتقمون من الشهيد لانهم يكرهون البطولة ، وتزييفها وتحقير اصحابها ، يعلون من شان انفسهم ويتخلصون من الشعور بالاتضاع كلما قارنوا انفسهم به. فهم يدركون اين يقفون، مهما علا صراخهم بل لعل هذا الصراخ ، محاولة منهم لتجنب سماع صوت الاعماق الذي يقلقهم ، فالانسان فيهم يغفو ويصحو ، وهم يجبرونه على النوم بذلك الصراخ. نحن الضحية بعد الشهيد، وعلى وجه التحديد وعينا. اثمن مافينا، خيط النور الذي يشدنا الى الشهيد والشهادة ، الى رحاب المعنى والفكر وبدونهما نخرج من التاريخ وسياقه المتجدد الى الطبيعة. حقا ان الفرق بين الانسان والحيوان، ان الاول يموت في الطبيعة والثاني في التاريخ «الشاعر الروسي العظيم بوشكن». الا تحاول تلك الاصوات تجريدنا من تاريخنا كلما دارت طاحونة الكلام في الصحف عن الثأر والامن الشخصية الصغيرة ، انهم يريدون اخراج الكرة من الملعب اليمني السياسي، ولتشقق هناك في مضارب العشيرة القبلية تحت شمس الكراهية والجهل والجوع. حسن جزء من تاريخنا الذي يتخلق فينا ومن حولنا ، ولن تطمس وجهه الحق اية قوة في بلادنا.

وكانت المحاولة الثانية اتهام بلد عربي شقيق باغتياله، ومساهمة الصحف المحلية ومراسل احدى الصحف العربية الكبيرة في المهجر ، وصحيفة الشرق الاوسط السعودية، وراء التزييف ، وكل يغني على ليلاه، ولكنهم جميعا ارادوا سرقة النعش الكريم ودفنه في مقبرة مجهولة. واذا الكذب الصريح لازما لاستاذ الرواية فليكن ، فقالوا كان بعثها سابقا. والذين يعرفون لم يشكوا لحظة في ان هذا تزوير ، وبطاقة الانتساب الى التجمع الوحدوي التي نشرت على وجه الغلاف الاخير تشهد بخط يده على انتمائه السياسي السابق. ارادوا ان يقولوا: ان بغداد انتقمت من مرتد عن عقيدة البعث ، اختار حزبا عارض غزو حاكم الكويت.

ولم ينج الشهيد الحي من التزوير فقالوا انه عضو سابق في الحزب الاشتراكي اليمني. خلط الاوراق في اللعب والسياسة بصاحب السرقة والجريمة . وازعم اني بعد العزيزين حسن وعمر اكثر الناس معرفة بتاريخهما السياسي . ولذا ادركت ان هذا التزوير بداية معركة اعلامية تريد لدخان الكلام ان يطغى على حقيقة السياسة في حادثة الثلاثاء الاسود.

كل يطلق الدخان على طريقته في وجه الحقيقة الاول: ان هذا ارهاب سياسي وقتل سياسي. وكثيرا مايكون.. مايسكت عنه اقدر على حجب وجه الحقيقة اكثر من تزويرها الصريح ، وكلما تراكمت طبقات السكوت عن الجوهري حل الثانوي والهامشي محله.

وهكذا يساهم السكوت عن الحقيقة في قتلها ولذا يبحث علماء اجتماع المعرفة وهم يحللون النصوص الفكرية والادبية ، عن ماسكت عنه فيها. وهذا يصدق على ماجاء في قطرة ضوء «الميثاق العدد ٤٦٠» بقلم عبدالعزيز المقالح «بصرف النظر عن الدوافع الاجرامية التي ادت الى الاغتيال البشع.....» مايسكت عنه ان الجريمة سياسية ، وان المدخل الى قضية معالجة كون صنعاء «ثكنة عسكرية جاهزة للانفجار» «نفس المصدر» لايمكن ان يكون الا بادانة القتل السياسي ، وتحديد ماحدث بما هو ارهاب سياسي منظم. هذا المدخل المنطقي ، ومعه لايمكن «صرف النظر» باية حال من الاحوال عن اية حقيقة . كما ان المقام لايحتمل التاويلات والا لن نصل الى جعل صنعاء حديقة للبراءة والمحبة ، فهذه لايعكر صفوها الا القتل السياسي الذي تمارسه سلطة القتل والبلاد كلها لا صنعاء وحدها مخزن كبير للاسلحة والذخيرة. ولذا كانت غضبة الجماهير سياسية في المرتبة الاولى ، وقد بشمت بفرقعات رصاص الثأر.

ان مايسكت عنه يجعل النظرة عتمه لا ضوء ، ودخانا لا اثيرا صافيا يكشف عن الالوان والايدي واللثام، وعندئذ تقوم العتمه بدور في نشر الدخان ، وتمارس لعبة الاخفاء. وارجع انها تعرف ماتسكت عنه.

في الحياة السياسية مصطلح شيوعي غير حزبي ، وقد شله الشارع السياسي الذكي علامة دالة ومارقة على نوع من الساسة غير المنتمين رسميا الى الحزب الشيوعي، ولكنهم اشد ضراوة من الاعضاء الرسميين فيه، فهم يحققون تحت لافتة الاستقلال عن الحزب اكثر مهامه قسوة ، وتتخذ مواقفهم حجة تقذف في وجه من يرفع صوت الاحتجام او التشكيك في صواب نهج الحزب، وممارساته. وقد القى الفيلسوف الايطالي جرامشي ضوءا على نشاطه وهؤلاء الحزبيين غير الرسميين، الى درجة جعلهم حزبا غير معلن، وذلك في سياق دراساته الرائعة لدور المثقف في المجتمعات التقليدية والحديثة.

ماأعذب لعب المصادفة ، وكثيرا ماتكون مجالا لاظهار وجه الحقيقة. وهي التمثيل الاول والشهيد في حياتنا السياسية.

صرح الاخ عبدالله بن الاحمر قبيل اربعينية الحريبي لمراسل صحيفة الحياة اللندنية ، في جدة بان موجة الاغتيالات السياسية ليست في تصاعد وان اليمن بلد اسلامي يراعي اهله سنن الاسلام وشرائعه.. الخ ولن نقف هنا عند غزارة فيضان الدم في تاريخنا العربي الاسلامي.

يكفي ان تقول اسلافنا ونحن بشر يخترع كل الجرائم، وعلينا ان نفكر فيهم وفي انفسنا بما نحن بشر يعيشون في التاريخ وتحكمهم نوازع البشر وقوانين صراعهم ، وان الالتجاء الى المقدس وسيلة من وسائلهم لجعل جرائمهم مقدسة ارتكبت باسم الله في حق اعدائه . وكما لاحظ مرة احد قادة الاخوان المسلمين في مصر ، لو كان القرآن يؤثر فينا لما تلي علينا من جميع محطات اعدائنا الاذاعية.

اعرف ان كلام الشيخ لم يذهب الى هذه الابعاد ، ولكنه بلاشك يريد ان يجعل القتل والدم من نصيب المعسكر الاخر ، وقد بالغ في نفي كل الاخبار التي تنشرها الصحف اليمنية عن اختلال الامن والفوضى في ديار اليمانيين ، فذلك كلام «صوت العمال» العلمانية. وصفة العلمانية فتوى اقتبسها من القول السياسي الاسلامي عند الاخوان ولاسيما الذين يتمسكون بالحاكمية منهم. فهي تعادل الالحاد. وليس بعده جريمة والا وارتكبها العلماني. ولا علاقة للعلمانية بالالحاد وماهذا التفسير الا لون من الوان اللعبة السياسية لاقحام المقدس في السياسة ، واكاد اقول في المدنس ، عندما ترتكس السياسة تصبح قتلا وتعذيبا ومقتا.

لااظن ان المسافة وحدها هي التي حجبت مشاكل الوطن الطاحنة عن عين الاخ عبدالله ، فهو يردد مالمحدثت عنه الصحف الرسمية والخطب الرسمية، فموقفه السياسي املى عليه ذلك التفاؤل وليت الواقع يمنحنا نسمة التفاؤل.

وكنا ننتظر منه قبيل اربعين عزيزنا حسن ان يقول كلمة طيبة ، ان يترحم عليه ، ويدين اغتياله، حتى لو كان متاكدا انه غير سياسي. فقد مات صاحبنا مظلوما، ونحن لاندعو الى القتل بله الاسراف فيه، ولكننا نصر على القصاص العادل .. فمن قتل حسن قتل «الناس جميعا ومنهم ابناء اليمن. لانه قتل بغير حق كما في القرآن الكريم». والشيخ يعرف الشهيد واخوته واقرباءه ، وهو من الذين يراعون الاعراف اليمنية ، ومع انكارنا لسلبيات المؤسسة القبلية فنحن نعلي من شان تلك الصفات الايجابية الصدق والشجاعة واعتبرها من الاعراف الرائعة. ونعتز بها ، في وجه الصعلكة والجبن والسوقية وتسفيه البطولة والرجولة.

لااظن الا ان الاخ عبدالله نسي او ان المراسل لخص حديثه. ان الاهم في هذا السياق مفارقات الحياة. لم يكن الشيخ يدري ان ابنه صادق كان في تلك الساعات يتعرض لاطلاق الرصاص في منطقة سفيان. وبعد نحو اسبوع من تاريخ حديثه السابق تنشر الحياة رسالة نفس المراسل في جدة عبدالله الحاج في عدد يوم الخميس ٢٤ تشرين الاول «اكتوبر» ٩١، اي بعد حادث اطلاق النار على صادق «ان الرؤية لم تتضح بعد حتى الان وليست بيننا وبين احد دماء او عداء او خصومات ، ولعل هناك ايدي سياسية وراء ماحدث لمقاصد كثيرة وسيتضح الموقف اكثر قريبا.

ان المحاولة سياسية اذا. بل «ومقاصدها كثيرة» ، اي سياسية عامة ، وينفي الحديث اي شبهة ثأر او خصومة ، مع ان الشارع يردد ان الحادث استمرار لسلسلة من الثأر في بكيل ، وان تدخل الاخ صادق في ذلك وراء المحاولة ، التي جرح فيها الاخ ذيبان خصم الذين اطلقوا النار على سيارته ، وانه منهم .. الخ الروايات.والمرجح ان يكون الامر في دائرة الصراعات القبلية العقيمة. ولكن فلنترك ذلك للتحقيق وعدالة القضاء ، فلعلها تكون في هذه الحادثة اكثر نشاطا فتقدم القضية الى القضاء ، متحدية الاعراف القبلية لاثبات هيبة الدولة، التي اصبحت انذر «من الكبريت الاحمر» كما يقول العرب القدماء. اما قضية شهيدنا فنحن على يقين من ان الدولة بكل اجهزتها اكثر من الشيطان الاخرس. انها الشيطان نفسه. وماأسعدنا لو اثبتت بطلان مانقول.

كانت صحيفة الشهيد التجمع في مقدمة من هنأ الاخ صادق بالسلامة ، ووصفت المحاولة بانها آثمة ، لان التجمع اكثر الاحزاب حرصا على تجنيب اليمن ويلات الوقوع في بركة الدم. فسلسلة العنف لاتقف عند حد، تلح في طلب الدم. وغضبة الجماهير في الذكرى الاربعين، تريد ان تجعل دم شهيدها قمة كابحة لدوامة القتل السياسي، او ان يصبح استثناء لا قاعدة، وذلك مايبلغه تطور بعض البلدان المتقدمة . وفي سبيل ذلك لابد من توحيد المعايير ، وادانة ادنى مساس بحرية او حياة خصومنا السياسيين.

تذكرت الاخ عبدالله وانا اقرأ تلك الاخبار. عادت بي الذاكرة الى عام ١٩٥٩. الى السخنة، التي كان الامام احمد يصر على تسميتها حمام الشفاء، وقد استغرب احد العاملين في المقام عندما رأى اني اكتب في نهاية كل مذكرة الى الامام: السخنة في ....

رأيت الشيخ عبدالله في تلك الايام التي كان فيها عمه المرحوم غالب يحاول ذبح ثيران بالضرب من المقام فيرسل الامام من ينهاه عن ذلك. في تلك الايام استشهد اثنان من بيت الاحمر حسين وحميد. الوالد والاخ. لم استطع ان اتقدم بكلمات العزاء من عبدالله. ويبدو لي حتى اليوم ان الحضور الصامت ابلغ عزاء، وكان الاخ عبدالله الصيقل يزورنا في السخنة، وينقل الاخبار منا والينا في ذهابه واياب من الحديدة واليها. وكان متالما اكثر من غيره ، متسقا مع النبل الذي نعرفه فيه.

وفي الحديدة تحدثنا كثيرا في منزل العزيز الفاضل واحد رجال الاحرار اليمنيين الاخ هاشم طالب ، وكان شديد الغضب من الحادثة، الى درجة الانفجار، على عكس ضيفه الذي شاركنا طعام الغداء، واصبح بعد ذلك بنحو ثلاث سنوات من كبار رجال الدولة الجديدة. وكان يرى ان الشعب لايستحق ان يضحي احد في سبيله ، لانه راض بحاله.

اذكر الاخ عبدالله بتلك الايام الكالحة، ليتفق اليمانيون على كلمة سواء تجعل عودتها مستحيلة . حتى لاتكون الجريمة طريقا الى الحكم. ولتحقيق السعي الى ذلك الهدف، علينا ان نوحد المعايير وان نجعل الموقف الاخلاقي الصارم في اساس ممارساتنا السياسية. ولا قارى الذين يجعلون السياسة نقيض الاخلاق. اما نحن فاننا على يقين من ذلك، وسنحاول ان نكون جديرين بالالتزام الاخلاقي. ولااشك في ان الاخ عبدالله يشاركني هذه الاراء.

كان ضعف الاخلاق السياسية اكثر ماكشفت عنه مسيرة الغضب يوم ٩١/١٠/٢٠م، ماسبقها بساعات ومارافقها وتلاها من احاديث وبيانات وحضور وغياب، وتناقض صارخ بين القول والعمل، وهو اساس العطن في كل عمل وكل موقف. ولن اقف عند فجيعة التنافر بين الكلام المعلن والكلمات الكبيرة والممارسة الفعلية. فقد فصلت في ذلك في مقال ستنشره صحيفة التجمع.

نشرت صحيفة الثوري في عددها الصادر يوم ٩١/١٠/٢٤م ..ان جارالله وصالح احمد ويحي منصور حضروا حفل التابين في المركز الثقافي ممثلين للحزب الاشتراكي «وبتكليف من قيادة حزبنا». ونشرت مااعتبرته نص البيان غير المحرف:

«صدر تصريح مشترك عن الحزب الاشتراكي اليمني والمؤتمر الشعبي العام انه في ظل الظروف الراهنة يعلنان عن عدم مشاركتهما في مسيرة التابين اليوم الاحد بمناسبة مرور اربعين يوما على اغتيال الشهيد المهندس حسن الحريبي وذلك شعورا منهما بان الظرف الراهن غير ملائم لقيام مثل تلك المسيرة. ويدعوان كافة الاحزاب والتنظيمات وكل القوى الشعبية والوطنية والمستقلة تاجيل المسيرة الى ظروف اخرى مواتية ، كما يدعوان كافة اعضائهما في جميع محافظات الجمهورية الى عدم المشاركة في هذه المسيرة ويدينان كل اعمال العنف والتحريض عليه من اي مصدر كان»

لن اناقش موضوع التحريض واضافة اليد الحديدية ، وقد كتبت احدى صحف المؤتمر الشعبي ذلك. المهم ان السيف قد سبق العذل ، وسمع الناس البيان ، والايضاح جاء غير مجد عمليا ، كما انه ينطوي على مضمون التهديد باليد الحديدية في وجه كل من تسول له نفسه .. الخ . وقراءة السطرين الاخيرين تشير بوضوح الى ذلك ، فهما اضافة لامعنى لها الا اتهام المظاهرة السلمية بانها تحريض على اعمال العنف. ولم يتكرم واضع البيان بوضع نقطة ثم الحديث عن مايعتبره حوادث عنف ، وادانتها ، هذا اذا كان ذلك ضروريا في بيان يريد ان يعلن مقاطعة المسيرة السلمية للاسباب المذكورة. والسطران جملة من اوبرا اخرى، كما يقولون في اوروبا. وهما فحوى التهديد باليد الحديدية، واضافتها الى البيان ليس الا من باب الاطناب وتكثير الانياب حتى النهاية. واي مصدر كان لاتترك مجالا للشك ، بان منظمي المسيرة مصادر محتملة للتحريض على العنف. ان ابسط المام بمقتضيات الصياغة المنطقية واللغوية تؤكد ذلك.

ويبقى بعد ذلك اين موقف الاشتراكي الحقيقي: البيان غير المحرف ام المشاركة الرمزية في المركز الثقافي؟ ولايسعني هنا الا ان اسجل اعجابي بموقف الاخوة الذين شاركوا في المسيرة من بدايتها الى نهايتها وهم الاخوة الاعزاء: يحي منصور ومحمد المخلافي وسلطان الصريبي، واذا كان قد شارك اخرون لااعرفهم من الحزب الاشتراكي فليعذروني لاني لااعرفهم ولهم الشكر والتقدير.

يشير حديث المسيرة السلمية امرا هاما الا وهو عدم تميز الاشتراكي بموقف واضح في السياسة الداخلية والخارجية، وفي معالجة المشاكل المزمنة والطارئة. ولااظن ان التحالف يمنع من الاختلاف والتمايز، الا اذا قد اصبح تطابقا ، وعندئذ تنتفي عنه صفة التحالف ، وكل حديث عن المصالح العليا وحماية الوحدة لايبرر عدم التميز، وهناك عشرات من تجارب التحالف في الوطن العربي وخارجه، يختلف اطرافه ويتفقون ان الاستمرار في عدم التميز يكون خطرا على احد الطرفين ، اذ يفقد مبرر وجوده.

والقضية التي تثيرها المسيرة، ليست صورية او عابرة انها في العمق الموقف من مصير الديمقراطية، التي تكبل بالف قيد، وتلتف عليها السلطة بالقوانين ومنها قانون الاحزاب، واهم من ذلك الموقف من الارهاب السياسي الرسمي، الذي يمتد باغراق السفينة كلها. وعندما ننظر الى حادث يوم الثلاثاء الاسود من المستقبل سندرك انه نقطة تفصل لمجمل الحركة السياسية الاجتماعية في بلادنا، وانتصار احد الطرفين فيه سيقرر مصير الديمقراطية، والوحدة ايضا. هنا القضية كلها والواقع ينزلق من بين ايدي السلطة على كل المستويات ، في شروط اقتصادية وسياسية يصعب التنبوء بها. ولكي يكون الاشتراكي مشاركا في المسؤولية عليه ان يكون متميزا وان يتخذ موقفا نقديا من كل مايجري. احداث السبت ومظاهرات ولقاءات عدن تضع اكثر من علامة على الاتجاه السياسي والسياق النفسي السلبي الذي راكمته الاخطاء والتجاوزات الدستورية والقانونية ، وافدح منها هذه اللامبالاة المخيفة من قبل السلطة بما يجري، وكانها غير مسؤولة عنه. علاقة اللامبالاة تشير امرا اشد هولا من الغضب والعنف، انها سهب اليأس ، وهو ناصح غير امين للفرد والجماعة ومن ثماره العنف والعدمية. وهذه نهاية تشفق على الوطن منها.

ومازال في الوقت متسع للتفكير. فهل نحن جميعا قادرون على ذلك. وليل فوات الاوان؟

٩١/١٠/٢٧م

ابوبكر السقاف

* انظر ان شئت: شهيد الديمقراطية حسن الحريبي. عدن ١٩٩١ ص٣٨ . وصحافتنا الرسمية ساهمت في نشر الدخان بالكلام المنحول، فقد كذب العزيز فهد في حديثه الى الصحوة مانشرته ٢٦ سبتمبر على لسانه ، حيث نشرت اني قلت ان الذين قاموا باطلاق النار على والدي كانوا قد اتوا الى البيت وسألوا عنه قبل ساعات من وقوع الحادث... كما كذب انه قال بان والده «هو المستهدف فهذا الكلام لااساس له من الصحة..» انظر ص ٤١ .

كانوا بحاجة الى هذا الكذب ليسرق مراسل رويتر او يرسل بالفاكس هذا الخبر، فتبدوا الجريمة قضية ثأر ، وهذا ماحدث فعلا ، من محاسن الصدفة وجود كاتب هذه السطور في الخارج ، فقد امكن توضيح الامر للصحافة الغربية وللمنظمات الدولية والعربية المعنية بحقوق الانسان.

كلمة للذين يراسلون الصحف الخارجية والوكالات والاذاعات توخوا الدقة والامانة او اصمتوا. ان السلبية الفظ اخلاقيا من النشاط الذي يزور الحقائق ويدافع عن الجريمة وبذلك يشارك فيها.

وكل الوقائع تشير الى ان «مطبخ» تلك الاخبار واحد. والهدف معروف.

* * *

يجمع الشهيد بين بعض خصال ابن القبيلة الحميدة وروح العصر في مزيج يستعصى على التفكيك والفصل ، وهو في ذلك يجسد سمة من سمات المواطنين في رداع، ان الرصاص يغتال احسن مافينا: في الريف والمدينة وبذلك يطلق القتلة الرصاص على المستقبل الذي لن يصنعه الا جماع شخصيتنا الوطنية باحسن مافيه. لينكر الذين يصدقون اسطورة الثأر ببراءة، ليدركوا ان اتساع دائرة فعل الاغتيال السياسي.

وكنت آخذ عليه في الايام التي سبقت انضمامه الى التجمع بعض التحمس لما كنت ارى انه يخل بذلك التوازن في الشخصية، ويشي بان ضغط الوسط الاجتماعي السياسي يكاد ينتصر على الارادة السياسية المستقلة. ولكن انضمامه الى التجمع حسم هذه القضية في الاتجاه الايجابي ، فاصبح متسقا مع ماضيه السياسي في حزب العمال والفلاحين، حزب العمل.

رسائل خاصة

يعدها / علي صالح جسار

الى :«غول» الفساد وحامي مراعيها «لن يجدى منهج ..الجواكي!!»

يامن يدوبه «الأسى» ويداري — ماعاد يجدى «منهج» الاتكار
«جلجلة المسيرة» وأنت صمت ذاهل — كالعود «منفصلاً» عن الاوتار
بل أنت في «جحرالجواكي» كزورق — فقد «الشراع» وخبرة المبحار

الى :رأس الرجاء «الطالح» «لماذا الحزن ..وانت الرجاء!!»

إني لاقرأني «جبينك» أسطراً — من حزن «قيس بن الملوح» ضاري
مذغادرت «ليلاه» دار بقائه — ماعاد «يرغب» في بقاء الدار
فإذا بكيت فلن يلومك عاقل — فالدمع «يطفئ» بعض حر النار

الى: الراعد والمجلجل في « أربعينية الحريبي»

الى المناضلين في موطني — والى المجلجل والراعد
غد إليكم الايادى وفاء — وسجل العطاء لكم شاهد
بعد ان لطخ «البيان» يمننا — ليحل بنا واقع فاسد
وكان «تأبيناً» عظيماً لشعب — مضى عنه وسط «الوغى» قائد

الى: الممنوعين المقهورين ببيان «ذي القرنين!!»

يا «عصافير» هل عليكن حظر؟ — هل بأعشاشكن «قهر» جماعي؟
هل على بوحكن أي «رقيب» ؟ — هل عليكن «بالوشايات» ساعي ؟
ماالذى عند كن يا «بعض أهلي »؟ — هل «لمنعكن» مغزى قراعي ؟

الى: الاستاذ /:صاحب «ايقاعات.. مزمار.. كبد ..فرس .. بلازمن !!»

قام الاستاذ يدعو فى صحيفة «هو نولولو» — الى توزيع «النقابات» في «موزامبيق»
ليفوز ويلتقى من «بؤلهه» — ويستغيث به فى ساعة «الضيق»
وقد خوزق «موزامبيقياً» فرزق من — الاستاذ بترقية لتقديس الخوازيق !!

في احدث تقرير للأمم المتحدة

خبراء الاونكتاد يحذرون الدول النامية من المراهنة على الحرية الاقتصادية

جنيف وكالات

حذر خبراء منظمة التجارة والتنمية «الاونكتاد» المتفرعة عن الامم المتحدة ومقرها جنيف ، حكومات الدول النامية من المراهنة على ركوب موجة السياسات الاصلاحية التي تهدف الى تسييد اقتصاد السوق وانهاءتدخل الدولة في الاقتصاد والانتقال الى الحرية الاقتصاديةوحرية التجارة التي وصفها التقرير بانها مازالت حتى الان غير مطلقة في البلدان الصناعية الكبرى.

واعربت منظمة «الاونكتاد» في تقريرها السنوي الذي صدر في اواخر شهر سبتمبر المنصرم عن شكوكها العميقة في جدوى السياسات التي تستهدف بيع المشروعات الاقتصادية الكبيرة للقطاع العام الى القطاع الخاص في الدول النامية ، واكد التقرير على اهمية دور خطط التنمية التي تتولاها الحكومات في اصلاح الاختلالات الاقتصادية في الدول النامية..

واكد التقرير ان تطبيق نظم السوق السوداء وآلياته لايصلح لان يكون الوصفة الوحيدة لمعالجة الازمات الاقتصادية في البلدان النامية وتنميتها .. وتضمن التقرير نقدا شديدا لسياسات صندوق النقد الدولي الرامية الى فرض اقتصاديات السوق على البلدان النامية بصورة الية كشرط للاصلاحات الاقتصادية وشدد التقرير على ضرورة تدخل الحكومات في الدول النامية لضمان تحريك التنمية الى الامام ، واقامة المشروعات الكبيرة والحيوية التي لايقبل عليها القطاع الخاص الى حين تتمكن البنوك التجارية من القيام بهذا الدور.

لاتسوقوا هذا الشعار

اوضح التقرير خطورة المبالغة في تسويق شعار «تحرير الاقتصاد» بمعنى حرية التجارة .. في البلدان النامية وايهام حكوماتها بان مستقبلا سعيدا ينتظرها ان هي استمرجت هذا الشعار.

ووصف التقرير هذا العمل بانه ينطوي على طابع ايديولوجي لايختلف عن ماكانت تقوم به الدول الشيوعية التي اساءت الى البلدان النامية حين سوقت لها سياسات مزيجة بين الايديولوجيا والاقتصاد مما الحق الضرر البليغ باقتصاديات البلدان النامية ، .

وحذر التقرير من مغبة تحريض حكومات البلدان النامية على انسحاب الدولة من النشاط الاقتصادي وترك المجال حرا امام قطاع خاص محدود في موارده، وضعيف في بنيته الاساسية وتقاليده العملية ، موضحا المخاطر التي ستتولد عن انسحاب الدولة وستؤثر بشكل خطير على كبح نمو الهياكل الاقتصادية الاساسية للمجتمعات النامية، كما ستؤثر في الوقت نفسه على القطاع الخاص الذي سيكون ضحية لمايترتب عن اتباع مثل هذه السياسات من كوابح تحول دون انطلاق ميكانيزمات التنمية الشاملة وبضمنها تنمية القطاع الخاص ذاته.

سياسة الخداع

واتهم التقرير حكومات البلدان الصناعية بانها تمارس الخداع مع حكومات البلدان النامية حين تسوق لها شعار «تحرير الاقتصاد والحرية التجارية» .

«صوت العمال» تنفرد بنشر نتائج اعمال اللجنة العليا للمعالجة الشاملة لقضايا الاسكان في المحافظات الجنوبية والشرقية

اختتمت اللجنة العليا لتنفيذ الاتجاهات للمعالجة الشاملة لقضايا الاسكان في المحافظات الجنوبية اجتماعاتها في عدن ..

وخلال فترة نزول اللجنة الى م/عدن عقدت سلسلة من الاجتماعات واعدت الوثائق الخاصة بالاتجاهات من تعويضات واعادة الملكية وكذا تشكيل اللجان المختصة وتم تحديد مسميات اللجان ومهامها والاجراءات التنفيذية للمعالجة وهي كالتالي :

١ ـ قرار مجلس الرئاسة حول الاتجاهات .
٢ ـ الاتجاهات العامة للمعالجة الشاملة لقضايا الاسكان في المحافظات الجنوبية .
٣ـ الاجراءات التنفيذية للاتجاهات .
٤ ـ قرار تشكيل اللجنة الفرعية في م/عدن .
٥ ـ صيغة انهاء عقد التأجير مع الدبلوماسيين والاجانب .
٦ ـ اسعار للسفارات والهيئات (عبر وزارة الخارجية) .
٧ ـ قرار تشكيل اللجنة الخاصة بحق وتحديد الاراضي البيضاء لغرض التعويض .
٨ ـ قرار تشكيل اللجنة الفنية للاضافات واعادة البناء .
٩ ـ قرار تشكيل اللجنة القانونية لفحص الوثائق وتحديد التعويضات .
١٠ ـ شهادة اعادة الملكية ـ رسالة عامة موجهة للجهات المعنية حول المديونية على العقار
ـ ـ اقرار استلام التعويض
عقد الايجار للفترة الانتقالية حتى اعادة المحل غير السكني لمالكه بعد قضاء سنتين .
ـ قرار تشكيل سكرتارية اللجنة .
ـ التعهد الذي يطلب من المالك بعد اقرار تعويضه او اعادة الملكية ـ اقرار وتعهد بالالتزامات الواقعة على العقار للغير .
ـ قرار تشكيل سكرتارية لجنة محافظة عدن .
ـ قرار تشكيل سكرتارية اللجنة العليا .

محضر اجتماع اللجنة العليا لتنفيذ الاتجاهات العامة .

وكانت صوت العمال قد نشرت في الاسابيع الماضية نص الاتجاهات العامة التي اقرها مجلس الرئاسة في جلسته المنعقدة في ٩١/٩/١٢م .

الاجراءات التنفيذية للاتجاهات العامة للمعالجات الشاملة لقضايا الاسكان في المحافظات الجنوبية الناتجة عن تنفيذ قانون تأميم المساكن رقم ٣٢ لعام ١٩٧٢م

اولا: حول اعادة الملكية:

أ . تعاد ملكية المحلات التجارية وغير السكنية المؤجرة مع القطاع الخاص والمؤسسة بموجب قانون الاسكان رقم ٣٢ لعام ٧٢م. الى ملاكها اليمنيين الذين يثبتون ملكيتهم بالطرق القانونية وفقا لما يلي:ـ

١ . اذا كان المحل مؤجرا للمالك تعاد الملكية والحيازة فورا.

٢ . اما اذا كان المحل مؤجرا لغير المالك تعاد الملكية على ان تستمر الحيازة مع المستأجر الشرعي لفترة سنتين ابتداء من تاريخ صرف شهادة اعادة الملكية مالم يثبت وجود عقد تأجير من الباطن بين المستأجر والغير بعد صدور قرار الاعادة وفي هذه الحالة تعاد الحيازة للمالك فورا.

٣ . على المالك والمستأجر ابرام عقد تأجير بينهما لمدة سنتين ابتداء من تاريخ صرف شهادة اعادة الملكية وذلك وفقا للنموذج رقم ( ) الملحق بهذه اللائحة وتسدد ايجارات المحل عن هذه الفترة للمالك . الا انه يجوز للمالك والمستأجر الاتفاق كتابيا على غير ذلك شريطة عدم تحميل وزارة الاسكان اية اعباء وتخطر وزارة الاسكان والتخطيط الحضري باتفاق وتراضي المالك والمستأجر كتابيا بغرض صرف شهادة اعادة ملكية العقار له.

٤ . اذا اثبت المستأجر بأنه قد قام باعادة بناء المحل او باجراء اضافات جوهرية عليه قبل قرار اعادة الملكية يحق له مطالبة المالك بالتعويض عن قيمتها وفقا لما تقرره اللجنة الفنية والمشكلة بقرار من الوزير.

ب . تعتبر الاضافات جوهرية اذا كانت كلفتها وفقا لقرار اللجنة لاتقل عن ٥٠٪ من قيمة المحل بموجب قرار اللجنة الفنية المشكلة بقرار من الوزير ويكون قرار اللجنة نهائيا بعد مصادقة وزير الاسكان عليه.

ج . يحدد ثمن المحل على اساس الاسعار السائدة قبل ٥ أغسطس ٧٢م.

د . يجوز خصم التعويض المستحق للمستأجر من الايجارات مالم يتفق الطرفان على خلاف ذلك على ان تشعر وزارة الاسكان.

هـ لايحق للمستأجر بعد اعادة الملكية القيام باية اضافات او تعديل الا بموافقة المالك كتابيا ووفقا للقوانين السائدة .

٥ . اذا اعاد المستأجر حيازة المحل للمالك خلال فترة لاتزيد على سنة من تاريخ صرف شهادة اعادة الملكية تعطي للمستأجر الاولوية في بقعة ارض تجارية.

٦ . تعاد ملكية المحلات التجارية وغير السكنية والسكنية المحولة الى ادارة المؤجرة او المستخدمة من قبل اجهزة الدولة ومؤسسات القطاع العام والمختلط والمؤسسة بموجب قانون الاسكان رقم ٣٢ عام ٧٢م. او التي صرفت بها عقود انتفاع المشمولة بعقود تأجير وغير المشمولة الى ملاكها اليمنيين الذين يثبتون ملكيتهم لها بالطرق القانونية وفقا لمايلي : ـ

أ . يستمر استئجار اجهزة الدولة ومؤسساتها والقطاعين العام والمختلط لهذه المحلات لمدة سنتين ابتداء من تاريخ صرف شهادة اعادة الملكية للمالك وبنفس شروط ايجار عقد التأجير النافذ عند صرف شهادة اعادة الملكية ان وجد. واذا لم يوجد عقد تأجير من وزارة الاسكان يتم ابرام عقود تأجير بين المالك والمستأجر المذكور على أن يحدد ايجار المحل من قبل لجنة تحديد الايجار لوزارة الاسكان والتخطيط الحضري وتسدد الايجارات خلال فترة السنتين المذكورة للمالك .

ب . اذا اثبتت اجهزة الدولة ومؤسسات القطاع العام او المختلط بأنها قد قامت باعادة بناء المحل او باجراء اضافات جوهرية عليه بموجب اثباتات موثقة قبل قرار اعادة الملكية يحق لها مطالبة المالك بالتعويض من قيمتها وفقا لما تقررها اللجنة الفنية المختصة والمشكلة بقرار من الوزير.

ج . تعتبر الاضافات جوهرية اذا كانت كلفتها وفقا لقرار اللجنة الفنية لاتقل عن ٥٠٪ من قيمة المحل بموجب قرار اللجنة الفنية ويكون قرار اللجنة نهائيا بعد مصادقة وزير الاسكان عليه.

د . يحدد ثمن المحل على اساس الاسعار السائدة قبل ٥ اغسطس ٧٢م.

هـ . يجوز خصم التعويض المستحق للمستأجر من الايجارات مالم يتفق الطرفان على خلاف ذلك.

و . لايحق للمستأجر بعد اعادة الملكية القيام باية اضافات او تعديل الا بموافقة المالك كتابيا ووفقا للقوانين السائدة.

ز . تعاد ملكية البيانات المستخدمة لاغراض سكنية وغير سكنية من قبل السفارات والقنصليات والشخصيات الاعتبارية الاخرى وتستثنى من ذلك البيانات التي تم التصرف فيها من قبل الدولة بموجب الاتفاقيات والبروتوكولات الثنائية الموقعة مع الجهات الاجنبية.

٧ . يحق للمالك استرداد حيازة المبنى المعادة ملكيته اليه حال انتهاء فترة عقد التأجير المبرم بين المستأجر ووزارة الاسكان والتخطيط الحضري مالم يقرر المستأجر انهاء عقد الايجار قبل انقضاء الفترة المحددة للعقد.

٨ . على وزارة الاسكان والتخطيط الحضري توجيه الاشعارات اللازمة لانهاء عقود التأجير المبرمة بينها وبين السفارات والقنصليات والشخصيات الاعتبارية استنادا لقرار الاتجاهات المقرة من قبل مجلس الرئاسة.

٩ . لاغراض هذه اللائحة يقصد بعبارة الشخصيات الاعتبارية الاخرى مايلي : ـ

١ . الاحزاب .
٢ . المنظمات الجماهيرية .
٣ . حركات التحرر الوطني .
٤ . الاتحادات المهنية والابداعية .
٥ . النقابات .
٦ . المنظمات الدولية والشركات الاجنبية المختلفة .
٧ . اية جهة دبلوماسية غير السفارات والقنصليات.

ثانيا : التعويض : ـ

١ . يعوض الملاك اليمنيين الذين يثبتون ملكيتهم بالطرق القانونية عن المباني السكنية والغير سكنية المؤسسة بموجب قانون الاسكان رقم ٣٢ لعام ٧٢م. والاجراءات التنفيذية له او تلك التي صرفت بها عقود انتفاع او وثائق قليك للمواطنين الساكنين فيها تعويضا عينيا او نقديا .

٢ . أ . التعويض العيني ويتمثل في اعطاء المالك السابق بقعة ارض بناء تعادل قيمتها المعالجة لقيمة المبنى وفقا لسعره في ٧٢/٨/٥م..

ب . لاغراض التعويض العيني يتم احتساب السعر المعجل لبقعة الارض وفقا للائحة اسعار الاراضي الصادرة بالقرار الوزاري رقم ـــــ بتاريخ ـــــ

ج . يجوز لمن صرفت له بقعة ارض على سبيل التعويض العيني التصرف بحقه في استثمارها بالبيع او باية وسيلة اخرى شريطة موافقة التصرف بها لصالحه على شروط عقد تأجير الارض الاصلي الصادرة من وزارة الاسكان.

د . تحدد الفترة القصوى لانجاز البناء على بقعة الارض المصروفة على سبيل التعويض العيني بخمس سنوات من تاريخ الارض للمالك

٢ . التعويض النقدي وهو استحقاق المالك السابق لقيمة المبنى موضوع التعويض وفقا للاسعار السائدة في ٧٢/٨/٥م . وذلك بصرف سندات حكومية للمالك بالقيمة المذكورة تسدد قيمتها له خلال فترة لاتقل عن سنتين ولاتزيد على عشر سنوات من تاريخ صرف السندات وذلك بأقساط سنوية لاتقل عن نسبة ١٢٫٥٪ من القيمة الاجمالية للسندات .

ثالثا :

أ . يعوض ملاك المحلات التجارية التي حولت الى مساكن بموافقة وزارة الاسكان والتخطيط الحضري والتي صرفت بها عقود انتفاع او تمليك شرعية ونافذة عن صدور قرار اعادة الملكية وفقا للاسس المبينة في هذه اللائحة اعلاه .

الا انه في حالة تغيير استخدام المحلات المذكورة لغير السكن مرة اخرى تعاد ملكيتها لملاكها السابقين بموجب اسس اعادة الملكية المبينة في هذه اللائحة اعلاه.

ب . لاغراض هذه الفقرة يعتمد بطبيعة الاستخدام للمبنى يوم صدور هذه اللائحة.

ج . اما المحلات التجارية التي حولت الى مساكن ولازالت مشمولة بعقود تأجير لمحلات غير سكنية وكان التحويل المذكور بدون موافقة وزارة الاسكان فتعاد الى ملاكها السابقين وفقا للقواعد والاسس الواردة في هذه اللائحة اعلاه

احكام عامة :

١ . يشترط لاعادة الملكية مايلي : ـ

١ . ان يكون المالك يمني الجنسية .
٢ . ان يثبت ملكيته بموجب وثائق قانونية .
٣ . ان يتم التأكد من ان العقارات المطالب باعادتها خالية من اية ديون او التزامات للدولة حتى ٧٢/٨/٥م .

٤ . يشترط في اتفاقات التراضي بين المالك والمستأجر ان تكون كتابية ومصدق على توقيعاتها من قبل الجهات المختصة وتودع صورة منها لدى وزارة الاسكان .

٢ . تلغى الاعانات المقرة للملاك السابقين من جراء تأميم ممتلكاتهم من تاريخ صرف شهادة اعادة ملكيتها لهم او قرار تعويضهم عنها .

٣ . يراعى في جميع الاحوال احكام الباب الاخير للائحة «الاتجاهات العامة» عند التطبيق للاجراءات.

قرار وزاري رقم «٢»
بشأن تشكيل لجنة حصر وتحديد الاراضي

بعد الاطلاع على القانون رقم «١٨» لعام ٩٠م والمعمول به في المحافظات الجنوبية. وعلى قرار مجلس الرئاسة بالمصادقة على الاتجاهات العامة للمعالجة الشاملة لقضايا الاسكان في المحافظات الجنوبية وعلى قرار مجلس الوزراء بشأن تشكيل اللجنة العليا للتعويضات وتنفيذا لما ورد في بنود لائحة الاتجاهات العامة للمعالجة الشاملة لقضايا الاسكان اصدر مايلي : ـ

مادة «١»
تشكيل لجنة تسمى «لجنة حصر وتحديد الاراضي»
مادة «٢»
تتكون اللجنة من : ـ

١ . الوكيل المساعد للاستثمارات السكنية / رئيسا
٢ . مدير عام الاراضي والتخطيط العمراني / عضوا
٣ . مدير ادارة التخطيط العمراني / عضوا
٤ . مدير ادارة المساحة / عضوا
٥ . مدير عام الادارة العامة للمهندس البلدي / عضوا

مادة «٣»
تكون مهام اللجنة على النحو التالي : ـ

١ . تحديد مواقع الفراغات الواقعة في المناطق المأهولة وغيرها في محافظة عدن والقابلة للتخطيط والبناء عليها وذلك وفق المخطط المتكامل وتحديد مساحات اخرى وفق المخطط التوجيهي العام لمدينة عدن الكبرى والتأكد من عدم شمولها بعقود تأجير صادرة من وزارة الاسكان والتخطيط الحضري .
٢ . اسقاط هذه المواقع على خرائط مساحية لوضع الابعاد والحدود والمساحة الاجمالية لهذه المواقع .
٣ . حصر طلبات التعويض العيني .
٤ . مقارنة الاحتياجات بالمتوفر واقتراح المعالجات المناسبة .
٥ . تحديد وكلفة المعالجة التي ستتحملها الدولة من جراء هذا الاختيار.
٦ . تستعين اللجنة بمن تراه مناسبا من ذوي الخبرة من غير اعضائها .
٧ . تقدم اللجنة تقريرها بشأن مهامها في «١» و «٢» اعلاه قبل تاريخ ١٩٩١/١١/٢٠م

مادة «٤»
تباشر اللجنة عملها من تاريخ صدور القرار

محمد احمد سلمان
رئيس اللجنة العليا للتعويضات
وزير الاسكان والتخطيط الحضري
صادر بتاريخ : ـــــ

قرار وزاري رقم «٣»
بشأن تشكيل اللجنة الفنية للاضافات واعادة البناء

بعد الاطلاع على القانون رقم «١٨» لعام ٩٠م والمعمول به في المحافظات الجنوبية. وعلى قرار مجلس الرئاسة بالمصادقة على الاتجاهات العامة لمعالجة قضايا الاسكان في المحافظات الجنوبية وعلى قرار مجلس الوزراء بشأن تشكيل اللجنة العليا للتعويضات وتنفيذا لما ورد في بنود لائحة الاتجاهات العامة للمعالجة الشاملة لقضايا الاسكان اصدر مايلي : ـ

مادة «١» تشكيل لجنة تسمى «اللجنة الفنية للاضافات واعادة البناء» .
مادة «٢» تتكون اللجنة من : ـ

١ . مدير عام الصيانة والمشاريع «الاسكان» / رئيسا
٢ . مدير ادارة المباني «بلدية» / عضوا ومقررا
٣ . مدير الشؤون الفنية بوزارة الانشاءات / عضوا
٤ . ممثل عن المالك / عضوا
٥ . ممثل عن المستأجر / عضوا

مادة «٣» تكون مهام اللجنة على النحو التالي : ـ

١ . التأكد من وجود تعديلات جوهرية او اعادة بناء للمحل وفقا لما نص عليه قرار مجلس الرئاسة .
٢ . تحديد تكاليف اعادة البناء او التعديلات الاضافية التي قام بها المستأجر للمحل التجاري قبل صدور اللائحة اعلاه وذلك في وجود خلاف بين المالك والمستأجر بصددها .
٣ . تعتمد اللجنة كأسس لتحديد التكاليف المذكورة اعلاه مايلي : ـ
أ . سندات المستأجر في هذا الصدد .
ب . تكلفة الاعمال التي تمت وفقا للاسعار السائدة بشأن القيام بها .
ج . النزول الى العقار ومعاينة الاعمال المتنازع بشأن تكاليفها .
٤ . يحق للجنة الاستعانة بمن تراه مناسبا من ذوي الخبرة من غير اعضائها.
٥ . تعد محاضر كتابية لكل حالة وتوثق بالطرق الرسمية .

مادة «٤» تباشر اللجنة عملها من تاريخ صدور القرار .

محمد احمد سلمان
رئيس اللجنة العليا للتعويضات
وزير الاسكان والتخطيط الحضري
صادر بتاريخ : ـــــ

قرار وزاري رقم «٤»
بشأن تشكيل لجنة فحص الوثائق وتحديد التعويضات

بعد الاطلاع على القانون رقم «١٨» لعام ٩٠م والمعمول به في المحافظات الجنوبية. وعلى قرار مجلس الرئاسة بالمصادقة على الاتجاهات العامة للمعالجة الشاملة لقضايا الاسكان في المحافظات الجنوبية وعلى قرار مجلس الوزراء بشأن تشكيل اللجنة العليا للتعويضات وتنفيذا لما ورد في بنود لائحة الاتجاهات العامة للمعالجة الشاملة لقضايا الاسكان اصدر مايلي : ـ

مادة «١» :
تشكل لجنة تسمى «لجنة فحص الوثائق وتحديد التعويضات»
مادة «٢»:
تتكون اللجنة من : ـ

١ . الوكيل المساعد / رئيسا
٢ . مدير الدائرة القانونية «اسكان» / عضوا
٣ . مدير الدائرة القانونية «بلدية» / عضوا
٤ . ممثل عن السجل المدني والتوثيق م/عدن / عضوا
٥ . مدير عام ادارة الاسكان م/عدن / عضوا
٦ . ممثل الغرفة التجارية والصناعية فرع عدن / عضوا
٧ . ممثل عن النيابة العامة م/عدن / عضوا
٨ . ممثل عن ادارة الاراضي م/عدن / عضوا

مادة «٣» :
تكون مهام اللجنة على النحو التالي :

١ . فحص كافة الوثائق المقدمة من الملاك

التتمة ص ٨

محمد احمد سلمان
رئيس اللجنة العليا للتعويضات
وزير الاسكان والتخطيط الحضري
صادر بتاريخ : ـــــ

قرار وزاري رقم «١»
بشأن تشكيل اللجنة الفرعية في محافظة عدن

بعد الاطلاع على القانون رقم «١٨» لعام ٩٠م والمعمول به في المحافظات الجنوبية. وعلى قرار مجلس الرئاسة بالمصادقة على الاتجاهات العامة للمعالجة الشاملة لقضايا الاسكان في المحافظات الجنوبية وعلى قرار مجلس الوزراء بتشكيل اللجنة العليا للتعويضات وتنفيذا لما ورد في بنود لائحة الاتجاهات العامة للمعالجة الشاملة لقضايا الاسكان اصدر مايلي : ـ

مادة «١» تشكل لجنة تسمى «لجنة محافظة عدن»
مادة «٢» تتكون اللجنة من : ـ

. المحافظ / رئيسا
. وكيل وزارة الاسكان والتخطيط الحضري / نائبا للرئيس
. رؤساء اللجان الفرعية / اعضاء
. مدير عام الغرفة التجارية عدن / عضوا
. وكيل المالية او من ينوبه / عضوا
. ممثل وزارة العدل / عضوا

مادة «٣»
تكون مهام اللجنة على النحو التالي : ـ

١ . تتولى اللجنة تنفيذ الاتجاهات العامة للمعالجات الشاملة لقضايا الاسكان في المحافظة الناتجة عن تنفيذ قانون تأميم المساكن رقم ٣٢ لعام ١٩٧٢م.
٢ . تبدأ اللجنة أعمالها بمعالجة القضايا وفقا لما ورد ادناه :
أ . اعادة المحلات التجارية .
ب . اعادة المحلات المؤجرة للاجهزة الحكومية والقطاع العام والمختلط والسلك الدبلوماسي والاشخاص الاعتبارية الاخرى .
ج . تقرير التعويضات .
٣ . تنظر اللجنة في المقترحات المرفوعة اليها من اللجان الفرعية المشكلة في المحافظة للاغراض اعلاه وترفع توصياتها بصددها الى اللجنة العليا .
٤ . وضع اية قضايا لاتعالجها الاتجاهات العامة ولاتحتها التنفيذية الى اللجنة العليا .
٥ . تقدم اللجنة تقارير دورية اخر كل شهر عن عملها الى اللجنة العليا كما ترفع تقريرا نهائيا اليها عند انتهاء الفترة القانونية في تاريخ ٩٢/٣/٣١م متضمنة كافة الاعمال التي قامت بها .
٦ . للجنة الحق في الاستعانة بمن تراه مناسبا من ذوي الخبرة والكفاءة من غير اعضائها في المحلات التي تتطلبها طبيعة العمل .

مادة «٤»
تباشر اللجنة عملها من تاريخ صدور القرار

محمد احمد سلمان
رئيس اللجنة العليا للتعويضات
وزير الاسكان والتخطيط الحضري
صادر بتاريخ : ـــــ

قرار وزاري رقم «٧»
بشأن تشكيل سكرتارية اللجنة لمحافظة عدن

مادة «١» تشكل سكرتارية تسمى «سكرتارية لجنة محافظة عدن»
مادة «٢» تتكون السكرتارية من : ـ

١ . مدير مكتب المحافظ .
٢ . عبد القادر فضل .
٣ . انيسه مهيوب فضل .

مادة «٣» تكون مهام السكرتارية على النحو التالي:ـ

١ . استلام كافة المستندات والوثائق وارشفتها وفهرستها وتقديمها للجنة الفحص.
٢ . الاشراف والمتابعة لتنفيذ القرارات الصادرة عن لجنة المحافظ .
٣ . متابعة اللجان الفرعية واعداد تقارير عن اعمالها وطباعتها وتوزيعها لذوي الشأن.
٤ . الاحتفاظ بكافة محاضر اجتماعات اللجان الفرعية بعد طبعها وتوزيعها للجهات المعنية.

مادة «٤» تكون اللجان متفرغة تفرغا كاملا صباحا ومساءا حتى انتهاء الفترة القانونية .

مادة «٥» تقرر مكافأة مقطوعة لاعضاء اللجان والسكرتارية والاعضاء العاملين في السكرتارية مايعادل الراتب الاساسي لكل فرد شهريا .

مادة «٦» يعمل به من تاريخ صدوره .

محمد احمد سلمان
رئيس اللجنة العليا للتعويضات
وزير الاسكان والتخطيط الحضري
صادر بتاريخ : ـــــ

والعمل على استكمال الناقص منها .
٢ . تقديم المقترحات بشأن الإعادة أو التعويض ورفعها إلى اللجنة .
٣ . إعداد شهادة إعادة الملكية والتعهدات واقرارات استلام التعويض والتعهدات وعقود التأجير وأية وثائق اخرى .
٤ . الاستعانة بقرارات اللجنة الفنية ولجنة التثمين فيما يتعلق بتحديد التعويضات المستحقة للمستأجر على المالك مقابل إعادة البناء والاضافات الجوهرية وذلك في حالة الإعادة وكذا التعويض المستحق للمالك في الحالات الاخرى .
٥ . التأكد من خلو العقارات من الالتزامات المالية لصالح الدولة على ضوء الكشوفات المرفوعة من البنك الاهلي اليمني ووزارة المالية .
٦ . إحالة أية منازعات حول الملكية إلى المحكمة المختصة للفصل فيها .
٧ . يحق للجنة الاستعانة بمن تراه مناسباً من ذوي الخبرة من غير اعضائها .

مادة « ٤ » :
تباشر اللجنة عملها من تاريخ صدور القرار .

محمد احمد سلمان
رئيس اللجنة العليا للتعويضات
وزير الاسكان والتخطيط الحضري
صادر بتاريخ : ـــــ

قرار وزاري رقم «٥»
بشأن تشكيل لجنة تثمين العقارات

بعد الاطلاع على القانون رقم «١٨» لعام ٩٠م والمعمول به في المحافظات الجنوبية. وعلى قرار مجلس الرئاسة بالمصادقة على الاتجاهات العامة للمعالجة الشاملة لقضايا الاسكان في المحافظات الجنوبية وعلى قرار مجلس الوزراء بشأن تشكيل اللجنة العليا للتعويضات وتنفيذا لما ورد في بنود لائحة الاتجاهات العامة للمعالجة الشاملة لقضايا الاسكان اصدر مايلي : ـ

مادة «١»
تشكيل لجنة تسمى «لجنة تثمين العقارات»
مادة «٢»
تتكون اللجنة من : ـ

١ . مدير عام الادارة العامة للمهندس البلدي / رئيسا
٢ . مدير ادارة الاراضي / عضوا
٣ . مدير ادارة الضرائب العقارية / عضوا
٤ . الادارة القانونية «البلدية» / عضوا ومقررا
٥ . ممثلا عن فرع وزارة المالية / عضوا

مادة «٣»
تكون مهام اللجنة علي النحو التالي : ـ

١ . تقدير قيمة العقارات المؤممة بموجب قانون الاسكان رقم ٣٢ لعام ٧٢م او التي صرفت عقود انتفاع او تمليك بها وفقا لاسعارها السائدة في ٧٢/٨/٥م وذلك لاغراض تحديد التعويض المستحق للمالك في العقار .
٢ . تعتمد اللجنة كأسس لتقديراتها على تكاليف البناء والضرائب العقارية التي كانت مفروضة على العقار في ١٩٧٢/٨/٥م او ماقبله بفترة وجيزة.
٣ . يحق للجنة الاستعانة بمن تراه مناسب من ذوي الخبرة من غير اعضائها وتستأنس اللجنة بالكشوفات المتواجدة في وزارة الاسكان والتخطيط الحضري او في البنوك والضرائب والمالية او اية كشوفات مناسبة لعملها .
٤ . عند التقرير النهائي تأخذ بعين الاعتبار خصم قيمة اي جزء من ذلك العقار ويتم اعادة ملكيته للمالك وفقا للاتجاهات العامة للمعالجة الشاملة لقضايا الاسكان الناتجة عن تنفيذ قانون الاسكان رقم ١٩٧٢/٣٢م .

مادة «٤»
تباشر اللجنة عملها بتاريخ صدور القرار.

محمد احمد سلمان
رئيس اللجنة العليا للتعويضات
وزير الاسكان والتخطيط الحضري
صادر بتاريخ : ـــــ

الـــوأد أم النـــخـــاســـة

فاطمة محمد بن محمد

* دخل مكتبي فجأة ودون استئذان ، رجل اظنه يقف على اعتاب العام الستين من عمره ، وملامح وجهه تنبيء بأن مصابة جلل ، وما ان اشرت له بيدي ان يقعد على الكرسي المقابل لمكتبي حتى انفجر غاضبا .. واذا بسيل جارف من الكلمات التي لم افهمها يتدفق من فمه ، مصحوبا بتشنجات عصبية مفزعة ، حاولت ايقاف ذلك السيل ، فلم افلح ، واذا به يهوي على الكرسي منتحبا ، يرتعد كطائر ذبيح ، وعبراته المتدفقة .. كانت ابلغ من كل اللغات .

* وبعد جهد .. واشهد ان الرجل حاول وسعه ان يتماسك ، فلم يستطع فتركته وحده وخرجت ، وعدت اليه بعد دقائق ، لوجدته يحاول ترتيب الفاظه المختنقة بعبراته ليطرح علي قضيته .. فكانت الفاجعة :

«لي عشر بنات رزقني الله اياهن ولم يرزقني (الولد) .. ولكنني لم اتكدر يوما ، ولم يعكر ذلك صفو حياتي ، ولم اشعر ابدا ، بل جاهدت ، وتعبت وتحملت مالايمكن لبشر ان يتحمله ، ربيت ، علمت ، حفرت في الصخر من اجل توفير قيمة الكراسة والقميص المدرسي ، ومرت الاعوام وتخرجت كبرى بناتي من الجامعة في الخارج ، تبعتها شقيقتها من جامعة عدن ، ترافق ذلك مع انتهاء اثنتين من المرحلة الثانوية ..

اعتقدت ان الدنيا ستفتح ابواب الفرج في وجوهنا ، وبدأت الاختان الجامعيتان تبحثان عن عمل ، فتوالت الضربات على الرأس ، قالت وزارة الخدمة : التوظيف ممنوع بقرار من مجلس الوزراء ، ماعدا العمل في سلك التدريس فمن يريد العمل ففي هذا المجال ومع هذا قبلنا ، ولكن المفاجأة ان العمل بالتدريس يعني التوزيع في اقاصي الريف وبالتحديد في المحافظات الشمالية النائية التي تعاني من نقص المدرسين ولا انسى التصائح التي أسداها لي المسؤولون في فرعي وزارتي الخدمة والتربية ، بأن لا اوافق على ذلك ، فإن قبلت انا ، فلن يقبل مسؤولو تلك المناطق هكذا عاداتهم وتقاليدهم ، وكيف انت ترمي بهناتك الى الجحيم ؟ اي والله .. عدت كسير القلب جريح الفؤاد ، الملم دموعي التي جعلتني اشعر بالعجز لاول مرة امام بناتي .

* ولم افقد الامل ، توجهت للبحث عن عمل لمن انتهتا من دراسة المرحلة الثانوية ، حين سمعت بتوظيف وزارة التربية عشرة الاف خريج كمدرسين ، ولكنني عرفت انه تم استثناء محافظة (عدن) لعدم حاجتها ، في حين ان القرار خاص بمن انهوا الخدمة الالزامية اي (الاولاد) دون (البنات) ..

وسألت مسؤولي التربية عن عدم توظيفهن (خدمة وطنية) لمدة عام (تدريس) إسوة بالاولاد ، فقيل لي : قرار مجلس الوزراء حده (الطلبة) دون (الطالبات) على ان تحسب من خدمتهم العسكرية.

* اذن والبنات ؟ تساءلت .. فقيل لي : نحن اعددنا كشوفات بأسماء كل المقدمات للعمل في التدريس (خدمة) او (توظيف) وحتى الان لم يتم اعتماد اي مبلغ مالي .. لذلك منذ ثلاث سنوات.

* اذن خبريني : ماذا افعل ؟ وهل يعقل ان نموت جوعا ؟ واذا كانت الدوله تريد ابعاد المرأة عن العمل - كما يقول الناس - فأين تذهب آلاف الاسر ممن حرموا (الولد) او ابكارهم (إناث) ؟!

* واردف : ان الحكومة يا ابنتي تدفعنا الى احد خيارين لاثالث لهما : اما اعادة الوأد كما كان يفعل العرب في الجاهلية وحرمها الاسلام ، او اسواق النخاسة .. لنبيع بناتنا جوار ..

* قاطعته : اتق الله يارجل :. «ولا تقتلوا اولادكم خشية املاق..» قاطعني بحده : ايانا لايتزعزع ان الله يرزقنا واياهم ، ولكن كيف ؟ اليس : بالعمل ؟ واين هو العمل ؟ اليس حكامنا هم من يصادر هذا الحق الذي كفله الخالق قبل ان يكفله دستور الجمهورية اليمنيه المدفون في مقبرة (خزية) ؟!

قلت له : وما العمل الآن؟!

أجاب : لا ادري .. لكني اقول : «اللهم ادركنا بلطفك ....

وغادر المبنى وهو يتمتم بتلك الدعوات التي لاتنقطع ولكن بصوت خفيض .

* ولعل القارىء يتساءل : وما الفاجعة : اجيبه : ان بلادنا لاتحتمل مثل هذه القرارات ذلك ان الاغلبية الساحقة من سكانها نساء ، وان مطابخ صنع القرارات القذرة قد انكشفت وفاحت رائحتها ، واحدثت وباء يجتاح المجتمع كله ، فالذي يفكر ان مثل هذه القرارات تخدم (الشباب) قد اخطأ (ورب محمد) .. ذلك ان المرأة في بلادنا لاتعمل من باب الترف واضاعة الوقت ، بل من اجل اعالة آلاف الاسر ، التي يوجد فيها البنين والبنات .. فما مصيرها ؟

* ان المؤامرة اكبر مما نتصور .. واقولها بملء الفم (مؤامرة) معروف صناعها .. ومعروفة اهدافها .. والمحير انها تخرج لنا بهيئة القرارات السلطوية رغم عدم شرعيتها دستوريا وقانونيا وانسانيا فما العمل ؟/

انتبهوا ايها البسطاء ، رجالا ونساء.

حديث الشعب

يكتبها منصور هائل

في مواجهة رئيس الانقلاب ..لماذا؟

بعد انذارات ، وتوقعات ومحاذير ، وقع المحذور ، وفجعنا بالانقلاب الذي اطل علينا رئيسه بهيئته الرصينة من شاشة التلفاز ، واجهد نفسه ليلفت انظارنا بأنه ماكان ينقص البلاد التي نفذ صبر اهلها من تدهور احوالها ، الا مجيء (المنقذ) او (المهدي المنتظر) ممتطيا صهوة دبابة ، ليواجه الازمات المستفحلة بوقفة فارس لفارس ، وليستهل حديثه الموجه لجماهير (الشعب) بالاشارة الى انه وجد امور العباد ، وشئون البلاد منفلته وغير مسيرة وهالته الفوضى المتفشية والاضطراب الذي يعم الارجاء ، وخلص وجماعته الى الاقرار بأن سياسات العهد (البائد) قد فشلت في صوغ البرنامج البديل ، للخروج بالوطن من محنه الاليمة ، والتي افضت به الى طريق مسدود ، وهو الامر الذي استدعى من رئيس الانقلاب وجماعته تلبية نداء الواجب بوقفة غيورة وشجاعة لانقاذ الوطن !!

ولان الغرائز والانفعالات هي المحركة لافعالنا ، والمحفزة لتصوراتنا ورؤانا ، فعادة مانحاكم الاحداث السياسية ، بمعايير عاطفيه محضة ، وبالمقدار الذي يوفر لنا تصورا صبيانيا للعالم ، وهو تصور نابع من طبيعة ميولنا في تبسيط الاشياء ، ومجاراة الاحداث ، وتبريرها ومباركتها .لقد بارك الانقلاب الكثير من اعضاء الاحزاب والسفراء والمثقفون والمجانين ، لاننا في بلد «يخطط حكامه وافراده للسياسة طبقا لمبدأ السهولة ليجتذبوا الى تيارها كثيرا من الناس ذوي النوايا الطيبة ، الذين يقدرون الاشياء بناء على سهولات الحاضر لاعلى صعوبات المستقبل» ، بحسب تعبير الكاتب العربي مالك بن نبي .

من زاوية اخرى ، وغير مرئية ،استمع نفر قليل من الناس لصوت القائد الانقلابي بطريقة مغايره ، وراحوا يؤكدون بأنه صوت قادم من أسن الماضي ، ولا علاقة له بالحياة والعصر ، وان كان يدل على ان الماضي مازال يختزن دبناصورات وانهابا ، وفحيحا وحشرجات واصداء وزفرات احتضار لن تكف عن مداهمة الحاضر والاغارة عليه .

ويظل الامر الثابت هو ان الانقلاب قد حصل ، غير ان ظروف الحاضر استوجبت التساؤل ، وجوبهت بالسؤال من قام بالانقلاب ؟ او من يريد القيام بانقلاب ؟ لتقول : لماذا ؟ لماذا الانقلاب ؟ يجيب رئيس الانقلاب :« كنا قد استبشرنا بالديمقراطيه ، ورحبنا بتعدد الآراء ، ولكن لحظات الحماس والامال الاولى تبددت ، وحلت محلها عدم الثقة واليأس ، وتدهورت الحالة المعيشية للشعب بصورة جادة ، وزاد الاحتكار ، واستعرت انانية الاستهلاك السنة روجد الانسان نفسه مهانا ، مسلوب الارادة والحقوق ، ووصل به الامر حد الاحباط ، الامر الذي ادى الى اهتزاز ثقته بغده وقلقه على مستقبل اولاده .

- ثم ماذا ؟

جواب رئيس الانقلاب :. ازاح التسيس الطاغي على الحياة الاجتماعية ، المشكلات المرجه ، ومنها مشكلة الغذاء الى حيز الثانويات ، بل واقصى من ذلك .

- وماذا ؟

- نشأت قوى متطرفه ومستهينة ببرامج الديمقراطيه الحديثة الولادة وديست نتائج الاستفتاء ، وتزايد تشجيع مهول الانفصال عن المركز مما قاد الى دمار الالية الاقتصادية.

- وماذا ؟

- تزايد الاجرام ونظم وسيس ، وغرقت البلاد في لجة العنف واللاشرعية وظهرت الاصوات الداعيه لاعادة النظر في الحدود ، وفرض وصاية دولية ، وظهر من يشكك بالحقوق في الصحة والتعليم والعمل .. والخ - وماذا ؟

- دخلت السلطة في...

والحقيقة انه لايهم المغامرين السياسيين مصائر شعوبهم وكثيرا ماجرى استغلال السلطة كوسيلة لاثبات الوجود ، وبشكل لامبدئية فيه .

سؤال اخير :- ماهو برنامجكم للخروج بالبلاد من الازمة ؟

- اولا سنضرب بيد من حديد كل من تسول له نفسه المساس بسيادة الوطن وبعد ذلك سنحل جملة من المهام التي يتصدرها اعلان حالة الطوارىء ، وقطع دابر عناصر التخريب والسوق السوداء ، وسنوزع المواد الغذائية بما يؤمن وصولها الى كل المواطنين ، وسنرفع رواتب المتقاعدين ، وسنعيد كرامة وابناء المواطن .

انتهت المقابلة التي يمكن ان تبدو للقارىء كأنها تدور حول اهم واخطر القضايا الساخنة التي تشغل بال الناس في بلادنا ، ومنها التدهور الحاد في المعيشة ، وغياب الامن والامان ، وتفشي اعمال العنف والاضطراب ، وغياب الشرعية ، والفساد .. والخ ..

اما بالنسبة لحالة الطوارىء التي لاتعلن الا عند الانقلابات العسكرية او في ازمنة الحروب فهي قائمة ومستمرة في بلادنا التي لايتحرك في عاصمتها بعد العاشرة ليلا الا العسس والعسكر وحملة الهراوات ، ولا يسمع في لياليها الى صفارات الانذار ووقع الاحذية الخشنة !!

عموما وحتى لا تستغرقنا التفاصيل المعتمة ، ولا تغشانا الآفاق القاتمة في المستوى اليمني ، تلفت نظر القارىء الكريم بأن الاجابات عن تساؤلاتنا الخاصة بالانقلاب قد ورد معظمها في نص البيان الاول والبيتيم الذي اذاعته لجنة الطوارىء من راديو موسكو في ١٨ اغسطس الماضي اثر الحركة الانقلابية الدراماتيكية التي لم تستغرق اكثر من ستين ساعه ، لانها جاءت في ظروف دولية ، ووسط مناخات صار فيها الانسان يرفض مقايضة الحرية مقابل وعود جائعة وكاذبة بتوفير الخبز ، وخاصة انه قد خبر بنفسه ان الدبابات لاتزرع البطاطا ولا تجلب السعادة ، وان الجمود والتقوقع داخل نصوص ايديولوجيه السلطة لايؤديان الا الى العقم والانقراض .

اخيرا يجدر بنا ان نشكر الرفيق ياناييف على ماقدمه لنا من درس يستحق التأمل والبحث من قبل اوسع قطاعات الرأي العام في بلادنا ، وبما في ذلك السلطة والجيش ، والاحزاب ، وكل من يراوده هاجس تبسيط او ارتكاب مغامرة مماثلة ، ولو تحت ذريعة المواجهة لمن يدعو الى فرض وصاية دولية على اليمن ، وعلى نحو مايدعو اليه سيء الصيت البيضاني ، ومن يقف وراء ، وهي دعوة مأفونه ، يراد لها ان تفرض كأمر واقع من خلال المراهنة على احتراب الناس وتقاتلهم وتمزق البلاد الى اشطار ونتف .

«صوت العمال» في اروقة احدى المحاكم في تعز

المواطن يبحث عن العدل والقضاة يشكون الامكانيات

ريبرتاج / عبدالباسط سروري

* القضاء كلمة اصبحت ترتبط في ذهن المواطن بمدلولات قاتمه اللون هي تعبير لواقع حال وما آل اليه .

* القضاء في ذهن المواطن هو «القاضي .. والمشارعه التي لاترتبط بزمن .. ومئات الالاف من الريالات .. وبقانون غائب » .

في ظل فوض سائده وعدل غائب

* اما كيف يعمل جهاز القضاء .. وكيف يتحقق العدل ؟ وبأي امكانات يعمل وتحت اي ظروف يجب ان يعمل القضاء ويمارس مهامه فهي كلها قضايا لاتهم المواطن بقدر بحثه عن العدل وانهاء معاناته من «المشارعه» ولعبها المتعدده .

* صوت العمال رصدت بعض مما يجري داخل محكمه لسير اجراءات جلساتها وهي نموذج فقط من مئات النماذج. المحكمة في مدينة تعز وتشكل ارقى من محاكم تعد جميعها متدنيه في وضعيتها وامكاناتها .

المنظر يتكرر كل يوم .. عشرات المواطنين يتجمعون امام مبنى المحكمة « العتيق » وبجانب بابها الرئيسي وفي الصالات والغرف والدهاليز وحتى السلالم وجميعهم يبحث عن العدالة .

- حاولنا ان ندلف الى القاعة .. ولم نتمكن الا بصعوبة ، فالمشارعون يكتظون امام باب قاعة المحاكمة كل منهم يترجى الحارس المسلح للسماح له بالدخول .. وفي قاعة المحكمة رأينا مالا يؤلف في المحاكم .

القاضي ومساعده وممثل النيابة والسكرتير يتصدرون الواجهه لقاعة لاتزيد مساحتها عن متران عرضا وثلاثه الامتار طولا وبها ترتبط غرفة اخرى مماثله .. وفي هذه القاعة يمثل المتهمون وفيها يتواجد الشهود والمحامون والحراس والحضور من العامه جميعهم مابين واقف وقاعد على الارض بعد ان لم تعد تتسع طاولتين وجدتا لكل الحضور .

* ١٦ جلسه نظرها القاضي امامنا صدر حكم في واحده منها بينما اجلت جميع القضايا الى جلسات أخرى قادمه والاسباب هي

- جلستان حضر منهما المحامين وتغيب المتهمون لعدم احضارهما من السجن .

- اربع جلسات قرأ القاضي فيها اقوال المتهمين فانكروها جملة وتفصيلا ، بل وتشكو من تعرضهم للضرب والتعذيب من اجهزة التحقيق .

- جلسة ثامنه تؤجل وتاسعه يوجه فيها الاتهام الى الجاني بقيامه بسرقة مبلغ من المال وتوجهه به الى عدن حيث نزل في فندق جولدمور واحتفاظه بالمال لدى عامل اجنبي هرب هو الاخر بالمال الى خارج البلاد

- وجلسه عاشره خاصه بتهمين سرقوا سيارة واجهزة بمئات الالاف من محلات كائنون في تعز وقاموا بتهريبها الى صنعاء وتم القبض عليهم صدفه عندما ارادوا بيعها في محل صاحبها دون ان يدروا انها تخصه .. بينما السيارات فلازالت بحوزة قبائل لم تستطع النيابة والمباحث والقانون والنظام والسلطة ان تعيدها الى اصحابها .. القضية تؤجل لعدم احضار المتهمين من السجن .

* الجلسات ١١و١٢و١٣ تخص سرقات لسيارات ايضا هي تعبير لحالة الامن المفقودة ، اما القضية ١٤ فهي لقضية قتل حضر فيها المتهم وغاب المدعين بالحق .. وعند القضية ١٦ يتوقف القاضي فقد اكتشفت ان ممثل النيابة خرج من القاعة ولم يعد.

* عند النظر في القضايا وبينها وقبلها وبعدها لاتسمع سوى الاصوات .. الكل يتحدث القاضي والمتهمون والحاضرون اصوات من كل ارجاء القاعة ولم تستطع صرخات القاضي بالسكوت ان تلزم احد بالامتثال ..

* احد الحاضرين في القاعة اقترب مني وقال لي : هل تصدق لقد انجزت القاضيه اتفام في محكمة عدن في ثلاث جلسات ماينجزه القضاء هنا لنا في عام من الجلسات وذلك في قضية كنت حاضرا فيها منذ فترة .

* المحامون يؤدون عملهم وقوفا ويسجلون الاقوال على الاوراق وهم وقوفا .. ولاشيء يميزهم عن المتهمين والحضور فالكل يقف والكل يتحدث .

* متهمون مقيدون بعضهم ببعض ولا شيء يفصلهم عن الباقين .. كما لم تشفع لهم العداله وقوفهم امامها فتحررهم من قيودهم اثناء النظر في قضاياهم ربما خوفا من هروبهم لضعف اجراءات الحراسة .. او للعادة التي درجوا عليها.

* صوت لمتهم يدوي في القاعة مخاطبا القاضي : « تدعون انكم تحققون العداله و .. ،انتم تكذبون .. اين هذه العدالة ؟ فلم يجبه القاضي سوى ببسمة شجعت المتهم بسرقة سيارات الاسترسال بصراخه الباحث عن العداله والشاتم للعداله والمحكمة .

لا امكانيات

القاضي يحي محمد الارياني وهو قاض تخرج حديثا من المعهد العالي للقضاء قال لـ صوت العمال والاعباء باد عليه بعد ان انتهى من النظر في كل تلك القضايا :

* ننظر يوميا في قضايا تصل في حدها الادنى الى ١٨ قضية .

* القاضي الواحد منا ينظر في كل القضايا اكانت جنائيه او مدنيه بما فيها قضايا الاحوال الشخصية والشكاوى والمقابلات العامه .

* الامكانات لاتساعدنا على اداء مهامنا فقد رأيت القاعة وظروفها اضافة الى ٧٥٠ ريالا تصرف شهريا للمحكمة .. فهل هي للكهرباء ام للتيلفون .. ام للمواد القرطاسيه .

* اسباب التأجيل كثيره بعضها لعدم استكمال الاجراءات احيانا ولغياب المتهمين وذوي العلاقة ولجهات اخرى .

* المواطن يوجه التهمه لنا نحن القضاة ونحن نشكو من اشياء ترتبط بطبيعة العمل وتوفر الامكانيات .

وامام باب الغرفة كان هناك عشرات من المواطنين ينتظرون «صوت العمال» يريدون عرض قضاياهم لعلها تجد لهم العدل .. ومن بينهم كان هناك متهم برتبة عسكريه وقد قيدت يديه .. تهمته قتل مواطن ويريدنا ان نكتب عنه كونه بريء من التهمه .

امام محكمة عرب تعز عشرات المواطنين يتجمعون يومياً .. بحثاً عن العدالة

.. وفي المواصلات

احد الحاضرين لم يمنعه وجوده من ان يرفع رجله على الطاولة والعسكري الواقف استند باحدى رجليه على الجدار

جنود وسلاح امام الدعسي .. منظر يتكرر كل يوم

شاهدان يتوسطان متهمين مقيدين

متهم للقاضي : اين العدالة .. انتم تكذبون .. بينما متهمون آخرون اعطوه ظهورهم

السفارة الفرنسية توضح ميزات القمح الواصل ميناء الحديدة

تسلمت « صوت العمال » إيضاحاً من السفارة الفرنسية حول حمولة القمح الفرنسي الذي وصل ميناء الحديدة ، بين أن التحاليل التي أجريت في مختبرات فرنسا عليه قبل مغادرته إلى اليمن كشفت عن المميزات التالية :

الوزن النوعي : ٨٠٠٠٠ كلغ /١ح
الرطوبة : ١٣٪
البروتين : ١١و٦٥٪
أجسام غريبة : ١و٨٥٪

ومقارنة بالمواصفات النوعية الفرنسية المطابقة للمعايير ، فإن الارقام كالتالي :

الوزن النوعي : ٧٦و٠٠٠كلغ /١ح
الرطوبة : ١٤و٥٪
البروتين : ١١٪
اجسام غريبة : ٢٪

وكانت « صوت العمال » قد نشرت في عددها الصادر يوم ٢٤ الشهر الماضي خبراً عن وصول شحنة من القمح من فرنسا أثارت فيه أمر استبراد هذه الشحنة بصورة غير قانونية ومطالبة التاجر إدخالها وإلا فإن الدولة مطالبة بدفع أية خسائر قد تنجم عن ذلك وبالعملة الصعبة .

المجلس العمالي م/ابين يقف امام اوضاع القطاع العام

ابين / صوت العمال

أقر المجلس العمالي في م/ ابين معالجة اوضاع القطاع العام في المحافظة والصعوبات التي تواجه هذا القطاع مع سلطه المحافظة المحليه . كما أكد على الضرورة الملحة لتفعيل العمل النقابي وبما ينسجم والاوضاع والتطورات التي تشهدها الحركة النقابيه اليمنيه .

ورد ذلك في دورة المجلس العمالي الاعتياديه والتي عقدها يوم الاربعاء الماضي برئاسة الاخ عمر محمد حسن عضو المجلس المركزي سكرتير المجلس العمالي في المحافظة .

وكان المجلس قد وقف في دورته الاعتياديه امام عدد من التقارير حول نشاط المجلس للنصف الاول من عام ٩١م والنشاط النقابي والاعلامي ونتائج الدوره الانتخابيه للجان النقابيه واقرت استمرارها .

عمال وموظفو كهرباء عتق يطالبون بصرف علاواتهم

حمل عمال وموظفو كهرباء عتق مسؤلية ماقد يلجأون اليه الاخ المدير العام للهيئة العامه للقوى الكهربائيه وذلك لعدم استجابته بصرف علاوة الريف المستحقه بموجب منشور رقم (٢٣)العام ٩٠م الصادر من قبل وزارة الخدمه المدنيه والاصلاح الاداري .

الجدير بالذكر ان مدير عام الهيئة العامه للقوى الكهربائيه يرجىء عدم موافقته الى قيام فرع وزارة الماليه بشطب هذه المخصصات من الموازنة بينما يؤكد وكيل وزارة الماليه على العكس من ذلك ..

ترفيعات بالمزاج!

دب مؤخرا نشاط خفي في اروقة وزارة الاعلام ، لترفيع واعادة تعيين بعض زملاء المهنة في وظائف الادارة العليا لمؤسستي سبأ والثورة . بالعاصمة.

هذه الخطوة تثير قلقا وانزعاجا في اوساط الصحفيين لانها تتم وفق امزجة القيادات الادارية وليست حسب شروط مهنية تحقق عدلا في فرص الترقي والتعيين والترفيع وعلى قدم المساواة في كل مؤسسات الاعلام وعلى كافة المحافظات الاحرى ان تهتم وزارة الاعلام بالتعاون مع نقابة الصحفيين لاعداد كشفا كاملا بمستحقي الترفيع الى وظائف الادارة العليا وخاصة اولئك من القدامى من الصحفيين في كل محافظات الجمهورية.؟

نص قرار مجلس الوزراء بشأن معالجة اوضاع القوى الفائضة في وزارة الانشاءات

«صوت العمال»: القرار بادرة خطيرة موجهة ضد القوى العاملة .. ولابد من وقف تنفيذه

* فيما يلي ننشر نص قرار مجلس الوزراء رقم (٣٨٤) لسنة ١٩٩١م والذي بموجبه تم إحالة (٢٩٦٨) عامل وموظف ممن يعملون في المؤسسات التابعة لوزارة الانشاءات والتعمير تحت مبرر انهم يشكلون قوى فائضة .

ونرى ان قرارا كهذا ، والذي يبدأ بالعاملين في الانشاءات ، انما يشكل بادرة خطيرة وحملة موجهة ضد القوى العاملة ، سيكون لها مردود جد خطير .. لابد من وقف تنفيذه نحو مزيد من دراسة مشكلة البطالة والعمالة الفائضة ، سيما وان العمالة الفائضة - كما يطرحها المعنيون - يمكن ان تمتد لتشمل كل اجهزة ومرافق الدولة .. ويكفينا الاشارة هنا ان لدينا وزراء ونواب وزراء ووكلاء وزارات ومديري عموم ومستشارين يدخلون ضمن هذه التسمية ، ولابد اولا ان يشملهم قرار واجراء كهذا .. بعبارة ادق ندعو الى وقفة مسؤولة وجادة لمعالة اوضاع القطاع العام .. ليس بأسلوب التخلص من العمالة فيها .. ولكن بدراسة وضعها ووضع المعالجات والبدائل التي تمكنها من مواصلة نشاطها ودورها ..

قرار مجلس الوزراء رقم (٣٨٤) لسنة ١٩٩١م بشأن معالجة القوى الفائضه في وزارة الانشاءات

١- يوافق مجلس الوزراء على :

أ - تحويل (٢٩٦٨) شخصا من القوى الفائضة بوزارة الانشاءات والتعمير مع مخصصاتهم المالية التي تبلغ (١١٫٨٨٩٫٧٧٠ ريال) الى وزرة الخدمة المدنية والاصلاح الاداري وعلى وزارة المالية تعزيز وزارة الخدمة المدنية والاصلاح الاداري بذلك المبلغ في اطار العجز المقر .

ب - نقل (٣٤٣) شخصا من القوى الفائضة في المؤسسات التابعة لوزارة الانشاءات مع مخصصاتهم المالية التي تبلغ (١٫٤٢٨٫٩١٩ ريال) الى ديوان وزارة الانشاءات وعلى وزارة المالية تعزيز وزارة الانشاءات بذلك المبلغ في اطار العجز المقر .

٢ - ينفذ القرار بالوسائل الادارية المناسبة .

٣ - يبدأ تنفيذ القرار من تاريخ ١٩٩١/١٠/١٠م وينتهي في ١٩٩١/١٢/٣١م .

المنفذون :
وزير الانشاءات والتعمير
وزير الخدمة المدنية والاصلاح الاداري
وزير المالية

خلاصه القوى الفائضة في المؤسسات التابعة لوزارة الانشاءات والتعمير(عدن)

اسم الجهة	العدد	المحالين لوزارة الخدمة المدنية والاصلاح الاداري		المضافين لوزارة الانشاءات والتعمير		اجمالي	
		ف	ريال	العدد	ريال	العدد	ريال
مصلحة الطرق عدن	٤٠٤		١٦٥٢١٤٣	٣٤٣	١٤٢٨٩١٩	٧٤٧	٨١.٦٢
المؤسسة العامة لبناء الطرق	٦٧٠		٢٧٩٩.٣٥			٦٧٠	٩٩.٣٥
المؤسسة العامة للبناء والتشييد المحالين للتقاعد	١٤		٥١٧٧٧			١٤	٥١٧٧٧
أ) المؤسسة العامة للبناء والتشييد المتفرغين للخدمه العسكرية	٨٤		٤٩٦.١٤			٨٤	٩٦.١٤
ب) المؤسسة العامة للبناء والتشييد المتفرغين للمنظمات الجماهيرية	٣		١٣١١٩			٣	١٣١١٩
جـ) المؤسسة العامة للبناء والتشييد القوى العامل الفائضة	٤٠٠		١٣٦١١٢٥			٤٠٠	٦١١٢٥
د) المؤسسة العامة للبناء والتشييد القوى العاملة الفائضة اداريون	٢٠		٦٧.٦٤			٢٠	١٧.٦٤
هـ) المؤسسة العامة للبناء والتشييد فرع عدن	٤١٧		١٦٤٤٨٢٧			٤١٧	٤٤٨٢٧
و) المؤسسة العامة للبناء والتشييد محافظة المهرة	٥٥		٢٤٢٥٨١			٥٥	٢٢٥٨١
ز) المؤسسة العامة للبناء والتشييد محافظة ابين	٣٠٥		١٥٧٣٣٧٦			٣٠٥	٧٣٣٧٦
ح) المؤسسة العامة للبناء والتشييد محافظة لحج	٥٨٥		١٩٨٨٧٠٩			٥٨٥	١٨٧.٩
ط) المؤسسة العامة للبناء والتشييد محافظة شبوه	٢١		...			٢١	...
الاجمالي	٢٩٦٨		١١٨٨٩٧٧٠	٣٤٣	١٤٢٨٩١٩	٣٣٢١	١٨٦٨٩

قرار مجلس الوزراء يتعارض مع القوانين والانظمة ومطلوب الغاؤه ومحاسبة قيادة المؤسسات المتسببة في هذا الاجراء

في الاجتماع الموسع لنقابة الانشاءات ولجانها النقابية

صدر بيان عن الاجتماع الموسع للنقابة العامة لعمال البناء والانشاءات واللجان النقابية القاعدية الذي عقد بتاريخ ٩١/١١/١٢م فيما يلي نصه :

باجماهيرنا العمالية ان قطاع الانشاءات يتعرض اليوم الى هجمة شرسة من خلال التخلص من القوى العاملة المؤهلة والمدربة والمجربة في مجال الانشاءات والطرق تحت ذريعة قرار مجلس الوزراء الذي تم التجهيز له من قبل القيادات غير القادرة ، على تحمل مسؤلياتها في المؤسسات مما جعلها تفكر بالتخلص من القوة العاملة وبطريقة سرية لضمان استمرارية بقاءها في قيادة هذه المؤسسات دون تقديم المعالجات الصحيحة والصائبة .

ولذلك وقفت النقابة العامة لعمال البناء والانشاءات واللجان النقابية القاعدية في مجال الانشاءات والطرق مساء يوم الثلاثاء الموافق ٩١/١١/١٢م امام ذلك الاجراء المبيت والذي يتعارض مع القوانين والانظمة السارية في البلاد بينما لم تنفذ قرارات مجلس الوزراء السابقة رقم ٢٦٦ لعام ٩١م بدمج المؤسسات مالها وادريا .

ان القرار رقم ٣٨٤ سيكون له الاثر السلبي بين صفوف العاملين واضعاف قدرة المؤسسات على طريق التصفية الكاملة للعاملين في القطاع العام دون مراعاة ابسط المقايس والاسس بينما كان لهذا القطاع الدور الفعال في تحقيق كافة الانجازات العظيمة التي قدمها العاملين وهذا لاينكره احد وعلى راسهم الاخ رئيس مجلس الوزراء احد مؤسسي هذا القطاع والمعايش لكل الانجازات العظيمة والمنفذة على سواعد هولاء العمال .

ويؤكد المجتمعون بأنه لاتوجد عمالة فائضة في قطاع الانشاءات في ظل عدم وجود مشاريع جديدة .ويطالب المجتمعون بما يلي :

١ - يرفض المجتمعون اجراءات المدراء العامون بما يسمى بالعمالة الفائضة والتي يتم تنفيذها تحت مظلة قرار مجلس الوزراء بتحويل العاملين الى وزارة العمل والخدمة المدنية والتي يتضمن انهاء القطاع العام .

وعلى الحكومة اعادة النظر بهذا القرار رقم ٣٨٤ بحيث تقدم المخصصات الى المؤسسات مع ضمان الاستمرارية لتلك المخصصات حتى يتم ايجاد مشاريع جديدة تستوعب العاملين مع ابقاء العاملين في مؤسساتهم .

٢ - يطالب المجتمعون محاسبة قيادة المؤسسات الحالية والمتسببة بتلك الاجراءات التعسفية واستبدالهم بقيادات جديدة قادرة على تحمل المسئولية .

٣- يطالب المجتمعون الغاء القرار رقم ٣٨٤ واعادة النظر وفقا للمطالب المذكورة اعلاه على ان يتم الاستجابة لها والتباحث مع النقابة العامة لعمال البناء والانشاءات في اسرع وقت ممكن .

ان اي اجراءات لتنفيذ القرار رقم ٣٨٤ سوف يترتب عليه مايلي اعلان الاضراب الشامل في قطاع البناء والانشاءات وسيحدد في الوقت المناسب وان اي نتائج تنتج عن القرار سوف تتحمله الحكومة والمدراء العامون .

ويناشد المجتمعون كافة النقابات الاخرى والاحزاب الوطنية الوقوف مع زملائهم العاملين في قطاع الانشاءات للتصدي لهذه الاجراءات التعسفية التي تستهدف كافة العاملين في مختلف القطاعات ..

صادر..

عن الاجتماع الموسع للنقابة العامة واللجان النقابية القاعدية في قطاع البناء والانشاءات يوم الثلاثاء الموافق ٩١/١١/١٢م

في لقاء مع نائب .. تتمة ص ٢

تقريبا ، ولقد تم اقرار مشروع لتحديث شبكة كهرباء عدن بمبلغ (١٨) مليون دولار يساهم البنك الدولي في تمويل اجزاء كبيره من مكوناته ، وقد استكملت كافة الاجراءات لنفاذ القرض وتمت المصادقه على قائمة مصغره للشركات الاستشاريه . ويتوقع تنفيذ هذا المشروع قبل صيف عام ١٩٩٣م اذا سارت الامور بمرونه ودون تعقيد لان الاجراءات الحاليه تعقدت كثيرا وربما يعود السبب في ذلك الى انعدام الثقة وبالتالي تتم عليه المركزه المفرطه .

كما اعطت الوزارة مصادقة للهيئة بشراء النقد الاجنبي من السوق لاصلاح المحولات التي تعرضت للعطب في صيف العام الماضي في محطة المنصوره وادت الى فقدان حوالي ١٥ ميجاواط من القدرة المركبه .

اما المولد الاول في محطة الحسوه فلازلنا نتابع تنفيذ قرار مجلس الوزراء لتوفير النقد الاجنبي لصيانته واعادته للجاهزيه ليدخل ضمن المنظومة لتجنب الاختناقات .

كما يجب الاشاره الى ان البناء العشوائي وزيادة الاحمال ادى الى تدهور خدمات المياه والكهرباء . فقد ضاعت معالم مسارات الكابلات الكهربائية وانابيب المياه بسبب البناء عليها وهذا يؤدي الى تأخير الحصول على موقع العطب وبالتالي التأخير في اعادة التيار الكهربائي عند انقطاعه .

كما ان البناء العشوائي لايساعد على - تركيب الشبكة الكهربائيه وشبكة المياه وفقا للنظم والمواصفات والقواعد الفنيه المتعارف عليها وبالتالي تدهور مستوى الخدمات في هذين المجالين .

لابد من الاشاره في الاخير الى ضرورة تنفيذ قرارات مجلس الوزراء الخاصه بتحسين اوضاع قطاع الكهرباء في كل مناطق الجمهوريه وعلى كافة المستويات الاداريه والفنيه والماليه وهي قرارات تشترك اكثر من وزارة في تنفيذها مالم فإن العواقب ستكون سيئه وتكاليفها باهظة جدا .

بالسلامة يانور

* أسرة تحرير صحيفة (صوت العمال)، تهنيء الزميل نور الدين البدح ، مدير دائرة الرقابة والضابطة الجمركية بخروجه من المستشفى بالصحة والسلامة ، بعد ان تلقى العلاج ، اثر اصابته من جراء حادث مروري .

الزميل نور باشر عمله في الجمارك .. وبلغ الصحيفة شكره لكل من سأل عنه وهنأه بكتابة العمر الجديد ..

تهنئة

* يهنيء كل من الزميل حسن نائف عبده وعبدالرحمن عبده سعيد وسعيد مدهش احمد ومحمد احمد صالح أخاهم المهندس علي غالب قاسم بمناسبة أرتزاقه بمولودته الجديدة التي اسماها (ساره) فألف مبروك يا ابا ساره .

زيارة ولي الله الصالح عمر بن علي بالوهط

ستقام زيارة ولي الله الصالح الحبيب عمر بن علي الشهير بمنطقة الوهط م/لحج يومي الخميس والجمعة ١٥و١٦ من شهر جمادي الاولى ١٤١٢هـ الموافق ٢١و٢٢ نوفمبر الجاري ١٩٩١م.

شكر وتقدير

يتقدم الأخ أنيس أحمد محمد بالشكر والتقدير للإخوة
١-فتحي محمد سعيد ٢-محمد صالح محمد
٣-أديب عزام علي ٤-زهير علي سلطان
٥-ماجد سليمان أحمد ٦-وائل أحمد عبدالله
على أمانتهم في تسليم المحفظة له ودون أخذ أي مكافأة علماً بأنه كان يوجد بها مبلغ كبير وأوراق مهمة مع تقديري لصحيفة صوت العمال.

طلاب حورة م/ حضرموت يهددون بالاضراب

صوت العمال/المكلا

* هدد طلاب مركز حورة بمحافظة حضرموت ، بالاضراب اذا لم يتم افتتاح ثانوية حورة في ضوء ما وعدت به ادارة التربية والتعليم في المكلا .

هذا وكان الطلاب قد اضربوا في وقت سابق لنفس السبب ولمدة عشرين يوما ..

«صوت العمال» تنفرد بنشر نتائج اعمال اللجنة العليا للمعالجة الشاملة لقضايا الاسكان في المحافظات الجنوبية والشرقية ... تتمة ص ٦

قرار وزاري رقم (٦) بشان تشكيل سكرتارية اللجنة العليا

بعد الاطلاع على القانون رقم (١٨) لعام ٩٠م والمعمول به في المحافظات الجنوبية. وعلى قرار مجلس الرئاسة بالمصادقة على الاتجاهات العامة للمعالجة الشاملة لقضايا الاسكان في المحافظات الجنوبية وعلى قرار مجلس الوزراء بشأن تشكيل اللجنة العليا للتعويضات وتنفيذا لما ورد في بنود لائحة الاتجاهات العامة للمعالجة الشاملة لقضايا الاسكان اصدر مايلي : .

مادة (١)

تشكيل سكرتارية تسمى «سكرتارية اللجنة العليا»

مادة (٢)

تتكون السكرتارية من : .
. حسن مسرح
. راقية حيدان
. علي سعيد بارزيق
. عديله علي ملهي

مادة (٣)

تكون مهام السكرتارية على النحو التالي : .

١ . استلام المحاضر والمستندات والوثائق والتوصيات من لجان المحافظات وارشفتها وتسجيلها وتلخيصها وتقديمها للجنة العليا .

٢ . متابعة اعمال لجان المحافظ[illegible] قرارات اللجنة العليا ورصد نشاطها ورفعها للجنة العليا .

٣ . تسجيل المحاضر والقرارات والتوجيهات الصادرة من اللجنة العليا وطبعها وارشفتها وتوزيعها على الاعضاء والجهات المعنية .

مادة (٤)

تقر مكافأة مقطوعة لاعضاء اللجان والسكرتارية والاعضاء في السكرتاريات مايعادل الراتب الاساسي لكل فرد شهريا .

مادة (٥)

يعمل به من تاريخ صدوره .

محمد احمد سلمان
رئيس اللجنة العليا
للتعويضات
وزير الاسكان
والتخطيط الحضري

صدر بتاريخ : _____

التزام بالسداد

المرجع :
التاريخ :
الاخ /
المحترم
تحية
الموضوع :

ملف رقم : ‹ ›

استنادا الى قرارمجلس الرئاسة في مذكرته رقم ٣٧٧٢ بتاريخ ١٩٩١/٩/١٧م المصادق بها على الاتجاهات العامة للمعالجة الشاملة لقضايا الاسكان في المحافظات الجنوبية عن تنفيذ قانون تأميم الاسكان رقم ٣٢ لعام ١٩٧٢م

واستنادا الى الفقرة رقم ‹١› في الاحكام العامة للاتجاهات اعلاه التي تنص :

‹ لايتم اعادة الملكية للمالك او التعويض عنها الا بعد قيامه بسداد كافة الالتزامات المالية التي عليه للدولة او للبنوك او المؤسسات او الهيئات قبل صدور القانون رقم ٣٢ لعام ٧٢م›

وعليه يطلب افادتنا عن اي ديون مرتبطة بالعقار رقم: _____ الذي يطالب الاخ : _____ باعادة ملكيته .

وبما ان اللجنة قد اقرت صحة وثائقه للملكية ، فانها تطالبكم بسرعة الافادة خلال فترة اقصاها تاريخ : / / ١٩م مالم فانها تعتبر العقار خاليا من ذلك الشرط وستتخذ الاجراءات اللازمة بالاعادة مع الاخذ بعين الاعتبار ان عدم الرد او الخطأ لايعني الغاء حقكم بالمطالبة لاية ديون تبرز لاحقا عبر الاطر القانونية المنظمة لذلك .

رئيس اللجنة الفرعية
محافظة : _____

اقرار باستلام التعويض

انا : _____ حامل بطاقة هوية شخصية رقم ‹ › صادرة في : _____ بتاريخ : / / ١٩م . بالاصالة عن نفسي / بالنيابة عن موكلي : _____ بموجب الوكالة الشرعية الصادرة في : _____ بتاريخ : / / ١٩م بأنني قد استلمت من وزارة الاسكان والتخطيط الحضري فرع / _____ التعويض المستحق لي / لموكلي المذكور اعلاه عن ملكية المحل / السكن رقم : _____ الكائن في : _____ الذي تم تأميمه من قبل الدولة بموجب القانون رقم ‹٣٢› لعام ٧٢م او الذي صرف به عقد انتفاع / تمليك ، بحيث لم يعد لي اي حق في ملكية المحل/ السكن المذكور او المطالبة بها ، وفي حالة ظهور مايثبت عدم استحقاقي للتعويض التزم باعادة ذلك لوزارة الاسكان والتخطيط الحضري .

واشهادا مني على صحة كل ماذكر اعلاه وضعت توقيعي على هذا الاقرار وانا بكامل رضائي وقناعتي دون اي ضغط او اكراه او تدليل .

تم التوقيع امامي :
حرر بتاريخ : _____
ب . هـ . ش رقم : _____

شهادة اعادة ملكية

تشهد وزارة الاسكان والتخطيط الحضري
فرع : _____
ان ملكية العقار : _____
والمحدد بالتفصيل التالي : _____
في الحي : _____
المديرية : _____
المحافظة : _____

قد تقرر اعادتها بموجب قرار مجلس الرئاسة للاتجاهات العامة للمعالجة الشاملة لقضايا الاسكان الناتجة عن تنفيذ قانون تأميم المساكن رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٢م للاخت / للاخت / ورثة / _____ حامل بطاقة شخصية رقم ‹ › صادرة في : _____ بتاريخ : _____ بهذا يعتبر العقار المحدد اعلاه ملكية شخصية / خاصة وفقا والدستور للمذكور اعلاه .

محمد احمد سلمان
رئيس اللجنة العليا
للتعويضات
وزير الاسكان
والتخطيط الحضري

صادر بتاريخ : _____

عقد ايجار لمكان غير سكني

رقم ‹ › حرر هذا العقد في يوم : _____ بتاريخ : _____ بين : _____ ويشار اليه فيمايلي ‹بالمالك› حامل بطاقة اثبات شخصية رقم : _____ و : _____ ويشار اليه فيمايلي ‹بالمستأجر› وبموجبه يؤجر المالك المحل / المبنى رقم : _____ قسم : _____ شارع: _____ وحدة : _____ مدينة / قرية : _____ بمحافظة : _____ للمستأجر المذكور اعلاه لغرض استخدامه لاغراض غير سكنية بايجار شهري وقدره : _____ ريال ‹فقط : _____ ريال› يدفع في اليوم الاول من كل شهر . وبالشروط الواردة ادناه مع التزامهما بكافة الالتزامات الناتجة من هذا العقد والتي تفرضها القوانين والانظمة عليهما : .

١ . يسلم المالك المكان محل الايجار وملحقاته في حالة صالحة لان يفي بما اعد له من منفعة طبقا لشروط هذا العقد .

٢ . يتحمل المستأجر مسؤولية الصيانةالداخلية والخارجية للمحل وهو مسؤول عن اي تلف يحدث نتيجة لسؤ الاستعمال .

٣ . للمالك الحق اذا تخلف المستأجر عن دفع الايجار لمدة ثلاثة اشهر في طلب انهاء عقد الايجار.

٤ . على المستأجر المحافظة على المكان محل الايجار وان يستعمله على النحو المتفق عليه وبحسب ماأعد له .

٥ . على المستأجر عدم احداث اي تغيير بالمكان دون اذن المالك .

٦ . يسمح المستأجر للمالك او من يمثله قانونيا بالدخول الى المكان في اي وقت يراه المالك ضروريا ولغرض التأكد من عدم اخلال المستأجر بالتزاماته .

٧ . المستأجر مسؤول عما يصيب المكان اثناء سريان هذا العقد من تلف او هلاك ناشيء عن استعماله غير المألوف وعن حريق المكان مالم يثبت ان الحريق نشب عن سبب اجنبي لايد له فيه .

٨ . على المستأجر اخطار المالك بكل امر يستوجب تدخله .

٩ . على المستأجر الا يتنازل عن المكان لشخص اخر ولايؤجره من الباطن الا بموافقة المالك وان يرده عند انتهاء العقد .

١٠ . يسري هذا العقد لمدة سنتين ابتداء من تاريخ التوقيع عليه مالم يتفق المالك والمستأجر على انهائه قبل الفترة المذكورة او تمديده.

١١ . يلتزم المستأجر باعادة حيازة المبنى للمالك حال انتهاء فترة التأجير المتفق عليه بينهما .

واقرارا بذلك وقع هذا العقد :

المالك
المستأجر
الاسم : _____
الاسم : _____
توقيع اللجنة وختم الوزارة
توقيع المستأجر ‹ ›

اشعار إنهاء عقد تأجير

السيد / _____

الموضوع : اشعار انهاء عقد تأجير

استنادا الى قرار مجلس الرئاسة المصدر الينا بمذكرة رقم ‹٣٧٧٢› بتاريخ ١٩٩١/٩/١٧م بشأن الاتجاهات العامة للمعالجة الشاملة لقضايا الاسكان في المحافظات الجنوبية والشرقية.

والى الفقرة ‹ج› من الاتجاهات العامة المذكورة بشأن اعادة البنايات المستخدمة لاغراض سكنية وغير سكنية من قبل السفارات والقنصليات والشخصيات الاعتبارية الاخرى .

وبالاشارة الى عقد الايجار المبرم بين الوزارة وبينكم ... فاننا نود اشعاركم بأن العقود المبرمة معكم تعتبر منتهية في نهاية هذا العام .

ونظرا لعدم صلاحيتنا في تجديد العقد معكم للفترة القادمة فاننا نأمل ان ترتبوا اوضاعكم للسنة القادمة وفقا لذلك . كما يرجى منكم اخلاء المبنى وتسليمه للوزارة خلال فترة لاتتعدى ١٩٩١/١٢/٣١م.

اننا لعلى ثقة من تعاونكم . ونعتذر لاية مضايقات.

وتفضلوا بقبول خالص تقديرنا

...

عبدالرحمن علي
شكري
وكيل وزارة الاسكان
والتخطيط الحضري
فرع م / عدن

اقرار وتعهد بالالتزامات الواقعة على العقار للغير

اقر انا : _____ حامل بطاقة شخصية رقم ‹ › صادرة في : _____ بتاريخ : / / بالاصالة عن نفسي / بالنيابة عن موكلي : _____ بموجب الوكالة الشرعية الصادرة في : _____ بتاريخ : _____ بان العقار رقم : _____ الكائن في : _____ يعتبر ملكية شخصية لي / لموكلي بموجب الوثائق المقدمة الى وزارة الاسكان والتخطيط الحضري والحمل المسؤولية الكاملة من اية مطالبات من قبل الغير حول ملكية العقار او رهن واقع عليه او اية حصة ناتجة عن تركه شائعة من قبل ورثة شرعيين او اية التزامات او ديون او ضرائب متخلفة عن العقار قبل ١٩٧٢/٢/٥م او صرفت بها عقود انتفاع او بيع بالباطل بعد هذا التاريخ: _____

واقرارا بذلك وضعت توقيعي :

التاريخ : _____
الاسم : _____
التوقيع : _____
تم التوقيع امامي انا :
التاريخ : _____
الختم :

بيان صادر عن النقابة العامة للنقل والمواصلات

● النقابات والاحزاب والمنظمات مطالبون بالوقفة المسؤولة الوطنية والتاريخية ضد محاولات تسليم انشطة الملاحة والشحن والتفريغ للقطاع الخاص
● محاولة اغتصاب ثروات البلاد في ظل الازمة الاقتصادية الحالية يعد استخفاف بالسلطة وبمصير ومستقبل الالاف من العمال

لقد وجدت النقابة العامه للنقل والمواصلات انه لزاما عليها ان تتحمل مسئوليتها النقابية تجاه مايجري من محاولات ضاره واجراءات خطيره تمس بصورة مباشره مصير الغالبية العظمى من العاملين وذلك فيما يتعلق بالمفاوضات والمباحثات التي تجري مع القطاع الخاص من قبل الحكومة بصدد تسليم انشطة الملاحة والشحن والتفريغ للقطاع الخاص في ميناء عدن والتي تمثل مردوداتها موارد عامه وسيادية من النقد الاجنبي والتي لايحق لاي جهة الاستيلاء عليها .. كما ان هذه الانشطة يعمل بها اكثر من ثلاثة آلاف مشتغل .

ولهذا فان النقابة العامة للنقل والمواصلات يهمها ان تصدر هذا البيان الذي يحدد موقفها من هذه القضية الخطيرة للغاية . والذي يبين الحقائق التالية :.

اولا : ان القطاع الخاص الذي ظل يستأثر ومازال يستولى على موارد البلد من النقد الاجنبي في الحديده واستلاب العاملين في مجال الشحن والتفريغ والملاحة هناك من ابسط حقوقهم المشروعة .. اذ ان شراهة القطاع الخاص لابتلاع الاموال العامه لم تقف عند هذا الحد بل لقد عماهم طمعهم وجشعهم للمزيد من ابتلاع الموارد العامة للنقد الاجنبي حيث شنوا حملات مغرضة ومضلله على مختلف خدمات وانشطة ميناء عدن واساءوا كثيرا للجهود والاعمال التي يبذلها العاملين في هذا المجال بهدف الانقضاض والاستيلاء على الخدمات الرئيسية للملاحة والشحن والتفريغ في ميناء عدن بغية اغتصاب اموال البلاد بصورة غير مشروعة وبدون وجه حق في ظل ازمة اقتصادية واجتماعية طاحنة غير عابئين بالمترتبات والعواقب الخطيرة والمدمرة لمحاولاتهم الضارة تلك فضلا انها تمس مستقبل ومصير اكثر من ثلاثه الاف عامل في ميناء عدن .

ثانيا : لابد وان الكثير يتذكر ان انشطة الملاحة والشحن والتفريغ كانت تسيطر عليها الشركات الاجنبية .. ولكونها مرتفعات اقتصادية سيادية فلقد تم استعادتها من السيطرة الاجنبية بموجب قانون «٣٧» لعام ١٩٦٩م الخاص بالسيادة الاقتصادية وانتزاعها من المستعمر لتحقيق الاستقلال الاقتصادي بعد نيل الاستقلال السياسي والجلاء للمستعمر من البلاد ..

ثالثا : ان خدمات وانشطة ميناء عدن تمثل جملة نشاطات وجهود وامكانيات بشرية ومادية وطنية عامه تؤديها مجموعة من الاجهزة الحكومية ومؤسسات والافراد اليمنيين التي تستوفى قيمتها ومردوداتها بالدولار من الخارج وتصل عشرات الملايين من الدولارات سنويا .. فهي اموال عامة وموارد هذا الشعب والبلاد .. ولايجوز لاحد المساس بها او البسط عليها كما لايحق للدولة التفريط بها او تسليمها لجهات معينه وخاصة .. فعلى الدولة مسئولية حمايتها وصيانتها .

رابعا : اننا نرى انه قد جاء اليوم والازمة الاقتصادية في البلاد وقد وصلت الى طريق مسدود ان نطالب بشدة ان تتخذ الدولة الخطوات والاجراءات الفورية لاستعادة الموارد العامة من النقد الاجنبي في ميناء الحديده والتي تذهب بالكامل لصالح ارصدة وحسابات عدد من الافراد (القطاع الخاص)

فهي موارد عامه وسياديه يستولي عليها هؤلاء بصورة غير مشروعه وبدون وجه حق .. كما ينبغي على الدولة ان تعطي للعاملين هناك حقوقهم المشروعه وفقا لقوانين العمل والضمان الاجتماعي المرعيه .

خامسا : اننا اذ ننبه ونحذر هنا ان اي تصرف يضر بالاموال العامة بأية صوره كانت يمثل خرقا قانونيا وخطرا بالحق العام للدولة وحقوق العمال خصوصا ان محاولات الابتلاع تتم بطريقة ارتجالية ومتسرعة ومتهورة ومشبوهة ومن خلف ظهر مجلس النواب .. فهذا بحد ذاته يمثل استخفافا للسلطة التشريعية في البلاد .. وما ينطوي ايضا من محاولات مقصود لتوزيع غير مشروع واغتصاب ثروات البلاد وهي في اوج حالات التدهور بل ويعتبر ذلك بكل صلف عن الاستهزاء وعدم المبالاة لمصير ومستقبل الالاف من العاملين واسرهم .

سادسا : انه لابد وان يسأور هذه القاعدة العريضة من العمال الريبة والكثير من التساؤلات والتفسيرات حول هذه القضية الخطيرة خاصة وان الازمة الاقتصادية والاجتماعية قد وصلت الى حافة الهاوية والانهيار .. وكيف يمكن ان نفهم وان نقبل ان تسلم موارد عامه من النقد الاجنبي لافراد لايزيد عددهم عن اصابع اليد تحت غلاف اسهام القطاع الخاص ! ولمصلحة من يتم ذلك؟! وماهي الاهداف والمرامي من قبل هذه المحاولات الضارة والضارة جدا .. فلابد من التذكير هنا لاولئك المتحمسون في هذا الاتجاه ان انشطة وخدمات الموانىء البحرية في كل موانىء جمهورية مصر العربية التي سبقتنا في عصر الانفتاح والاستثمار الاجنبي والخاص ،لازالت بيد الدولة تديرها حتى اليوم من خلال المؤسسات العامة وفقا لقوانين السيادة الاقتصادية في الستينات والتي مازالت سارية حتى يومنا هذا .

سابعا : لقد تسببت وأثارت هذه القضية موجة من مشاعر السخط والغضب العارم بين اوساط العاملين لانها تهدد بصورة مباشره المستقبل العملي لاكثر من ثلاثة الاف عامل والتي لاشك انها ستخلق مشكلة اقتصادية واجتماعية خطيرة للغاية في ظل هذه الاحوال المتهارية والتي ستكون تلك القشة التي قصمت ظهر البعير .. ولابد ان تضع هذه القضية الخطيرة مجلس النواب امام مسئوليته التاريخية ازاء الامة وان يحدد موقفه مما يجري من انتهاكات وممارسات مقيته بحق الشعب والوطن ..

ثامنا : لقد انكشفت نوايا تلك المحاولات الملتوية انها نوايا سيئة وضاره منذ البداية لانها اوضحت عن وجهها الحقيقي ومآربها بتجاهلها التام والمتعمد للنقابات وحقوق العاملين سيما وان هذا الاتجاه يمس قضايا الالاف من العاملين .

تاسعا : ومن اجل مواجهة حملات البلبلة والتشويه المتعمد لدور القطاع العام وحقوق العاملين فيه ولوضع الحقيقة الكاملة امام اولئك الذين يحاولون خنقها وطمسها فانه من المفيد ان نؤكد ان القاعدة العريضة من العمال في انشطة الملاحة والشحن والتفريغ يؤدون اعمال انتاجية مادية وملموسة ترفد البلاد الملايين من الدولارات وترفد من خلال ارباحها ميزانية الدوله بالملايين الدولارات والدنانير كل عام .. فهي قوى انتاجية فاعله لدعم الاقتصاد الوطني كما هي دائما منذ سنوات طويلة . فهذه القضية تسقط كل حجج اعداء القطاع العام وتكشف نواياهم ومآربهم الحقيقية الذين ظلوا يشنون حملات مضلله وشرسة ضد القطاع العام بحججهم المله والمكرره بادعائهم ان القطاع العام عائقا اقتصاديا وعبئا على الدوله .. فان هذه القضية تكشف وتفضح بوضوح ان تلك الدعوات والحملات ماهي الا جملة من الخداع والتضليل والمغالطات لتصفية القطاع العام من الخريطة الاقتصادية والاجتماعية للبلاد بصورة نهائية .

وامام هذه التطورات الخطيرة المنذرة بعواقب وخيمه .. والتي تستهدف بكل صلف الاستيلاء والاغتصاب للموارد العامة والسيادية للبلاد وتدوس تحت قدميها الاحوال المتردية التي تعصف بالوطن والمواطنين بل واكثر من ذلك فانها تمعن بكل اصرار وقصد على مزيد من التجويع لهذا الشعب وتصعيد حالات واجواء التوتر والبؤس الاجتماعي غير عابئة او مكترثة بما يؤدي ذلك من نتائج وكوارث مروعة .

ان النقابة العامة للنقل والمواصلات لابد لها هنا من التنبيه والتحذير من التمادي والتعاطي لتأزيم الموقف في هذه القضية الوطنية العمالية الخطيره من اجل حفنه وفئة من الناس الذين يبتغون البسط على ثروات البلاد وابتلاعها لصالحهم ومصالحهم الخاصة وهو امر مرفوض لايمكن قبوله على الاطلاق .. فان النقابة العامه للنقل والمواصلات تعبر عن بالغ استنكارها وشجبها الشديد لما يجري حاليا من خطوات ومحاولات التفاف واختراق وانقضاض على الموارد العامة من النقد الاجنبي وحقوق الاف العاملين واسرهم ووضع مصيرهم في طي المجهول .

ان النقابة العامة للنقل والمواصلات اذ تضع كل حيثيات القضية برمتها امام مختلف هيئات وسلطات الدولة وامام الاحزاب الوطنية والنقابات والمنظمات المهنية والابداعية وامام كل العاملين وابناء شعبنا فانها تطالب الجميع الوقوف بمسئولية تاريخية ازاء هذه القضية المصيرية التي يحاول البعض من خلالها اثارة فتنة اجتماعية لتخدم اغراض سياسة معادية للوحده والوطن والشعب ..

ونحمل مجلس الرئاسة ومجلس النواب ومجلس الوزراء المسئولية التاريخية لوضع حد لكل هذه التوجيهات المعاديه .

النقابة العامة للنقل والمواصلات

الاتحاد العام لنقابات عمال الجمهورية

نقابة المهن التعليمية تعلن الاضراب في مدارس ورياض محافظة عدن

اضراب المدرسين سببه المماطلة المتعمدة والروتين المالي المعقد في انجاز المرتبات وتمييع مطالب العاملين المشروعة

أعلنت النقابة العامة للمهن التعليمية الاضراب العام في ٣٥ مدرسة موحدة وثانوية وروضة أطفال في مديريات الميناء والشعب وصبرة بمحافظة عدن ، وذلك نظرا لتأخر صرف المرتبات المستحقة للمعلمين والتربويين والعاملين في تلك المدارس لشهر اكتوبر ١٩٩١م حتى إعداد هذا الخبر .

وقد كان قرار النقابة العامة بالإضراب ناتجاً عن أساليب المماطلة المتعمدة من قبل دائرة التمويل والتخطيط بفرع وزارة التربية والتعليم بعدن ، والروتين المالي المعقد الذي تسلكه في إنجاز مرتبات كافة فئات العاملين وإعطاء موافقتها بمنح (٣) موظفين من اصل (٦) موظفين في قسم الحسابات يقومون بعملية مراجعة وفحص كشوفات المرتبات الشهرية - اجازتهم السنوية دون مراعاة حاجة العمل الاساسية.

وقد اكدت النقابة العامة على انها قد عملت كل مافي وسعها في التفاهم ومتابعة العديد من القضايا المعيشية والمهنية للعاملين مع قيادة فرع الوزارة، ولكنها للأسف الشديد دائما ماتصطدم بالعراقيل وعدم التجاوب واساليب المماطلة الواضحة بغية تمييع مطالب العاملين المشروعة.

كما ان النقابة العامة كشفت في تصريح خاص للاخ/ عبدالجبار سلام سعيد السكرتير العام للنقابة اسلوب المراوغة والخداع اللذين يمارسهما الاخ/ علي حسن الوريث الوكيل المساعد لفرع الوزارة بعدن والذي جاء في التصريح الذي ادلى به لصحيفة ١٤ اكتوبر في عددها الصادر يوم الثلاثاء الماضي والمرقم (٨٤٨٦) .. حيث وصف ذلك التصريح بانه اقل مايوصف به لايتسم بشجاعة المسؤولية والاعتراف بالذنب والخطأ والتقصير في اداء الواجب.

هذا وقد وقفت السكرتارية العامة للنقابة في اجتماعها الاستثنائي صباح الثلاثاء الماضي امام جملة من المطالب المشروعة لكافة المعلمين والتربويين والعاملين، والتي ظل فرع الوزارة بعدن يماطل بشتى الاعذار الكاذبة حينا.. وحينا اخر يرمي بتلك المسؤولية على وزارتي التربية والتعليم والمالية بصنعاء. وسوف تعمل السكرتارية العامة للنقابة في ضوء تلك المطالب المشروعة على تصعيدها الى اعلى المستويات القيادية بالمحافظة ووزارة التربية ومجلس الوزراء بصنعاء حتى يتم معالجتها وحسمها بعدل وانصاف.

تعقيب على مجموعة من الامن المركزي تقتحم مركز شرطة الشيخ عثمان

نشرت صحيفة صوت العمال في العدد (١٠٣٢) بتاريخ ١٩٩١/١٠/٣١م خبرا عشوائيا ملفقا يقصد كاتبه اثارة الفتنة سواء بين الشرطة او في الشارع ، وذلك عن طريق الكتابة المغلوطة والمعلومات المشتقة من مصادر لايهمها مصلحة البلاد وامنه واستقراره ولكنها مصادر مريضة، وربما اشتد مرضها بالحديث التاريخي بميلاد اليمن الجديد في ٢٢ مايو ١٩٩٠م ، او انها وللاسف الشديد تعيش في مضمونها بعض مداخل الماضي محاولة بذلك دفع الاخرين لنبش غبار الماضي الاليم، وتذكر الاخرين الذين اكتوو بنار الماضي.

فما صحيفة صوت العمال وقراءنا الاعزاء ، الهكم الحقيقة كما حدثت.

ففي يوم الخميس الموافق ١٩٩١/١٠/٢٤م عصرا خرج احد ضباط الصف العاملين بالمعسكر لشراء قات من سوق الشيخ عثمان كأي مواطن ، مرتديا الزي المدني، ويحمل سلاحه الشخصي مسدس مكروف والمسلم له عهدة، وجنبية ، وخلال تواجده في السوق اعترضه احد المنتحلين لشخصية الشرطة الشعبية بسبب حمله السلاح ، واختلف معه وتم اخذ الطرفين الى قسم الشرطة، وتم ابلاغ الضابط المناوب بالمعسكر ، فتم تكليف رئيس العمليات للتحرك الى هناك، فتحرك بسيارة قائد الكتيبة وتم التفاهم مع ضابط النوبة حول الموضوع وانهاء المشكلة، واطلق الرقيب بعد عودة رئيس العمليات وانتهى الامر.

علما بان المعترض للرقيب لازال الان في السجن بسبب انتحاله زي الشرطة وقيامه بعمل الشرطة.

اما مانشر وفي نفس العدد وبدعوى ان مصدرا مسؤولا بمركز شرطة الشيخ قال بنص العبارة: ان هذه المجموعة من الامن المركزي ، وانها كانت تحاول اقتحام المركز بالقوة لتخرج جنديا من الامن المركزي، ثم اضاف اي المصدر انها مشكلة بسيطة كان من الممكن حلها بسهولة لولا التفكير الخاطىء لدى هذه الجماعة، ثم اضاف صاحب المقال بعض الشتائم المعبرة عن اخلاقه وسوء اداه، فللعلم انه قد تم الاتصال تلفونيا بالاخ/ قائد المركز، واخبرني انه لم يصرح بذلك وانه مستغرب لما نشر ، ثم انه بعد قراءته للمقال ناقش الموضوع مع ضباط الامن المركزي حول الموضوع، وانهم جميعا لم يصرحوا بأي خبر لاي صحفي.

واليكم صورة المذكرة المحررة لمركز الشيخ عثمان بهذا الخصوص ، وكذلك صورة المذكرة الى الوكيل المساعد بعد ان رأى قائد شرطة الشيخ عثمان عدم الدخول في نقاش مع امثال كاتب المقال خوفا من ان يكتب عليه كذبا او افتراء مرة اخرى ، ثم انه يعيد مرة اخرى عبارة عصابة الامن المركزي التي كانت على سواحل ابين تضايق الفتيات الشريفات الساجدات الراكعات مع عشاقهن بعد منتصف الليل وهم في النزهة، علما ان موضوعهم في المحكمة ولاداعي لتكرار مثل هذا وخاصة . باصحيفة صوت العمال . وقد سبق لكم نشر الموضوع اكثر من مرة.

لقد ختم صاحب المقال بعبارات راح يوزع فيها صكوك الوطنية ، ويعزز روح الوحدة الوطنية المجرد منها، وخاصة ان مقاله يدل على زرع الفتنة، والفتنة اشد من القتل ، ثم راح يكتب عن ماض لاداعي للتحدث والكتابة عنه، والا فان ذلك الماضي لو اردنا التحدث عنه ، فيمكن التحدث عنه ولاحرج، ولكن، ترفعا منا وحرصنا على تناسي الماضي الاليم بأحداثه الاليمة والتاريخية، فاننا لم نرد عليه.

فما صحيفة صوت العمال لقد راح صاحب المقال: يبحث عن ضعاف النفوس كأمثاله، ولكن الحمد لله لم يجد في اقسام الشرطة الا الوطنيين المخلصين لهذا الوطن.

ففي قسم دار سعد رفض هذا وغيره من اصحاب الصحف.

اما مصدره في مركز الشيخ يبدو ان معلوماته ومصدره قد استقاها ليس من مركز الشرطة لان المراسلات تثبت ذلك، بل حصل عليه من باب دور السينما المنتشرة في احياء عدن، ومن المترددين عليها او من شخص حاقد لايهم انجاز تايخي، كان حلم الشعب اليمني منذ زمن.

ايها القراء الاعزاء احذروا الفئة التي يصنعها المنافقون والمندسون وضعاف النفوس والعملاء والمتآمرون على مكاسبنا الوطنية والديمقراطية، وانني على ثقة من ان شعبنا قادر على مواجهة تلك الفئات وكشفها والتصدي لها، وخاصة وان شعبنا قد سبق له مقاومة تلك الفئات طوال ثلاثين عاما منذ قيام ثورة ٢٦ سبتمبر الام ووليدتها ١٤ اكتوبر ، حتى قيام الجمهورية اليمنية، ذلك الحلم الذي كان يراوده شعبنا اليمني العظيم.

تعقيب على تعقيب الامن المركزي

لااعرف بالضبط لماذا كثير من الناس يتحسس من اي نقد هادف للتصرفات السلبية. وقد لاحظت هذه الظاهرة لدى الناس (ومنهم اصدقاء لي) الذين لايرغبون في تغيير سلوكهم، ولا يودون الا سماع جملة: كل شيء تمام ياافندم! وهذا امر ليس بالخطير. ولكن ان توجد مثل هذه الروح لدى شخص قيادي ، فهذا امر ملفت للنظر ويثير القلق. لذا فان تعقيب قائد الامن المركزي بعدن على موضوعي الذي نشرته سابقا بعنوان «مجموعة من الامن المركزي تقتحم مركز شرطة الشيخ عثمان»، قد فاجأني ، لانه يريد ان ينكر حقيقة شاهدها مئات المواطنين، وهو كمن يريد ان يغطي على عين الشمس بمنخل. لم اكن اهدف بمقالتي تلك التشهير او الاساءة لاي شخص او جهة، وانما تعرية تصرفات تخل بالنظام وتدوس على القانون من قبل اشخاص تدفع لهم الدولة مرتبات شهرية مقابل الحفاظ على القانون والنظام. وبدلا من ان يقوم قائد الامن المركزي بعدن بمحاسبة (اصحابه) قام بكتابة تعقيب يخلو من اللباقة والكياسة واداب الكتابة الصحفية، وذلك حينما وصف كاتب المقالة المذكورة بانه انسان عديم الوطنية ، ومن ضعاف النفوس وزارعي الفتنة...الخ ولكي ابتعد عن التجريح ، اكتفي بايراد النقاط الاتية:

اولا : يقول تعقيبكم ان رئيس غرفة عمليات الامن المركزي قد ارسله القائد الى شرطة الشيخ عثمان، وانه قد تمكن من «التفاهم مع ضابط النوبة حول الموضوع وانهاء المشكلة، واطلق الرقيب بعد عودة رئيس العمليات...» ان هذا امر غير صحيح ، ويؤكد كلامنا التساؤل التالي: لماذا لم يعد الجندي مع رئيس العمليات مباشرة؟! ان ذلك لم يتم لان رئيس العمليات اصلا لم يتمكن من الدخول حتى الى ساحة مركز الشرطة (على الاقل الساعة الثالثة والربع عصر ذلك اليوم) ، فأراد مرافقوه دخول المركزبالقوة لـ «تحرير» الجندي زميلهم.

ثانيا : اذا كان رئيس غرفة عمليات الامن ، كما يقول التعقيب، قد جاء الى الشرطة بهدف التفاهم واخراج الجندي حسب النظام ، فلماذا اوصد جنود مركز الشرطة الباب في وجهه؟ ولماذا قام مرافقوه بتلك الهزات العنيفة لبوابة المركز بهدف كسرها؟ ولماذا حملت مجموعة الامن العصي في أيديهم؟ ولماذا تسلق احد افراد المجموعة الجدار المجاور للبوابة العامة مشهرا مسدسه امام الناس؟

ثالثا : نرجو من قائد الامن المركزي واركانه ان يعود الى سجل غرفة عمليات الشرطة م/ عدن وسيجد بصورة رسمية الحادثة مدونة كما نشرناها سابقا ودون اي تحريف!

رابعا : اما المواطن البسيط الذي لن يستطع مطالعة السجلات الرسمية فنرجو ان يستفسر شخصيا من العائدين في الاكشاك والدكاكين المجاورة لمركز الشرطة ، اذ من غير الممكن ان يخافوا من الامن، وسيقولون الحقيقة.

خامسا : لم يكن رئيس تحرير «صوت العمال» لينشر مقالتي تلك لولا انه توافق تسليمه مقالتي مع وجود اكثر من عشرة مواطنين جاءوا اليه يشكون هذا الاستهتار بالقانون ، ويطالبون رفع ذلك الى وزير الداخلية . فهل هؤلاء فاسقون كاذبون جميعهم؟

سادسا : رسالة قائد شرطة الشيخ عثمان ، التي يعتبرها قائد الامن دليلا لصالح انكار الحقيقة، تؤكد ان ضباط المركز لم يدلوا بتصريح صحفي ، لكنها لاتنكر وقوع الحادثة ، لان هناك بلاغا في غرفة عمليات المحافظة سيعتبر في هذه الحالة كاذبا، ويتحمل ضابط النوبة المسؤولية عليه.

املي ان لااكون قد اسأت التعبير ، وان لايعتبر موضوعي السابق اساءة الى الامن المركزي ، بل هو اشارة الى تصرف مجموعة ، صغيرة منهم تسيء بتصرفها ذاك الى القوة بكاملها. وعلينا في زمن الوحدة ان نبعد العقلية القديمة التي تضع نفسها فوق كل نقد او توجيه ، مع شكري الجزيل لقائد الامن المركزي بعدن ، واركان الحرب ، على تجاوبهما السريع مع المقالة ، وهو مايدل على حسن النية في الاصلاح ، والتعود على احترام النظام العام.

حمود احمد ضيف الله

الراعي لم يضل الطريق

في البدء ، الوم الزميل (عبد الواحد محمد غانم) على تسرعه في اطلاق الحكم النهائي على محافظ جديد لم تمر على مدة تحمله مسؤولية قيادة محافظة ابين سوى ثلاثة اشهر فقط ، والومه ايضا على تضمين الفقرة الثانية من زاويته «ماقل ودل» عبارات من غير المستحسن كتابتها دون تأكد وتمحيص او اطلاع على جهود الاخرين وبالذات جهود محافظ ابين ، مع ان الواجب والامانة تفرضان حديثا وافيا اذا ماكانت لدى الاخ (غانم) معلومات تؤكد ماتطرق اليه ، نظرا لاهمية وحساسية ماذكره. بعد ذلك ليسمح لي هنا ان اعقب على ماجاء في مادته ، والفت نظره ونظر القراء الى مايلي:

* انني انطلق من كتابة هذا التعقيب كوني احد ابناء المحافظة الذين يهمهم سمعتها ومكانتها ، ولست عضوا في الحزب الذي ينتمي اليه المحافظ ، وللتوضيح اكثر فكاتب هذه السطور هو (سكرتير ثاني منظمة الحزب بمدينة زنجبار).

* ان كثيرا من الكتابات في بعض الصحف ، قد حملت اخبارا عن المحافظ كانت غير امينة ، اثارت استغراب العاملين في الاعلام بالمحافظة وقد تجسد ذلك في احاديثهم في اجتماع موسع عقد الاسبوع الماضي ، ورغم ذلك لم يقم احدهم بالتعقيب عليها ، ليس لانها صحيحة ولكنها لاتستحق الالتفات اليها او الرد عليها.

* ان الصحفيين في ابين يمتلكون الجرأة والشجاعة لنقد اية ظواهر او ممارسات قد يقوم بها اي مسؤول في المحافظة، وقد اثبتت الفترة الماضية ذلك ، ولكن دون تشهير او اثارة او طمس لجهود الاخرين ، والفترة القادمة ايضا ستؤكد ذلك.

* ماذكره الزميل غانم حول التعليم المختلط ، فالذي حدث بالضبط كما افاد المحافظ للصحفيين : ان عددا من مواطني منطقة الحصن طلبوا من المحافظ اعطاء توجيهاته بفصل الطالبات عن الطلبة ، ولان مثل هذا القرار لايملك حق اتخاذه المحافظ ، فقد طلب منهم بناء المدارس التي يمكن ان تستوعب الطالبات وتوفير المسائل الفنية الاخرى. ووضعهم بالتالي امام الامر الواقع ، وهو استمرارية التعليم المختلط لكونه تجربة موجودة في كل المحافظات الجنوبية والشرقية.

* واما بالنسبة للسخط الشعبي العام والمعارضة الشديدة التي كما جاء في مقال الزميل غانم قد عمت ابين ، فأصدقك القول ان ذلك ماهو الا افتراء وكذب لانعلم الاسباب الحقيقية من ورائه ، ومع ذلك ارافقك على ان هناك فقط من استاءوا من قرار المحافظ باغلاق بيع المشروبات الروحية (الخمور) في الاستراحات التابعة لادارة المحافظ بناءا على توجيه مركزي ، ولم يفعل المحافظ اكثر من تنفيذه لهذا القرار، وعلى افتراض ان المحافظ اتخذ هذا القرار بطريقة فردية فلا اعتقد ان هناك من سيعترض علنا على القرار ولكنه بالتأكيد سيلجأ الى الجلسات الخاصة والى اماكن بيع الخمور خارج ابين لتعميم قناعاته وسرد التلفيقات والافتراءات كرد فعل ليس الا .وعموما فالقرار يعد من افضل القرارات ولا اعتراض لاحد حوله منطقيا.

* واما المشاريع فأشير الى جملة من المشاريع قد تم افتتاحها خلال الفترة القريبة الماضية في مختلف مديريات المحافظة واضيفت الى النجاحات التي حققها المحافظون السابقون وعلى رأسهم الاخ (محمد علي)!

وختاما اقول ان امانة الكلمة تستوجب من الصحفي الاطلاع والالمام الكافي بأية قضية يراد الكتابة بشأنها ، وان لايحكم على الاخرين بسرعة ولمجرد السمع.

وليشق زميلي غانم ان قلمي سيكون الى جانب قلمه لكشف اية ظواهر وممارسات من شأنها العودة بنا الى الوراء او الحاق الضرر بمصالح المواطنين بصرف النظر عمن يقف وراءها مهما كان موقعه ، ولكن دون تشهير بأحد او اجحاف او طمس لجهود الاخرين .

حسين محمد ناصر

رد المحرر

شكراً للزميل حسين محمد ناصر لتفاعله وتعقيبه الانف الذكر والذي في اعتقادنا لم يأت لينفي بعض القضايا التي أوردتها الأسبوع قبل الماضي في زاويتي الأسبوعية حينما تناولت لقطة «راعي ضل الطريق » بل جاء ليؤكد بمزيد من التفاصيل التي تفضل بها ليعزز ماذهبت إليه حين تحدثت عن«مسألة التشكيك بتجربة الاختلاط المدرسي» الذي يتبناها المحافظ بدليل واقعة مواطني منطقة الحصن وإعطاء التوجيهات ببناء مدارس للطالبات فقط ، فهل هنا حقاً وضعهم أمام «الأمرالواقع باستمرارية تجربة التعليم المختلط»

كما أوردت ذلك ، فأي تعليم مختلط في مدارس للبنات فقط!!!

وغداًستكون هناك بالطبع حجة واهية لمواطني منطقة أخرى ، وهكذا دواليك وكأنه لاتوجد سياسات عامة ملزمة للجميع غير خاضعة للأمزجة..أما السخط الشعبي العام على المحافظ الذي لايعلم عن الأسباب الحقيقية من ورائه ، يبدو أن جس نبض الشارع قد بدأ يضعف عندك ياأخ حسين وعموماً ، المسألة هنا نسبية ، فبقدر مايكون هناك العديد في صف السخط بالطبع من سيكون هناك في صف التأييد للمحافظ الذين تلتقي مصالحهم العامة معه.

أما بالنسبة«لإغلاق بيع المشروبات الروحية» فأنا تحدثت عن إغلاق الاستراحات السياحية ، فهل مثل هذه الاستراحات مخصصة فقط للمشروبات الروحية أم للاستفادة منها لراحة المواطنين والعائلات ، وبالتالي منطق الإغلاق غير مبرر ، وأنت تدرك ياحسين ،أن البعض من يحارب ببرة صبرة له اليد الطولى في تجارة الخمور الأجنبية و(المفرق) بتعز يشهد ذلك وصناعة البلدي في صنعاء شاهد آخر .

أما بالنسبة لمشاريع المحافظة التي تم «افتتاحها» خلال الفترة القريبة في مختلف مديريات المحافظة ، فالجميع يعلم أن بعضها كانت عبارة عن وضع حجر الأساس للدعاية الإعلامية ليس في محافظة أبين فحسب ،بل وفي معظم المحافظات ،وأشكرك إنك أكدت حديثي في أنها لن تصل ألى «النجاحات التي حققتها المحافظون السابقون وعلى رأسهم الأخ(محمدعلي)

وأخيراً ماأوردته في زاويتي في اعتقادي ليس جديداً بل تناولته بعض الصحف ، وأشرت في تعقيبكم ،أن مثل هذه الأخبار«لم يقم أحد بالتعقيب عليها ، ليس لأنها صحيحة ، ولكنها لاتستحق الالتفات اليها أو الرد عليها » فما الذي دفعك إذن هنا إلى التعقيب طالما أنها أخبار«لاتستحق الرد»!!!

عبد الواحد محمد غانم

تعزية

تعزي اللجنتان النقابيتان الورش الخفيفة والادارة العامة للاقمشة والكهربائيات وفاة العامل خالد حسن احمد الذي وافته المنية الخميس الماضي في حادث مؤلم وقع في طريق الحديدة/تعز..لاسرة الفقيد الصبر والسلوان وانا لله وانا اليه راجعون.

ببالغ الحزن والاسى تلقينا نبأ وفاة الاخ العزيز (خالد حسن احمد الشينه) بحادث مؤسف ، وبهذا المصاب الجلل يتقدم كل الزملاء : حسين علي محسن وناصر اسماعيل محمد وخالد دحمان وشهاب عبده سعيد وكل احبابه واصدقائه بتعازيهم الصادقة الى أسرة الفقيد ، سائلين الله العلي القدير ان يتغمده بواسع رحمته ، وان يلهم اهله وذويه الصبر والسلوان ، «وانا لله وانا اليه راجعون» .

وصلت رسائلكم

وشكرا هيئة التحرير

اعداد / فاطمة البكري

كلمة المحررة

سعر علبة لبن الاطفال اصبح ٤ دنانير .. هل يتصور أحدنا أن يزداد سعر هذه العلبة الصغيرة أكثر من ١٠ أضعاف سعرها والذي كان محدداً ب ٣٧٥ فلساً فقط لا غير .. فهل هذه حقوق الطفل ؟ أم انها الرعاية التي تقدمها لاطفالنا أسرة باطفال العالم ؟

وعودة الى حقوق الطفل فاننا سنجداطفالنا محرومين من اشياء كثيرة سببها الامكانيات من جهة ، وعدم وجود نظرة جدية لهذه المسألة .. ومع ذلك فاننا إزاء هذا الارتفاع الجنوني للاسعار لم يعد مطلبنا إنشاء حدائق أو ملاه تتوفر فيها الالعاب لتسليتهم ، لا نطالب بان تصبح لعب الاطفال في الاسواق رخيصة ومتوفرة ، بل ان مطلبنا الاساسي هو ان يكون هناك دعم لاسعار الالبان التي هم بحاجة اليها دعماً لغذائهم فقط لا غير .

قد يجيب البعض من الاطباء عن هذا بان الطفل يستطيع ان يستغني عن اللبن الاصطناعي إذاتوفرت له الرضاعة الطبيعية إلى جوار الخضروات والفواكه الطازجة .. إن هذا الامر يقودنا إلى معضلة أخرى ترتبط بمستوى دخل الفرد وقدرته الشرائية للخضروات والفواكه بصورة دائمة .. إن بعض المنازل لا يدخلها أي نوع من تلك الانواع التي تستعرضها الاسواق ، بل تكتفي بالنظر اليها ...

إن ما نطلبه هو العمل على إيجاد أدنى الضروريات الخاصة بالطفل والمرتبطة بغذائه، وان تكون هناك سياسة سعرية خاصة تقرها الدولة ، وان لاتظل متطلبات اطفالنارغداؤهم عرضة للمتاجرة واتخاذها إحدى وسائل الربح .. وحقوق الطفل ليست ندوات يراد بها الاستعراض فقط ، وانما هي حقوق مفروض على الدولة القيام بادائها .. فهل تفعل ؟!

عاجل جداً

من مديرية رصد

(١) مياه الشرب النقية: لاشك وانكم تدركون ان مياه الشرب هي الاهم في حياة الانسان ولذا فانها مطلبنا الاول.

(٢) الطرقات : وهي الاخرى التي تعاني منها ومآتم الجازه منها كان بمساهمة فعالة من ابناء المديرية ومنهم العاملين في المؤسسات الحكومية والعسكرية وكذا المغتربين ولم تساهم الدولة بذلك الا بنسبة ضئيلة جدا مع العلم ان نسبة كبيرة من المناطق محرومة من الطرقات حتى الان.

(٣) الصحة : لايوجد في المديرية سوى مستشفى واحد في رصد وبعض الوحدات الصحية وجميعها تعاني من افتقار الادوية وعدم الاهتمام بتأهيل الكوادر العاملة في هذا المجال.

(٤) التربية : عدم الاهتمام بها سواء بالوسائل الخاصة بالتدريس وكذا تأهيل العاملين في هذا المجال او توفير وسائل نقل الطلاب كل ذلك ادى الى انخفاض عدد الطلاب باستمرار وخاصة الفتيات .

(٥) انعدام المواد الغذائية: بين الحين والاخر والارتفاع الجنوني في الاسعار في كل المواد دون حسيب او رقيب على ذلك وكأن الدولة لاتمتلك الاجهزة الامنية والرقابية وغير قادرة على ردع المتلاعبين بذلك.

(٦) الكهرباء: وكذا عدم الجدية في الحل النهائي لمشاكل الارض وغيرها.

ونامل من انكم ستضعون ماتضمنته رسالتنا هذه بعين الاعتبار مع تمنياتنا لكم بالتوفيق والنجاح لمافيه خير وتقدم شعبنا اليمني.

اخوانكم:
ابناء مديرية رصد

من ابداعاتكم

خفف من الروتين

ماشي بعين الشعب بالاحزاب والقاده عمش ولا رمد
والعامل المسكين من همه سهر ماشي رقد
ذي كان يحلم به من استقرار بعد الان كنه قد شرد
يتجرع الالام ويندب حاضره ذي قد وجد
خائف من الاتي من الحاضر اذا جاع البنيه والولد
او يصبح العامل معرض للمهانه او يحصل قطع يد
نيفي عداله تشمل السكان مافوه بالعدد
تتوزع الخيرات وساس الخير من قد جد وجد
نعمل الى الاصلاح مافوه بالخطابه والبلاغات والرغد
ونصلح الواقع ونعمل جد نقطع ماتعلن او فسد
من قبل لايفسد جميع الجسم وينزاد المرض هو والنكد
ماتنفع الحقنه اذا استشرى المرض ولاحترد
نصف اليمن قاده خلانا للمشانخ والعمد
ومجلس التراب قد طول نقاشه زاد ذلك بالعمد
وصوت لك بالثور حتى ترى الزرع احتصد
نصبر على الاسعار والامراض لما قد الحره تلد
وعندها تصبح نسمي هوه وليده كان او ذلك ولد
خفف من الروتين بالمسؤول وكثار الحماكة والعقد
وثوره على الرشوه على السرقه على ماقد وقد
مافائده سعي كون الشعب عارف ماقصد
واضح مسائل حاصله جمله فلا داعي العدد

علي عبدالله العمري

ونحن الا تعاد الينا مساكننا واراضينا

..

الاخ الفريق علي عبدالله صالح ، الاخوة اعضاء هيئة مجلس الرئاسة ، نتقدم اليكم عبر صحيفة صوت العمال صوت الحرية والعدالة بايجاد العدالة بين مختلف شرائح المجتمع وانا هنا باسم الاف المشردين والذين لازالوا يعانون من التشطير اللعين فهل يعقل ان يعوض كبار التجار والشركات وكبار الاقطاعيين الذين امتصوا عرق ودماء الضعفاء لفترات طويلة . في الوقت الذي يوجد هناك اناس تعرضت ممتلكاتهم للتدمير بواسطة المدفعية والطائرات واحترقت مساكنهم وشرد اطفالهم ونساءهم وهم لازالوا بدون مساكن حتى يومنا هذا بالرغم من مرور فترة سنة وخمسة اشهر منذ قيام الوحدة ومثال على ذلك المنطقة الوسطى في محافظة اب والتي يوجد عدد كبير من قراها مدمرة مما ادى بالسكان الى النزوح منها ، نرجو منكم الاهتمام بهذه الفئة من السكان مثل اهتمامكم باعادة الاملاك الى اصحابها.

محمد حمود التماري

عبدالله يطالب بحق ليس حقه

لقد طالعتنا صحيفتكم الغراء بعددها الصادر بتاريخ ٢٩/٨/٩١م شكوى تحت عنوان «سجنوني واخرجوا عائلتي ثم اخذوا مسكني» وعملا بحرية النشر والرد نرجو نشر تعقيبنا هذا لاظهار الحقيقة امام الناس.

* ان عبدالله علي شبيلي كاتب المقال هو متزوج من اختي انا صاحبة الحق آمنه عبدالله محمد والتي ادعى انني امرأة ثرية من الامارات وانكر انني يمنية اصلا واعطى لنفسه الحق في سحب جنسيتي اليمنية. فعند سفري برفقة زوجي الى الامارات سلمت وثائق منزلي وشهادات ميلاد اولادي الى والدي الذي تولى تربيتي يسلم منصور الشبيلي وهو اب لزوجي الاول الذي طلقت منه وتزوجت زوجي الحالي وهو كذلك والد زوجة كاتب المقال عبدالله علي شبيلي وبعد وفاة الوالد يسلم ترك المنزل تحت رعاية ابنته فنقلت جميع اثاثي من المنزل لااعرف الى اين ولم يتبق منها سوى ٢ امياز واستبدلت باثاث المدعو عبدالله الشبيلي وبالتالي انا لن اقوم بتسليمه الاثاث مالم تعود لي اثاث منزلي وقد كانت نيته سيئة للاستيلاء على المنزل فقد قام بتهديد زوجته بعدم تسليم المنزل لاختها وهي انا. وبعد ذلك سافر هو وعائلته الى صنعاء ثم الى العراق وبعدها عاد الى عدن واقتحم المنزل.

وبعد عودتي من الامارات طالبت بحقي فاجابني بان رفض الخروج من المنزل بحجة ان المنزل يعتبر لمن يسكنه وتقدمت بعد ذلك الى جهات الاختصاص للمطالبة بحقي حيث اعادوا لي المنزل اعتماداً على الوثائق الدالة على ان المنزل باسمي واعتبروه ساكن غير شرعي فاغلقوا المنزل ولكنه قام في المساء بكسر القفل والهرب لمدة ٣ ايام وبعد ذلك القي القبض عليه. وهذا سبب سجنه وادعى انه يعيش في بؤس وحرمان فكيف يكون ذلك وهو يسكن في منزل والد زوجته ولديه مسكن شخصي في البساتين.

واذا كانت لديه اي وثائق تثبت ملكيته فليتقدم بها وانا هنا ابين الحقيقة فهي امامكم مستندة الى الوثائق واعملوا بقول الله تعالى «ياايها الذين امنوا اذا جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا قبل ان تصيبوا قوما بجهالة فتصبحوا على مافعلتم نادمين» صدق الله العظيم.

مقدمة الرد
امنه عبدالله محمد احمد

مشكلتنا في صنعاء

نحن عمال القارب «دنانه» فرع وزارة الثروة السمكية م/ عدن مركز ابحاث علوم البحار عددنا ثلاثة عمال بدون مرتبات ابتداء من شهر يوليو ٩١م دائما مانطالب برتباتنا فيكون الرد أن الموضوع في صنعاء ومن يومها ورغم متابعتنا الا اننا لم نستلم اي شيء. ويتكرر نفس الرد فاين هي صنعاء. من كل هذه المتابعات وهل هناك من يتابع مشكلتنا في وزارة الثروة السمكية ام لا .

هاشم عمر عبد احمد
مركز ابحاث علوم البحار م/
عدن وزارة الثروة السمكية

شجون شكاوى شكاوى

اين العدالة

سبق لصحيفة صوت العمال ان نشرت في عددها الصادر في ٢٠/١٢/٩٠م في زاوية في سرك بان النيابة في تعز القت القبض على متهم بالقتل الخطأ وافرجت عن متهم اخر بنفس القضية وكان المتهمان قد تبادلا اطلاق النار فيما بينهما واسفرت الواقعة عن مقتل مواطن لم تكن له علاقة بالحادث ولم يعرف من كان من المتهمين وراء قتله وقد عين وكيلا للنيابة جديد اصدر اوامره الى ادارة امن اللواء بالقبض على المتهم الذي تم الافراج عنه لكن اوامره لم تنفذ بينما الاخر ويدعى احمد منصر السماغي لازال نزيلا في السجن وقد عاد الينا احد المقربين للمتهم الذي مازال محتجزا ليؤكد انه لازال محتجزا بينما الشخص الاخر ينعم بالحرية خارج اسوار السجن.

ونحن مع المتهم المحجوز نناشد بحق العدالة وفي ظل الجمهورية اليمنية بانصاف المظلوم وطرح القضية امام المحكمة للوصول الى الجاني حيث وان القضية لم تقدم الى المحكمة منذ احتجاز المتهم.

عن :احمد منصر
السماغي/نزيل السجن المركزي/
تعز

تعسف واعتداءات مسلحة

المواطن عبدالله بن عبدالله علي يعمل فلاحا مستأجرا لقطعة ارض وقف يزرعها ويأكل من خيرها منذ ٣٠ عاما وقد وقد فوجيء في يناير ٩١م بمداهمة عساكر كثير العدد تابعين لمدير امن المديرية وزج به في السجن وعند السؤال عن السبب ظهر ان شخص يدعى غانم هزاع ادعى بان الارض التي يستأجرها هي ملكا له بالرغم من وجود الادلة والبراهين التي تثبت بانه اجبر من الوقف وتكررت الاحتجازات للمواطن وكذا التغريم المادي المتكرر وفي ٥/١٠/٩١م قام غانم هزاع بصحبة جماعة مسلحة قوامها اربعين فردا وبقوة السلاح بالاعتداء على ارض المواطن عبدالله بن عبدالله وحرثها بالجرار وهي زارع مما ادى الى تلف المحصول وتكررت المحاولة من قبل غانم حيث قام بتكسير انابيب مشروع المياه التابعة للمواطن والاهالي والمشروع تستفيد منه قريتان للشرب والارواء وتوجد التقارير التي تؤكد استفادة القريتان من هذا المشروع . كما فوجيء اهالي القرية باطلاق نار عشوائي على منازلهم لغرض ارهابهم وتخويفهم.

وبالرغم من البلاغات التي يقدمها سكان القرى يندون بالتعسف وباطلاق النار العشوائي وكذا الشكاوي التي قدمت الى المحافظ وتوجيهاته الى مدير امن المديرية باتخاذ الاجراءات الحاسمة الا انه لم يحرك ساكنا بل ان مدير امن المديرية ومدير الشرطة هم من يستند عليهم المدعو غانم هزاع وذلك بوقوفهم الى جانبه نتيجة لمركزه المالي المرموق.

صوت العمال لديها الوثائق التي تؤكد مداهمة الارض وتسيب الاضرار التي تعرضت لها وكذا تضرر اهالي القرى من كسر انابيب المشروع ونحن نهيب بالجهات المختصة بالتدخل السريع لانقاذ اهالي القرى المجاورة من لجؤهم الى مسافات بعيدة لاحضار الماء بعد ان تضرروا من تكسير انابيب المشروع.

عن اهالي قرية رباط ضنوه
مديرية ذي سفال «لواء اب»
توفيق احمد مسعد

محلاتنا التجارية وشركة التجارة الداخلية

نحيطكم علما بانه توجد لدينا محلات تجارية في دار سعد شارع عبدالله بن مسعود تحمل رقم ٩٧٤و٩٧٥. وقد تم تأميمها في عام ١٩٧٢م اثناء فترة التأميم وتم تسليمها لشركة التجارة الداخلية «الاقمشة والكهربائيات» وتم استعمالها من قبلهم لفترة ثم تم اغلاقها من قبلهم وقد قمنا بالمتابعة المستمرة مع الجهات الرسمية و كل الجهات ذات العلاقة .. اخر المطاف لجأنا الى المحكمة وتم الحكم في القضية بصورة مؤقتة وهو اغلاق المحلات الا انه تم الاستئناف من قبل المؤسسة العامة للاقمشة والكهربائيات وتم تنفيذ الحكم اي الغاء الحكم السابق لصالح شركة التجارة في الوقت الذي توجد نفس القضية في محافظة ابين وتم الحكم باسترجاع المحلات للمالك الاصلي.

ونفيدكم بانه توجد لدينا كل الوثائق التي تثبت ذلك وتابعنا مع المسؤولين في كل من ادارة المحافظ وشركة التجارة ووزارة الاسكان ،لكن كل دائرة تحولنا الى دائرة اخرى.

واخيراً ترأنا خيرا في صوت العمال بانه يتم التنازل للمحلات لغير ملاكها من قبل الاقمشة والكهربائيات لهذا ترونا نتقدم اليكم بالاطلاع على كل الوثائق التي بحوزتنا وعمل مايمكن عمله.

ودمتم صوتا قويا في وجه من لايحترم القوانين.

مع تقديري

عن اسرة الورثه
رائف محمد علي عوض الوهي
بطاقة رقم ١٤٤٢٠٤٥

من سيتحمل نتائج وقوع الكارثة

نحن سكان عمارة سعيد عبدالرحمن رقم ١٢٩ بحي ١٤ اكتوبر بالتواهي، هذه العمارة عمرها اكثر من ٣٠ عاماً وآيلة للسقوط وبالرغم من ذلك فقد قام قسم الاراضي بوزارة الاسكان بمنح ترخيص لإحدى السيدات بالبناء على سطح العمارة وكما هو معروف فان السطح يعتبر ملكية لجميع سكان العمارة فحاولنا ايقافها عن طريق الشرطةوالمحكمة وفعلا اعطيت امر توقيف ولكن الوساطات والرشاوي لعبت دورها اذ عاودت البناء مرة اخرى فمن المسؤول عن سقوط هذه العمارة.

عن سكان العمارة
عبده فضل سالم

شركة لااساس لها

قامت والدتي في العام الهجري المنصرم بزيارة الى بيت الله الحرام لاداء فريضة الحج وقد جاء قرار دفع مبلغ ٢٠٠٠ ريال سعودي على الحاج مقابل تقديم كافة الخدمات التي يحتاجها من مأوى وغذاء ومواصلات على ان تدفع هذه المبالغ لشركات في الجمهورية هي التي ستتولى عبر وكلائها في السعودية بتقديم كافة الخدمات للحجاج. وبعد ان قمنا بدفع المبلغ لاحدى هذه الشركات جاء قرار اخر في فترة متأخرة بترحيل الحجاج بدون هذا المبلغ وعند ذهابي الى الشركة لاستلام المبلغ اخبرنا مندوب الشركة بانه في حالة عدم قيام الشركة باستقبال الحجاج وتقديم الخدمات لهم مقابل مادفعوه فانهم سيعيدون الينا المبالغ المدفوعة والمقدرة بمبلغ ١٨٠٠٠ شلن حسب صرف الريال في تلك الفترة وبعد عودة الوالدة اخبرتنا بعدم قيام وكلاء الشركة بتقديم اي خدمات لها بالرغم من محاولاتها العديدة بالاتصال حسب الارقام المحددة لها في كرت الحجاج. ومنذ ذلك الحين ونحن نحاول استعادة المبلغ .ولكن دون جدوى بل انني لم اتمكن حتى من الحصول على اساس للشركة التي استلمت المبلغ وكأنها تلاشت في الهواء.

اني اطالب جهات الاختصاص بالزام الشركة المركلة باعادة المبالغ الى الحجاج الذين لاحول لهم ولاقوة.

المقدم عبدالله احمد مسعد عن
والدته الحجه زين علي سعيد

الاخ الرئيس شكراً لكم .. ولكن !!

الاخ /الفريق علي عبدالله صالح

لقد كانت سعادتي لاتوصف عندما اعطيت توجيهاتك بصرف معونه لاعادة بناء مسكننا الذي تهدم لعدم وجود عائل من جهة ولوفاة زوجي في احداث يناير ٨٦م من جهة أخرى .

الا أن فرحتنا لم تكتمل حيث وجدت ان ملفنا والذي حول من مقر المؤتمر الشعبي في عدن الى فرع وزارة المالية بعدن والتي اخذنا نتابعها من تسعة اشهر دون جدوى لقد ارهقنا الجرى بحثا عن هذه المعونة ..فماذا نفعل أيها الاخ الرئيس ..وما هو الحل ؟

المواطنه/ نبيهه صالح

محمدالبريمي

نصائح

اذا عدمت العانات خبي الكباتي «اعطيه قوارير الشراب»
اذا اصبت في حادث وتريد ان تموت فسارع الى القرب مستشفى
اذا لديك مشكلة فمن المستحسن ان تقابل المحافظ ولا تقابل المدير.
اذا اردت عملا اشتغل كولي لان المكاتب لابناء المسئولين والتجار
اذا زادت حاجتك وقلت امكانيتك عليك اتباع التالي : سرقه ، رشوه

عمل اضافي

اذا لم ينصفك القضاء اشتكى به
اذا جعت استجر مثل الاغنام والجمال
اذا لم تجد سكنا اقتحم بيت مسئول
كي تسلم من الرصاص امش بجنب قناص
اذا جاءك القيء والاسهال قول جاء الفرج
وفي السلام ختام

محمد السلامي

بن شحنة .. يوضح

اوضح الدكتور بن شحنة اخصائي العظام في مستشفى الجمهوريه الاستاذ المحاضر في كلية الطب / جامعة عدن ردا على مانشرته الصحيفة حول شكوى المواطن محمد عبدالوهاب عبدالرحمن في عددها الصادر بتاريخ ٧/١١/٩١م في عدم تمكن المواطن من اللقاء بالطبيب لاسابيع متعدده بأنه قد تم معاينة المواطن من قبله في يوم ٣/١١/٩١م اي قبل اربعة ايام من نشر موضوعه ، وافاد ان المصاب المذكور محول اليه من طبيب آخر .

وبين الاستاذ الدكتور في لقائه بإدارة التحرير جملة الارباكات التي يعانيها الاطباء اثناء تأديتهم لعملهم ، منها مايتعلق بالمرضى والاخرى بالادارة والتي تتحمل مسؤولية تنظيم العمل .

«صوت العمال» تشكر الدكتور بن شحنه على تجاوبه فيما نشر ، وحضوره الى الصحيفة بالرغم من مشاغله الكثيره ومهامه كطبيب واستاذ جامعي .. كما تحيي جهوده وخدماته الطبيه في مجال الطب وعلاج المواطنين .

حول دعوة للنقاش

٢ الخدمات الصحية معضلات وحلول

د/محمد عبدالله الخامري
مدير عام المجمع الصحي
خورمكسر /عدن

وبين هذين النكين المفترسين وجدار اصطفاف مهدئي يتمثل في بعض الاطباء والكوادر الصحيه الاخرى يريدون أن يردوا الاعتبار لشرف المهنه وقدسيتها وشرفها الذي يكاد ان يهدر. وهذا الاصطفاف متواجد في مختلف المناطق اليمنيه الاانه مهضوم إلى حدما بحكم ماتقدم ذكره سلفاً من ظروف موضوعيه وذاتيه فالبعض صامد ويتحمل الامور بطول أناة ورحابة صدر يحدوهم بوارق الامل ووميض التغيير في المستقبل القريب والمتوقع ان يكون لصالح الخيارات النبيله وهؤلاء يدفعون الثمن غالبا بحكم وضع انفسهم في خندق الدفاع عن الحياة الانسانيه والذوذ عنها كجنود مجهولين ويعتبرون هؤلاء ايضا جزاء اساسيا من ضمير هذا الشعب اليمني المناضل الزاخر بالعطاء بحكم تضحياته الجسيمه في سبيل انتصار قيم الخير والعداله الانسانيه وقد لاجزم بان اخطبوط الاحباط يحاول الالتفاف على جزءمنهم .. لان تكتيك التأكل الاداري وفساده بعد ان ثبت أقدامه بدأ بتصفية حساباته مع كل ماهو جميل ..

وأستسمح عذراً هنا زملائي الاطباء من ذوي العيادات والمستوصفات الخصوصيه « إن وجدت » فأنا في قرارة نفسي لست ضد هذا وذاك ولكن لابد من وجود قانون اولائحه منظمه لهذه القضايا .. هو في الاساس سيكون لصالح هؤلاء الاطباء .. حقوق وواجبات .. إذ غير من المعقول أن يتخذ اجراء ضد أي طبيب فيما يخص مهنته وحدود معارفها وصلاحيتها أو يكون عرضه لمسائله قانونيه قضائيه دون وجود قانون اصلاً ..

في هذا الخصوص اقصد قانون لممارسة المهن الطبيه ومزاولتها هذا جانب ..

اما الجانب الثاني . الاتكون هذه العيادات الخصوصيه والمستوصفات الخصوصيه على حساب منشآت الدوله الصحيه « القطاع العام » أو بديله لها آو وسيله من جملة وسائل محرومه ومصعوره لمحاولة اجهاض العمليه الصحيه وتخريبها وافراغها من محتواها الانساني ! لنبيل وخير دليل على هذا مانسمع عنه وما نلاحظه في هذه الايام من سمسره ومتاجره وقحه بأرواح الناس ودمائهم في المستشفيات والوحدات والمراكز الصحيه التابعه للدوله وتطاولاً صارخاً على مكاسب السواد الاعظم من شعبنا من خلال رسم خطط جهنميه من أناس مكتملي النشاز لتدمير المجمعات الصحيه ومحاوله الفائلها بشتى الاساليب المقنعه بيافطة المصلحه العامه والملتويه للي عنقها كمنجز عظيم على صعيد حياة المجتمع . فالهمس والغمز جار الان لتسليمها للقطاع الخاص مثلاً وكأنها مجمعات سياحيه !!! ... وخبر مثال ايضاً مايشهده السوق من انعدام بعض العقاقير وأن وجدت فالتلاعب بأسعارها في الصيدليات الخصوصيه قائم .. وعيني عينك ولارقيب ولاحسيب ..

امام هذا كله .. وبعد هذا الاستطراد والاستعراض الطويل نسبياً حول مربط الفرس في اسباب اخفاق العمليه الصحيه وانعكاس ذلك سلباً على تقديم خدمات جليله وفعاله للمواطنين ... ماهي المخارج والحلول السريعه والمقترحه اصلاً لانتشال هذه الوضعيه المترديه...

فعودة على بدء .. يجب أن نعرف أن العمليه الصحيه هي أولاً واساساً مسئوليه الجميع وهي بذلك عمليه متكامله لايسهم فيها القائمون عليها فحسب حيث لافراد المجتمع دور في هذا المضمار الا فيما يخص الظروف الموضوعيه فعلى جهات ذات العلاقه والاختصاص العمل على ايجاد حلول سريعه ومناسبه تعطي فيها الاولويه او ترتيب سلم الاوليات لبلوره مفهوم النهوض بالخدمات الصحيه بشكل سريع ومبرمج واستغلال ماهو موجود ومتوفر وتطويره وصولاً الى ماهو مفروض ان يكون ...

ففي المناطق الجنوبيه والشرقيه وبالذات المحافظه عدن عملت الدوله ممثله بوزارة الصحه العامه على بناء مايربو على سبع مجمعات صحيه تخصيصيه ودشن العمل بها وقد كلف المجمع الصحي الواحد الدوله مايزيد على مليون دينار تقريباً وجهزت تجهيز ا علمياً وبأحدث الاجهزه الطبيه وصممت لتضم كافة التخصصات الطبيه الاساسيه والخدمات الطبيه الداعمه « غرف لعمل الطبيب العام واخصائي الامراض الباطنيه الجراحة العامه ، امراض النساء والولاده ، الاطفال ، الاسنان ، غرفه انعاش مجهزه نسبيا ، قسم للأمومه والطفوله تحصين ، متابعة الحوامل ، التخطيط العائلي موانع الحمل ، زاويه لمكافحه امراض الاسهال عندالاطفال دون الخامسه من العمر في بعض المجمعات ، غرفه لمتابعه امراض الصدر وبا لا ات السل وعلاجها من قبل اخصائين في الامراض الصدريه ، غرفه للعمليات الصغرى قسم المختبر ، قسم الاشعه ، صيدليه وهيكل اداري بلائحة تنظيميه وارشيف واحصاء ..

وقد بنيت هذه المجمعات الصحيه على اساس الكثافه السكانيه والموقع الجغرافي بما يجعلها تجربه فريده من نوعه وراقيه في تقديمها للخدمات الطبيه للمواطنين حيث رسمت الاهداف لها على النحوالتالي :-

١) تقديم الخدمات طبيه نوعيه تخصصيه وبالقرب من سكن المريض .

٢) تخفيف الجهد المأوي والجسدي للمريض وذويه

٣) تخفيف الضغط على المستشفيات المركزيه .

٤) تطبيق نظام الاحاله الطبيه .

٥) تطبيق نظام البطاقه الصحيه العائليه .

فعمليه تعميم تجربه المجمعات الصحيه على المناطق اليمنيه الاخرى وبالذات بالمحافظات الرئيسيه الثلاث على الاقل هو من افضل الافضليات فقط ان نبدأ من حيث ماانتهينا وليس العكس ولانبدأ من الصفر في بعض المحافظات الشماليه التي تتواجد فيها بما يسمى بالعيادات التعاونيه « صنعاء ، تعز ، الحديده » منذ عام ١٩٨٣تقريباً

فقط لايكون للمجانيه المطلقه مجالاًفي التجربه .. وأن يعطى للطبيب حافز للعمل في هذه المجمعات بغرض الترغيب فمثلاً يعطى الطبيب علاوة ممارسة بواقع نصف راتبه اذا كان سيعمل في المجمع الصحي صباحاكدوام رسمي ومساء ثلاث نوبات بجداول خلال ٢٤ ساعه على أن يعطى له نسبه من الرسوم الرمزيه التي سوف تفرض بعد الظهر من اجل تحسين دخله ويطبق هذا على الاطباء العموميون والاخصائيون والكوادر الصحيه الاخرى والفنيون العمال والحراس والموظفين ويتم ذلك بموجب تعاقد بين الطبيب ومكتب الشئون الصحيه وعلاوه الممارسه وغيرها من الامتيازات لاتنطبق على الطبيب الذي يفتح عيادة خصوصيه ومسألة فرض رسوم رمزيه على المواطن مقابل تقديم خدمات طبيه نوعيه وتخصصيه يخفف العبء الواقع على كاهل الدوله من ناحيه ويضمن آيؤمن استمراريه العمل في هذه الجمعات والمنشات الصحيه الاخرى ويوظف الكادر الطبي الوطني العمومي والتخصصي والكوادر المساعدة الذين يختارون وفقاً لمقاييس محدده

يتبع

محطات نقابية

يكتبها/فيصل محمد عبدالله

المحطة الاولى

لجان الرقابة العمالية هل تعود ثانية؟؟

في عام ٧٢ وعلى غرار التجربة الصينية بعد ان ادركت القيادة السياسية للتنظيم السياسي الجبهة القومية ، انها غير قادرة على اخضاع النقابات وقيادتها بتنفيذ توجيهاتها والتي تلخصت في قبول اصدار قانون الضمان الاجتماعي ، وفرض ضريبة الدفاع وغيرها من التوجيهات السياسية . حيث ادرك العمال ومعهم النقابات بان الهدف من اصدار قانون الضمان ليس تحقيق مكاسب للعمال ، بل كان الغرض من ذلك استقطاع نسب من رواتب العمال اضافة الى فرض ضريبة الدفاع لتغطية ضائقة مالية وعجز في ميزانية الدولة. حيث كان قانون الضمان حينها لايلبي طموحات العمال وضريبة الدفاع تثقل كاهل الموظفين اضافة الى ادراك النقابات بان هذه الاستقطاعات ستدخل في اطار الموازنة العامة الجارية لتغطية العجز لاغير . اقدمت القيادة السياسية لتنظيم الجبهة القومية حينها ولااستثني احدا منها ، حيث لم تبرز اية معارضة علنية في اطار هيئات تنظيم الجبهة القومية القيادية منها او الوسطية سوى معارضة سلبية في احاديث مبارز القات والجلسات الخاصة مع الاصحاب والحاشية وهذه المواقف السلبية التي لاتتسم بالشجاعة او قل الصراحة والصدق التي اشار لها النظام الداخلي للتنظيم هي التي اوصلتنا الى الاحداث المأساوية التي عصفت بالتجربة الثورية الوليدة.

ونعود الى موضوعنا حيث اقدمت القيادة السياسية لتنظيم الجبهة القومية على تشكيل رديف للنقابات بمختلف اطرها، يتلقى الدعم كل الدعم من قبل القيادة السياسية لتنظيم الجبهة القومية. وقاوم النقابيون المجربون هذا الشكل الغريب دون جدوى وقدموا تضحيات في سبيل ان يبقى العمل النقابي مستقلا وممثلا شرعيا للعمال. حتى اثبتت هذه التجربة فشلها. وعادت للعمل النقابي شرعيته بصرف النظر عن من تولاه وقاده وذلك ماأشرت اليه في موضوع سابق حيث شدد التنظيم السياسي الموحد سيطرته على النقابات واصبحت بمثابة هيئة تابعة له الى حد فرض وتعيين قياداتها من ادنى اطاره الى اعلاه.

اثارتني لهذا الموضوع دفعني اليه ماسمعته وماقرأته من تصريحات عن تشكيل اللجان العمالية من قبل حزب المؤتمر الشعبي العام. وانني اتسأل هل تكرر العملية نفسها؟ وبعد ان ثبت فشلها وتعارضها مع الديمقراطية السائدة اليوم في مجتمعنا . ام ان هناك حنين الى الماضي من قبل اصحاب هذا الماضي انفسهم مع اختلاف التسميات رقابة عمالية . لجان عمالية. ارجو ان أكون مخطئا في استنتاجاتي هذه.

وارجه دعوة صريحة ومخلصة لهؤلاء بان نعمل معا من اجل اصدار قوانين وتشريعات عمل ديمقراطية وان نصوغ انظمة ولوائح تفسح مجالا واسعا للعمل النقابي الديمقراطي المستقل عن الاحزاب والحزبية الضيقة.

نحن في صراع ان تكون هناك نقابات ووجود نقابي مستقل او نقابات مكبلة بقوانين وتشريعات ولوائح ونظم لاديمقراطية.

هذا هو هدفنا بصرف النظر عمن يقود العمل النقابي اليوم زيد او عمر فبالديمقراطية سنضمن البقاء للافضل والاصلح. وحتى لاتنجر الى المهاترات والصراعات في صفوفنا واحداث الشق في الحركة النقابية العمالية ، مايضيع فرصة موقفنا الموحد لارساء اسس سليمة وصحيحة لمستقبل ديمقراطي في اطار النقابات واذا كان التفكير في غير هذا الاتجاه وجرنا الى التقاسم الحزبي لقيادة العمل النقابي في اطار الحزبين الحاكمين ودفعهم وتوصيلهم الى التدخل في شؤون النقابات. فان امر كهذا مرفوض جملة وتفصيلا لان المجلس المركزي في دورته الثالثة قد عبر في بيانه عن موقفه بان لارجعة للهيمنة الحزبية على النقابات وان الاستقلالية النقابية عن الاحزاب والسلطة بمختلف هيئاتها هو الطريق الوحيد لتعزيز وضمان ديمقراطية العمل النقابي ولاشيء غير ذلك. فارساء الاسس الديمقراطية الصحيحة اولا والقاعدة العمالية هي الحكم وصاحبة الحق في اختيار قياداتها.

المحطة الثانية

ارفعوا ايديكم عن صوت العمال!!

صوت العمال صحيفة عمالية نقابية. ومن يريد ان يصنفها في اطار الصحف الحزبية فهو مخطيء تماما. وذلك للاسباب التالية:.

اولا :ان لايؤخذ على صوت العمال ، مايكتب فيها من مقالات ومواضيع وتصنف من خلالها بانها تابعة لهذا الحزب او ذاك.

ثانيا: وللامانة توجد كتابات في صوت العمال تنتقد فيها ممارسات اي كان حزب او مسؤول ومن مختلف الاحزاب.

ثالثا: وجود قيادي من الحزب الاشتراكي في رئاسة تحرير صوت العمال لايعني انها تتبع هذا الحزب. وهو يشغل هذا الموقع بحكم منصبه كرئيس للاتحاد العام للعمال ، ليس الا. وهذا تقليد لدى معظم الصحف النقابية العربية والدولية، وللمجلس المركزي الحق في اختيار من يرأس تحرير صحيفته.

رابعا: المجلس المركزي هو المسؤول الاول والاخير عن صحيفة صوت العمال وهي ناطقة باسمه ويشرف عليها بين دورتيه المكتب التنفيذي للاتحاد.

خامسا: من الطبيعي ان توجد تباينات في الاراء حول ماينشر في الصحيفة من مواضيع من قبل القيادة النقابية سواء في اطار المكتب التنفيذي او المجلس المركزي والحسم لهذه التباينات يكون للرأي الجماعي لهذه الهيئات بهدف تطوير وتعزيز دور الصحيفة.

سادسا: الصحيفة ليست صحيفة تخصصية صرفة بل هي نقابية سياسية شاملة تعبر عن الرأي العمالي في مختلف المجالات التي تهم العمال سياسية كانت او اقتصادية واجتماعية.

سابعا: واخيرا فهي منبر لكل وطني خير غيور ليعبر عن رأيه في قضايا الوطن والمواطن.

ان مادفعني الى توضيح ذلك ماأشيع عن حضور رئيس تحرير صوت العمال اجتماعا للصحف الحزبية لكل من الحزب الاشتراكي والمؤتمر . وكما علمت منه بانه استدعي للحضور كعضو لجنة مركزية في الحزب الاشتراكي. ونحن نقول ان حضوره الاجتماع ممثلا لنفسه في الحزب الاشتراكي ولايمثل صحيفة صوت العمال وغيرذلك فهو مرفوض فصوت العمال ليست حزبية ويجب ان تظل صحيفة عمالية مستقلة.

المحطة الثالثة

المطالب العمالية الى اين؟؟؟

لقد انتهجت القيادة النقابية ممثلة بالمكتب التنفيذي والمجلس المركزي نهجا صحيحا بنشرها لنتائج حوارها ولقاءاتها مع الحكومة. فلقد نشرت صوت العمال محاضر لهذه اللقاءات تتضمن نتائج المباحثات والحوار مع الحكومة وقرأ العمال وغيرهم ماتضمنته المحاضر من نتائج طيبة .. ولكن على الورق .. المطلوب النتائج الملموسة لهذا الحوار تترجم في قرارات واجراءات فعلية فورية لاننا على ابواب سنة مالية جديدة، والمطالب العمالية المتفق عليها في النواحي المالية يجب ان يتم حسمها سريعا لتترجم الى ارقام على الواقع ، في تحسين معيشة العاملين.

من وجهة نظري وهذا ماتم تناوله في الحوار النقابي مع الحكومة ان هناك قضايا مهمة يجب حسمها والبت فيها سريعا وارجزها في التالي:.

١ . علاوة غلاء المعيشة ورفع قيمتها وضمها لاجر العامل او الموظف وشموليتها لكافة العاملين في مرافق الدولة.

٢ . تحريك الاجور بمايوازي الارتفاع في اسعار المواد الاستهلاكية.

٣ . دعم عدد من السلع الغذائية المهمة. وتثبيت اسعارها.

٤ . القطاع العام وتقديم الدعم له من حيث التسهيلات والاهتمام .

٥ . تشجيع العمل التعاوني في القطاع الزراعي وتجارة المواد الاستهلاكية وتشجيع مساهمة المواطنين في تأسيس الجمعيات الاهلية

٦ . الاخذ بملاحظات النقابات في القوانين التي تمس مصالح العمال وحرية التنظيم النقابي.

حول اوضاع

مزارع الدولة ومحطات التأجير والتعاونيات الزراعية في المحافظات الجنوبية والشرقية

الاخيرة

بقلم : نواز عبدالحميد
عضو المجلس المركزي للاتحاد العام للنقابات السكرتير العام لنقابة العاملين في الزراعة

ويتراكم لسنوات طويلة».

٦ ـ قضايا الارض اربكت سير عمل التعاونيات.

٧ ـ ضعف في القيادة الادارية.

مقترحات النقابة العامة بشأن انتشال اوضاع مزارع الدولة ومحطات التأجير والتعاونيات في المحافظات الجنوبية والشرقية:

على ضوء ماافرزنا من صعوبات ضمن تقريرنا هذا والتي تعيق سير العمل في معظم مزارع الدولة بشقيها النباتي والحيواني ومحطات التأجير والتعاونيات الزراعية ، لذا فاننا وبصورة اجمالية نتقدم بجملة من المقترحات والافكار والتي نحن بحاجة الى بلورتها وبصورة مشتركة بهدف خروج هذه الاشكال الاقتصادية من العوائق التي تقف امام اوضاعها وتحد من نشاطها العام والمستقبلي والتفكير الجيد لعمل هذه الاشكال ضمن المتغيرات الجديدة نوجزها على النحو التالي:

١ ـ ضرورة حل المشاكل السابقة حتى نهاية عام ١٩٩١م والمترتبة عن تغييرات الاجور قبل دولة الوحدة مع ضرورة استكمال هيكل الاجور الموحد ودفع متخلفات الضمان الاجتماعي والصحي في اطار هذه المرافق «مزارع الدولة حيواني ، نباتي ، محطات التأجير ، تعاونيات زراعية».

٢ ـ حل كافة المشاكل المتعلقة بالمديونية السابقة.

٣ ـ وضع حلول مستقبلية بهدف اعادة العمل على الاساس الاقتصادي للاعتماد على ذاتها مع وضع أسس ومقاييس عامة وواضحة المعالم لمستقبل القطاع العام باعتباره احد الاشكال الاقتصادية الحيوية والهامة في حياة مجتمعنا اليمني وعلى ان يتم النظر جليا في التالي وبصورة سريعة.

٤ ـ مشاركة النقابة العامة في اي اجراءات آنية اومستقبلية بشأن التفكير في فصل او انهاء عمالة في اطار مزارع الدولة ، ومحطات التأجير ، التعاونيات الزراعية ، المؤسسات والمشاريع الزراعية استنادا الى قوانين العمل النافذة في بلادنا:

١ ـ العمل على دفع رواتب العاملين المتخلفة لاشهر مختلفة من اواسط عام ٩٠م وحتى الان عام.

٢ ـ دفع وتسوية مستحقات الضمان الاجتماعي والصحي للهيئة العامة للتأمينات والمعاشات وحتى يتمكن العمال المحالين للمعاش الاستفادة من ذلك «عام».

٣ ـ تقديم تسهيلات مالية عن طريق الدعم أو بشكل قروض ميسرة طويلة الاجل للمزارع ومحطات التأجير بهدف اخراجها من الوضعية الحالية.

٤ ـ امكانية ادراج المزارع في مشاريع تطويرية فيما يخص شراء اليات وحفر الابار.

٥ ـ التخلص من الاليات القديمة والمندثرة وذلك بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة وفق النظم المتبعة.

٦ ـ دعم اسعار محاصيل الحبوب من قبل الدولة كعامل مشجع وتطوير زراعتها على اعتبار انها تمثل العنصر الرئيسي للغذاء للانسان اليمني.

٧ ـ احالة العمالة المسنة للمعاش وفق الانظمة المعمول بها.

٨ ـ الاستخدام الامثل لعقود العمل اثناء الحاجة للعمال في المواسم الانتاجية.

٩ ـ اعادة توزيع القوى العاملة وتحديدا الجهاز الاداري في كافة مزارع الدولة والمحطات والتعاونيات.

١٠ ـ حل مسألة فارق التسعيرة بين تكلفة طن اللبن والقيمة المدفوعة حاليا من قبل المؤسسة العامة للالبان «فارق التسعيرة» والتي كان يتم تغطيتها من صندوق موازنة الاسعار وفق قرار مجلس الوزراء رقم «٢٠» لعام ١٩٨٦م في المحافظات الجنوبية والشرقية.

١١ ـ الحفاظ على الثروة الحيوانية مثل الابقار وغيره كثروة وطنية والتي اصبحت اليوم مهددة بالانقراض والانتهاء وذلك من خلال توفير العناية الغذائية لها من اعلاف مركزة وبالكميات المطلوبة وفق المقاييس المتفق عليها.

١٢ ـ عدم اللجوء اطلاقا الى بيع العجلات والابقار الصالحة للانتاج والتربية مهما كانت الاسباب ، اذا كنا نريد فعلا الحفاظ عليها وتنميتها كثروة وطنية للبلاد.

١٣ ـ توفير تقنية صناعية متواضعة كانشاء وحدات تعبئة وتغليف وحفظ ووسائل نقل مكيفة.

١٤ ـ الاسراع في امكانية دمج هذه المزارع في اطار مزرعة واحدة وتخصيص وحدة لانتاج الالبان واخرى لتربية العجلات وثالثة لتسمين العجول والعجلات والابقار الغير صالحة للتربية.

في مجال محطات التأجير: ـ

١ ـ اعادة النظر في هيكلية القيادات الادارية الحالية وذلك وفق الكفاءات والخبرات وبمعايير صادقة مع المهنة.

٢ ـ تخفيض تكاليف العمل والذي سوف يساعد على توسيع نشاطها العملي.

٣ ـ تخفيض العمالة من المسنين والعجزة واحالتهم للمعاش مع ضمان كافة المستحقات وفق الانظمة والقوانين المعمول بها مع احالة جزء من العمال وبالتدريج الى الموازنة العامة.

٤ ـ ابتكار اساليب جديدة في العمل وتنويعه في مختلف المجالات.

٥ ـ التفكير وبعد الدراسة الدقيقة في تحويل مهام المحطات الى ورش صيانة.

٦ ـ منح المحطات قروض مالية طويلة الاجل لشراء اليات وتقييم نفسها ومواجهة متطلبات السوق.

٧ ـ الاستفادة من العمال للعمل في اكثر من عمل حتى يتم الاستفادة منهم في المواسم وخارجه.

وفي جانب المعالجات في اطار التعاونيات الزراعية نقترح مايلي:.

١ ـ صرف وثائق حيازة الارض للفلاحين.

٢ ـ تقديم تسهيلات مالية عن طريق منح قروض طويلة الاجل وبفوائد بسيطة او احلال التعاونيات الى شكل جماعات او فرق فلاحية.

٣ ـ دعم محصول القطن كمنتوج وطني تكاليفه ترهق الفلاح . ولاتشجع على زراعته بالوضعية الحالية.

٤ ـ وضع سنة اساس لحسابات التعاونيات.

اننا وبعد طرحنا لجملة المعاناة التي تعيشها مرافقنا تلك ومقترحاتنا الهادفة الى ايجاد معالجات صائبة وصحيحة نتوخى ايلاء عناية كل الجهات ذات العلاقة من مجلس الرئاسة والنواب والوزراء ووزارة الزراعة والوقوف بجدية وحزم وبصدق وامانة ومسؤولية امام هذه المعاناة ، ونحن لعلى ثقة كبيرة من الموقف الايجابي العام تجاه الحفاظ على مؤسسات القطاع العام وبالتالي بلورة مقترحاتنا المتواضعة تلك في حيز الواقع العملي.

ولابد وان تشترك كل الاطراف والجهات ذات العلاقة والتي يهمها ذلك في ايجاد الحلول المناسبة والسريعة وحتى بالفعل تغدو هذه المرافق في حالة افضل مماهي عليه الان وبالتالي العمل على تقديم خدمات متواضعة ومسؤولة تجاه عاملينا وتعزيز هذا النشاط والسمو به نحو الارقى.

ان كافة العاملين ينتظرون منكم حل مثل هذه القضايا لغد مشرق وضاء وجميل..

في اجتماع لعمال وموظفي المؤسسة العامة لتجارة الاقمشة والكهربائيات

اعادة المحلات التجارية لأصحابها مشروط بضمان حقوق العاملين

عقد عمال وموظفو المؤسسة العامة لتجارة الاقمشة والكهربائيات اجتماعا موسعا الاثنين الماضي بقاعة وزارة التموين والتجارة وذلك لمناقشة المذكرة المرفوعه من قبل الاخ سالم عبدالله ياسين رئيس مجلس الادارة ـ المدير العام واللجان النقابية بالمؤسسة للاخ وزير التموين والتجارة ، تتضمن العديد من المقترحات والمعالجات الرامية الى انتشال وضع المؤسسة بصوره عامه وكذا الكيفية التي يتم بموجبها اعادة المحلات التجارية لاصحابها والتي يبلغ عددها في المحافظات الجنوبية والشرقية (١١٢)محلا بحيث تشكل محافظة عدن ٨٢٪ من هذه المحلات ، اي (٩١) محلا تجاريا ، وكذا مستقبل العماله الموجوده في هذه المحلات وعددها (٦٣٩) عامل كما تطرقت المذكرة الى اوضاع المؤسسة المالية والادارية ، موضحة ان العجز السنوي لعام ٩٠م قد بلغ ١٤,٩٨٨,١٣٨ ريال فيما توقعت المذكرة زيادة العجز لعام ٩١م بنسبة ٣٥٪ عن عام ٩٠م .

هذا وقد اكد العاملون على ضرورة التقيد بالبدائل التالية كأساس لاعادة المحلات التجارية وهي :

*ان يتم توزيع العمالة الموجودة في هذه المحلات وعددها (٦٣٩) عامل من قبل الدولة على مستوى مرافق الموازنة او المشاريع الجديده او كبديل للعمالة الاجنبية ، وفق ماتراه الجهات المختصة مناسبا .

* او الزام المالكين باستلام محلاتهم مع العاملين وفقا وقانون العمل ، ويتم الاتفاق مع العاملين واتخاذ مايراه الطرفان مناسبا .

* احالة العمالة الموجودة بهذه المحلات الى المعاش التقاعدي الكامل حسب رواتبهم الحالية على اساس ان تتحمل الدولة دفع حصة الضمان الاجتماعي للفترة المتبقية من خدماتهم ويتم دفعها مقدما .

* او ان يتحمل اصحاب هذه المحلات دفع حصة الضمان الاجتماعي الكامل وان تدفع مقدما قبل تسليم هذه المحلات .

سري جداً

مندوبو الوكالة العربية للتموين بصنعاء ، وهم من الجنسية الهندية يقومون الآن بزيارات متكرره الى مكاتب شركات النفط العامله في المحافظات الجنوبية والشرقية بهدف تزويد هذه الشركات بالايدي العاملة الهندية في مختلف المجالات ومضايقة المواطن اليمني في رزقه في داخل وطنه.

اننا نسأل وزارة العمل والتدريب المهني :

لماذا منحت هذه الوكالة ترخيصا باستقدام عمالة اجنبية من الخارج الى بلادنا لمضايقة ابناء الوطن في لقمة عيشهم حتى ان ابناءنا اصبحوا لايجدون عملا مع شركات النفط بسبب وجود العمالة الاجنبية .. كما اننا نسأل وزارة الداخلية : لماذا اعطت التأشيرات ومنحت الاقامة لهؤلاء الهنود الذين يتجولون في مختلف مناطق الجمهورية ، عارضين العمالة الهندية على شركات النفط بينما ابناؤنا عاطلون عن العمل .

علما اننا في صوت العمال نحتفظ بأرقام هواتف هذه الوكالة في كل من صنعاء وعدن حيث يتواجد مندوبوها من الهنود العاملين معها .

كما اننا نتساءل : ماهو دور وزارة النفط ممثلة بهيئة الاستكشافات النفطية ؟ وكيف تمنح تأشيرات باستقدام عمالة هندية واجنبية لوظائف بالامكان ان يشغلها ابناؤنا ، خاصه وان العديد من ابنائنا العائدين من دول الخليج قد سبق لهم العمل مع العديد من شركات النفط العامله في دول الخليج ، ولديهم الخبرات اللازمه اكثر من الايدي العامله الهندية والاجنبية .

فهل هناك من يحمي العامل اليمني في وطنه ايها المسؤولون في هذه الدولـــه.

اعضاء اللجان النقابية لنقابة النفط والمعادن فرع صنعاء يعقدون لقاءً تشاورياً

بدعوة من نقابة عمال حقول النفط والمصافي ـ صافر عقد لقاء تشاوري ضم اعضاء اللجان النقابيه لنقابة النفط والمعادن فرع صنعاء ، وذلك لمناقشة اوضاع الحركة النقابيه وآفاق عملها المستقبلي وهموم وقضايا العاملين .

هذا وقد عبر المشاركون عن رفضهم لاي محاولة تستهدف تفتيت وحدة وتماسك الحركة النقابيه وطالبوا بالغاء مشاريع التقاسم او التشاوري في العمل النقابي وضرورة استبدال ذلك بتعزيز العمل الديمقراطي ، كما اكدوا على اجراء الدورة الانتخابيه في موعدها المحدد وبشكل ديمقراطي من القاعده حتى القمة كما شجبوا تلك الاصوات النشاز التي ترمي الى تمزيق وحدة الحركة النقابية في مجال النفط والمعادن ، كما رفض المجتمعون الخلاف القائم بين الاطراف الفوقية للاتحاد العام للنقابات مؤكدين على ضرورة تجاوز هذه الخلافات التي ستمس بالضرر وحدة الحركة النقابية ، وتتيح الفرصة لاعدائها بتنفيذ مآربهم المناهضة للعمل النقابي ووحدته .

وطالب المجتمعون المكتب التنفيذي الدعوة الى لقاء موسع لكافة النقابات قبل انعقاد الدورة الانتخابية القادمة .

فيما دعوا الجهات المسؤوله الى تنفيذ الاتفاقيات التي تمت مع نقابة حقول النفط ونقابة عمال شركة النفط ، ووقف تدفق العمالة الاجنبية للمهن المتوفرة عمالتها في البلاد ، واطلاق اراضي العاملين من قبل وزارة الدفاع في منطقة حبد والتي تم شراؤها من قبل العاملين في وزارة النفط ووحداتها قبل ست سنوات .

سكرتير المجلس العمالي م/لحج:

بيع مزارع الدولة والتعاونيات خطوة على طريق تصفية القطاع العام

الاتجاه العام جاءعلى قدم وساق لبيع القطاع العام دون اي اعتبارات تذكر وهو ما يمكننا تطبيقه بالنسبه لمزرعتي الفهوش وابقار اللبن م/ لحج ذكر ذلك الاخ محمد علي باعلي سكرتير المجلس العمالي م /لحج عضو المجلس المركزي للنقابات في تعز لصحيفة «صوت العمال» حيث قال :

بقدر ما عبرنا عن قلقنا واستنكارنا الشديدين ازاء اجراءات البيع لمزارع الدوله والتعاونيات واعتبرنا هذه المسألة بمثابة مقدمة على طريق التصفية النهائيه للقطاع العام بالقدر نفسه فاننا اذ ادنا مختلف الممارسات التعسفيه بحقوق العاملين ومكتسباتهم الاساسية المترتبه على اتخاذ مثل هذه الاجراءات ... فهلا قدام على بيع مؤسسات القطاع العام دون اشراك الجانب النقابي يسبب لنا كثير من الاحراجات أمام العاملين ممن فقدوا ليس اعمالهم فقط بل مستحقاتهم ، ذلك إذا ما استثنينا ازلئك العاملين ممن لم يحصلوا على رواتبهم لأكثر من (١٠) أشهر متتالية كعمال محطة تأجير الآليات الزراعية . صبر. والتعاونيات الزراعية ومزارع الدولة ، الامر الذي لم يعد بمقدور المجلس العمالي بالمحافظة من إنصاف العاملين وخاصة في ظل الهجمة الشرسة التي يتعرض لها العمل النقابي على الرغم من قيامنا برفع العديد من المذكرات التي تتضمن في مجملها للعديد من الاقتراحات والمعالجات الكفيلة للخروج من هذا المأزق .

واختتم تصريحه قائلاً :« لا يسعني إلا ان اناشد الاخوة المسؤولين في وزارة الزراعة خاصة ومجلس الوزراء عامة بسرعة البت في مذكراتنا لانتشال اوضاع مختلف المرافق والمؤسسات وتلبية مطالب العاملين ، كما نناشدهم ايضاً الوقف الفوري لبيع مؤسسات القطاع العام والتعاوني» .

مندوب شارع الميناء بالحديده يبتز (٣٥) الف ريال من اجور العمال

الحديده/صوت العمال

أفادت معلومات حصلت عليها الصحيفة بأن مندوب شارع الميناء بالحديده قام بابتزاز (٣٥) الف ريال هي ماتبقى من اجر عمال ذلك الشارع في ذمة المؤسسة الخارجية للحبوب .

هذا ويعاني عمال التخليص في الحديده والذين لا يقلون عن اربعة الاف عامل من تلاعب مندوبيهم والذين يقفون حجر عثرة امام مطالب هؤلاء العمال بتشكيل نقابة لهم تدافع عن حقوقهم ..

قضايا العمال

رئيس قسم المباني وحجة للياقه الصحيه

تحت عنوان عدم اللياقة الصحية ابدعي الاخ رئيس قسم المباني (صبرة) م/عدن رفضا الشديد بقبول العامل احمد مانع الحاج للعمل بوظيفة «حارس» في الوقت الذي اعطيت له الموافقة من قبل وزارة العمل ومحافظ/عدن ورئيس قسم الافراد بهلدية العاصمة .

العامل المذكور سبق وان عمل لدى مشروع ميناء الاصطياد بعدن واصيب اثناء العمل وبعد الانتهاء من المشروع كان لابد من ترتيب وضعه الوظيفي الا ان موقف رئيس قسم المباني «صبره» حال دون ذلك .

اعتصام امام مكتب الزراعه

نتيجة لعدم استجابة الجهات المعنية لمطالبهم اعتصم الاحد الماضي عمال المحطة تاجير الاليات بصبر والتعاونيات الزراعية ومزارع الدولة م/لحج امام مكتب الزراعة بالمحافظة وذلك احتجاجا على اهمال مذكراتهم المتكرره للمطالبة بدفع مرتباتهم لاكثر من «٦» اشهر اضافة الى قضايا التامينات والمعاش التقاعدي كما طالبوا بالوقف الفوري لبيع مشاريع القطاع العام .

يمارسون مسئوليات قيادية دون الحصول على العلاوه .

فيما يوجد هناك عنوان كبير من العاملين في ادارة الرصيف والعمليات ـ مصلحة الموانئ اليمنية ممن قضوا سنوات عديده في خدمة المرفق ومنهم من يمارس مسئوليات قيادية الا ان ادارة المرفق احرمتهم من الحصول على العلاوة الخاصة بالمسئولية بينما تمكن آخرون من الحصول عليها خلافا للنظم واللوائح النافذة .. ذلك ما افادت به مجموعة العاملين ممن وصلوا الى مبنى الصحيفة مطالبين ادارتهم باعادة النظر في تظلمهم هذا

بسبب العمله الصعبة بقوا في عدن

بسبب عدم حصولهم على العملة الصعبة بسعرها الرسمي اضطر «٣٥» عامل هندي ممن عملوا لدى بلدية العاصمة للبقاء في عدن على الرغم من مرور مدة «٦» اشهر على انتهاء التعاقد معهم الجدير بالذكران احدى مواد الاتفاقية الموقعه بين العاملين الهنود من جهة ووزارة العمل من جهة اخرى تشير الى دفع الراتب والعلاوات الاخرى بالدينار اليمني كما يجوز تحويلها الى العملات الاجنبية عن طريق الادارة العامه للرقابة على النقد ١٠٠٪ من الراتب الاساسي و٧٥٪ من مرتب الاجازة وفوائد نهاية الخدمه

تشكيل اول لجنة نقابية في المؤسسة العامة للكهرباء بصنعاء

عقد عمال وموظفو الادارة العامة للمؤسسة العامة للكهرباء بصنعا اجتماعا تأسيسيا بمشاركة المدير العام للمؤسسة الاخ المهندس احمد حسين العيني ونائبه الاخ محمد الهادي عضو المكتب التنفيذي للنقابات.

هذا وقد جرى انتخاب اول لجنة نقابية في المؤسسة برئاسة الاخ رزق النجار وعضوية كل من نجيب الشوافي ، عبدالكريم محمد ، أمينه علي ناجي ، محمود عبدالوهاب ، شفيق عبدالمجيد وأبوبكر محمد عبد الوالي .

تحية وبعد

الصندوق ياهؤلاء .. الصندوق

ابراهيم حسين محمد

* قبيل الوحدة بأيام قلائل ، وعلى مائدة الافطار دار حوار ممتع بين الاخ الدكتور عبدالكريم الارياني وزير الخارجية وبين الاخ جارالله عمر الذي كان حينها سكرتير حزب الوحدة الشعبية .... وكان اي الحوار يتعلق بقضية السلطة وكيفية المشاركة فيها ... حيث قال الدكتور الارياني معقبا على جار الله «مامعناه»: ان الاشتراك في السلطة لمن هم خارج السلطتين «المؤتمر والحزب» ، يجب ان يتم عن طريق صندوق الانتخابات ... في حين كانت وجهة نظر جار الله : ان ذلك ليس عدلا ان يطلب من القوى الاخرى العودة الى الصندوق ، في ظل ظروف تنافسية غير متكافئة ... فهذه القوى بحاجة الى وقت للعمل بين الجماهير وبحاجة الى وسائل عديدة للتواجد بين الناس ... الخ ...

* لقد كان الاخ الارياني محقا حينها ... فمن الصعب ان تسلم اي سلطة قائمة مقاليد الامور لقوة او قوى اخرى تقبع خارج صريح السلة ... وان الطريق الوحيد المشروع هي الانتخابات .... وكان جار الله ايضا محقا لان الاحتكام للانتخابات بين سلطة كرست وجودها عبر عشرات السنين ، وبين قوى كان اغلبها يعمل من «تحت الارض» وبسرية مطلقة . لان الاحتكام للانتخابات . حينها لن يكون عادلا ومنصفا ...

* لكن الحال اليوم مختلفا عن تلك اللحظة التي شهدت حوار الاخوين الارياني وجارالله ...فلقد تمكنت الاحزاب والتجمعات السياسية من ان تعلن عن حضورها رغما عن غياب تشريع قانوني يجهز لهاذلك «في بداية الامر» ... واصبحت لها مقرات في مختلف مناطق اليمن ... وصارت تخاطب الناس عبر صحفها ومطبوعاتها ونداواتها المختلفة .... واضحت ذات تأثير ملموس في الحياة السياسية ...وصار بعضها يمتلك برامج ورؤى ازاء مجمل المسائل الاساسية في الحياة...

* وبعد كل هذا وبعد ان تم الاستفتاء على الدستور الوثيقة الاساسية المنظمة لحركة الحياة في بلادنا ... بعد كل ذلك اصبح من اللازم والضروري الاتجاه نحو صندوق الاقتراع لانتخاب سلطة تتمتع بشرعية الاختيار الشعبي...

* لكننا نلحظ ان البعض لازال مترددا في الاحتكام للصندوق والدستور.. البعض يعتقد ان الصندوق سيخذله وسيحوله من كرسي الحكم الى رصيف المعارضة ... لكننا على يقين من ان المؤتمر والحزب الاشتراكي لهما من التأثير والتواجد في الساحة اليمنية ، مايضمن لهما الصدارة ... صحيح ان الناس قد خبرت الكثير من عناصرهما القيادة ، واستطاعت ان تفرز المناسب من غير المناسب واصبحت في حالة من الادراك يمكنها من ان تقول نعم لهذا ولا لذاك ... ولكن الصحيح ايضا ان المؤتمر والحزب سيدركان هذا الامر وسوف يقدمان للناس وجوها مشرقة تضمن تحقيق افضل النتائج الانتخابية...

* وطبيعي ان صندوق الانتخابات سيدفع بعدد كبير من الاحزاب والتنظيمات الاخرى لكنها ستكون استجابة مشروعة لثقل وتأثير هذه الاحزاب والتنظيمات ... كما انه من المتوقع ايضا ان يمر عبر الصندوق بعض العناصر التي ستخذل الناخبين لاحقا ... كل شيء جائز ومتوقع ، لكن الثابت ان الناس ستكون مسؤولة عن اختيارها وستتحمل تبعاته غدا وبعد غد ...

* احباتنا يا من «تقبعون» على قمة السلطة : . «سارعوا» للتحضير المخلص الجاد للانتخابات ، احترموا الدستور الذي انتصرتم مع الشعب له .... تخلصوا من وهم ان الناس جميعهم سيخذلونكم امام الصندوق ... وصدقونا حين نقول لكم ان التأجيل والمد «والمطله» والتكتيك ... الخ جميعها عوامل تدفع نحو الازمة ، نحو الكارثة نحو الانفجار ... انها سنة الحياة في عالم اليوم ان يختار الناس الحكام بغض النظر عن نتائج هذا الاختيار ... انتصروا للشعب وانتصروا لانفسكم .... انها لحظات المجد قادمة بعد ان تألقتم تحت اضواء مجد يوم الثاني والعشرون من مايو ٩٠م .... نريدكم حكاما ولكن اطلوا علينا من الصندوق.....

الديمقراطية

كلمة حرة

عبدالحبيب سالم مقبل

ليس هناك اخطر من احداث المظاهرات ، واعمال «الشغب» التي شهدتها العاصمة صنعاء ومدينة إب ... سوى اجتماع الرئيس ونائبه بمسولي صحف الحزب الاشتركي ، والمؤتمر الشعبي ... ثم قرار مجلس الوزراء بشأن اللائحة التنفيذية لقانون الصحافة ..

* وفي البدء ينبغي التأكيد على ان تصريح علي سالم البيض في اجتماع صحفيي الحزبين الحاكمين ، كان تصريحا واضحا بالطريقة التي اشارت اليها صحيفة ٢٢ مايو في عددها الاسبوع الماضي ، فنائب الرئيس قال :

انه لايرتاح للطريقة التي تتناول بها (صوت العمال) الاحداث ، والمشاكل داخل البلاد ... وقال : ايضا انه قد يفكرون بسحب الصحفيين الحزبيين المنتمين للاشتراكي من هيئة تحرير الصحيفة .. وكنت اتمنى ان تصل شجاعة علي سالم البيض الى مستوى هذا العهد الديمقراطي .. ويؤكد انه اخطأ في هذا التصريح الذي تناء تلفونيا لصوت العمال الاسبوع الماضي ..

- ان وثائق الاجتماع بالصحفيين لم تحرق بعد .. فكاسيت التسجيل موجود ....، ونائب الرئيس ارتكب خطأ كبيرا في ذلك اللقاء .. ولن يحاسبه احد طالما وهو نائب رئيس الدولة ، لكن ادبيا ، كان يفترض ان لايضع الحزب نفسه خلال شهر واحد في «محكين» فقد فيهما جزء من مصداقيته :.

- ان صوت العمال - صحيفة تمثل بحق اختبارا واضحا للذين يدعون الديمقراطية ، فرغم الهجوم والنقد الشديدين اللذين هدفا للاصلاح وتعرض لهما المؤتمر الشعبي العام ، ورئيس الدولة على عبدالله صالح شخصيا ، الا ان حزب المؤتمر والرئيس خصوصا لم يضعا الصحيفة في حافة الانهيار بالقدر الذي كان تهديد الصحيفة من قبل حزب الاشتراكيين يشهر العصا الغليظة في وجوهنا نحن كتاب هذه الصحيفة ، وتمنيت ان اوفق في اقناع نفسي وهيئة تحرير صوت العمال ، بأن توقف هذه الزاوية (الديمقراطية كلمة حرة) ، لانني اشعر انني احد اسباب رئيسية ربما تعرض صوت العمال للتوقف بدون ارادتها عندما مايفقد احد الحزبين الحاكمين قدرته على ضبط اعصابه ..

ان آخر ماكنا نتوقعه هو تصريح نائب رئيس مجلس الرئاسة للصحفيين الحزبيين ... وخلال متابعتي (المكلفة ماديا) للصحف الصادرة الاسبوع الماضي وهذا الاسبوع وجدت ان صحف الحزب الاشتراكي لم تشر بمصداقية لذلك اللقاء الذي جمع الرئيس والنائب والعاملين برئاسة صحف المؤتمر - الاشتراكي ، غير ذلك الذي نشرته صحيفة ٢٢ مايو ، وهو في صميم المهنة الذي اخل بميثاق شرفها الصحفي ، صحفيون اكفاء يتربعون عرش الصحافة ، اليمنية ، ومناط بهم مسئولية رعاية تطبيق قانون الصحافة ، وميثاق شرفها ..

- اننا في وطن بحاجة الى المزيد من الصدق المسئول ، واذا كان هناك اعضاء من الحزب الاشتراكي قد تربوا على سلوك غير ديمقراطي في التعامل مع انفسهم ، والآخرين فينبغي ان يتجاوزامثال هؤلاء هذا السلوك ..

فالكذب ، والدعايات ، والحرب النفسية المعتمدة على الاشاعات ، هي تكتيكات الحرب الباردة التي انتهت تماما ... فبيان الحزب الاشتركي في الـ ١٩ من اكتوبر ،(الى جانب المؤتمر) لم يكن سوى صفعة في وجه الاشتراكيين في ذروة احداث السبت الدامي ، كما ان تكذيبه عبر اقاويل ، المقابل ، وجلسات «التفرطة» هو سلوك فارغ من المحتوى ...

لقد دأب قياديون في الحزب الاشتركي على ممارسة الكذب في التعامل ....، فاذا اراد بعض هولاء تشويه سمعة اي مواطن او حزب آخر ، يسلكون طريق الاشاعات ، وتلفيق التهم ، وخلق احداث جديدة .. وهذا السلوك يضعف من مصداقية الحزب واعضائه .. وكم آلمني كثيرا ان اسمع شريط التسجيل للقاء الرئيس ، ونائبه مع صحفيي المؤتمر - والاشتراكي ، واجد فيه الحزب الاشتراكي يضع نفسه في مثل هذا المستوى من التعامل مع الديمقراطية .

* ولعل اكبر عقد الحزب الاشتراكي ، هي الشك - والخوف .. وقد جاءت احداث ١٣ يناير ٨٦م لتعزز هذا الاتجاه ... واول ما افرزته تلك الاحداث المأساوية هو ولادة ماكان يسمى بالقيادة الجماعية التي لم تكن مستندة الى مؤسسات ديمقراطية ، ولم تكن نتيجة ممارسة للحريات ، بقدر ماكانت احد مخرجات الحرب الاهلية ... وظل الشك علامة مميزة تمارس على شكل محاذير توضع امام اي تطور ، حتى في ظل دولة الوحدة ... ولذلك كان الحزب الاشتراكي وراء اللائحة التنفيذية لما يسمى بقانون الصحافة ، والتي درستها لجنة في مجلس الوزراء الذي اصبح ربع اعضائه مستقيلين ....؟؟؟ * فالمصائب على مستوى الاشخاص يمكن ان يتجاوز عنها :

فلقد رضيت ان يوقفني وزير الاعلام عضو اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني ....، رضيت ان يوقفني عن العمل ، ويفضل بقائي في المنزل استلم راتبها من الحكومة .. ورضيت فقط ان اوقف في صحيفة الجمهورية اكثر من مرة عن ممارسة مهمتي كمسئول اداري وصحافي ، واتبعت اكثر من حيلة (من افراد يدعون انهم من القوى الوطنية) لتطفيشي ، وانا صامت .. ولدي ملف كامل بصور من - المقالات التي منع نشرها في صحيفة الجمهورية مع انها لاتخالف القانون ، الى جانب مقالات بعض الزملاء ....، .. فهكذا يراد لنا ان لانكون صحفيين في عهد الديمقراطية .. ولكن لسنا من هواة المصادمة ، وابراز الذات ... ومع ذلك اكره الكذب ، واكره النفاق والتسلق على ظهور الآخرين ....، وباستطاعتنا ان نصبر كثيرا .. وانا شخصيا تعودت على الصبر ... لكنني لم ارض ان يهدد الزملاء في صوت العمال بالطرد ... اننا سندافع عنهم ، وسنقول للحزب الاشتراكي « أنك تقف في مفترق طرق » .. والقادرون على التخلص من الكذب ، هم وحدهم الذين يستطيعون العيش أمدا طويلا في هذا الوطن ، وفي عهد الديمقراطية .. ولقد آن الاوان ، ان تعلن نقابة الصحفيين ، رفضها للائحة التنفيذية التي اعدتها الحكومة والتي يتقرر فيها تكميم الافواه ، وتحديد حرية الصحافة ، بصورة تخل بجوهر الدستور وقانون الصحافة ..

- آن الاوان ، لنقابة الصحافيين ان تدافع عن حقوقنا ، واذا ما استطاع النقيب عبدالباري طاهر عضو اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي ان يقف الى جانب حقوقنا ، وان يتحمل مسئولية الدفاع عن زملائه بتجرد من انتمائه الحزبي ، فإن الحزب الاشتراكي هو الذي قد يكسب شوطا في معركة الديمقراطية ، بعد ان خسر في اكثر من جولة خلال العام والنصف الماضي من المرحلة الانتقالية للوحدة ..

وطلبنا في الاخير ان يعتذر نائب الرئيس عن حديثه الذي نشرت جزء منه صحيفة ٢٢ مايو (- ٧ نوفمبر ٩١م) وهو محفوظ باشرطة التسجيل ... فحرية الصحافة ليس بالضرورة ان يرتاح منها الحزب .. او نائب الرئيس .. والحرية هي ضمير الشعب ، وليست ضمير الحزب كما كانت قبل ٢٢ مايو ..؟؟.. واعتذارا مسبقا للقراء الاعزاء عن مواصلة الكتابة ، فالاشتراكيون بحاجة الى مزيد من الهدوء .. ونحن ايضا كذلك .. لكن هدوءنا لن يطول ..

ضمير الحزب

انتبه !

عمر باوزير

«مطية الكذب زاحفة»

كلما تذكرت هذا المثل الشعبي .. تبادر الى ذهني موقف قيادة الدولة اليمنية الواحدة ، وكذا قيادات الاحزاب « المعارضة» كيف ؟

قبيل اعلان الوحدة ، وبعد الوحدة ، سمع المواطنون الكثير من الوعود بالاصلاح ، والديمقراطية ، وكانت تلك الوعود تداعب احلام السواد الاعظم من الشعب ، عندما جرت عملية « الخلطة » بين ماكان يسمى بنظامي الشطرين ، وانصبت تلك الوعود بالاخذ بإيجابيات اي نظام من نظامي التشطير ، وتجاوز سلبيات كل منهما .. لكن الايام تمر ، والسنوات تنطوي وها نحن في عامنا الثاني من الوحدة ، واعتقد ان الفترة الانتقالية ستمسح كل ايجابية كان يعيشها شعبنا اليمني في اي شطر من وطنه قبل الوحدة .. وقيادة الدولة تطلق الوعود من خلال خطبها وبياناتها التي تحظى بنصيب الاسد في اجهزة اعلامها التي تظهر السلب ، بالايجاب والعكس ، اما الفساد فيستشري ويتوسع والظلم يزداد ، والعدل ينعدم ، والفقراء يزدادون فقرا ، والامن والاستقرار يزداد سوءا الى سوء ، والديمقراطية يزداد القبض عليها بشدة للي عنقها ، وتكميم اصوات من يدعون الى تطبيقها بحق . وكأن قادة الدولة يفهمون الديمقراطية كشعار ، وليس ممارسة ، وينكشف هذا الامر بجلاء عندما تمس مصالحهم ، او تنتقد ممارساتهم او تعرى اعمالهم وافعالهم .. حينها يثورون ثورة الوحوش ويلوحون بعصاهم « الغليظة» تجاه من يسمونهم تارة غير الحريصين على الوحدة الوطنية ، او باذري الفتنة او .. او ...

اما قيادات الاحزاب ، او مايسمون « بالمعارضة » فحتى الآن .. وبالرغم من كثرة اعداد الاحزاب التي اعلنت عن نفسها .. فمازال البعض منهم حتى الآن بعيدين كل البعد عن معاناة الشارع ، ومشاكل المواطنين ، ولم تستطع احزاب كثيرة حتى الآن ، من طرح برامجها ، وتقديم الحلول ، لمشاكل المجتمع .

فكل مايتردد حتى الآن في الشارع ، وفي المقايل وفي كل مكان ، هو الصراع بين حزب وآخر .. وحتى بين الحزب الواحد نفسه ، بين مدعي الزعامة والوصاية ، ومر أكثر من عام والصراعات تتفاقم .. والجماهير تنتظر .. لكن الى متى ؟

لكن يبدو ان القيادات سواء في الدولة او احزابها ، او الاحزاب خارج السلطة يجمعها قاسم مشترك هو المصلحة الشخصية اولا ..

وفي الاخير نقول لهم ان «مطية الكذب زاحفة» ..

* برقية لقادة الحزب الاشتراكي

كم تساءلت ولم القى جوابا :
أين وجه الصدق عن ارضي غابا ..؟؟
اي ارض هذه لم تبق بها الآثام للخير حسابا ؟؟
شبعت كل الحقارات بها ومضت كل الطهارات سغابا
كم فؤوس فوقها جاءت تعمل في الاخلاق قصلا واحتطابا
كلما قلت انتهى السوء بها اعادوا هرم السوء شبابا
.....؟؟؟؟

الشهيد الفضول

الى شيخ الصحفيين

استاذنا القدير والجليل صالح الدحان .. (البورزان) .

صوت العمال .. واحة للديمقراطية مفتوحة لكل الآراء الوطنية .. وهي هكذا ستبقى ان شاء الله وسنبقى في هيئة التحرير على عهدنا هذا رغم كل الصعوبات والعراقيل ورغم كل اشكال التهديد والوعيد والويل والثبور.. الذي يصلنا بالمكشوف والمغلف والمستور ولم تخرج يا استاذنا الجليل وشيخنا القدير الذي ستظل تكن لك كل حب وتقدير واحترام لم تخرج صوت العمال عن جادة الحق حتى تعود اليه .. وانت سيد العارفين .

اما اذا كان المقصود هو مقالة الزميل ابراهيم حسين فهي التأكيد بأننا للنقد قائلون ومرحبون وهو بذلك يمارس حقا من حقوقه في النقد وليت الآخرين مثله .. والاهم ان تكون الصدور متسعة ..

ولك تحياتنا ..

صوت العمال

الدكتور الصاوي في استضافة «صوت العمال»

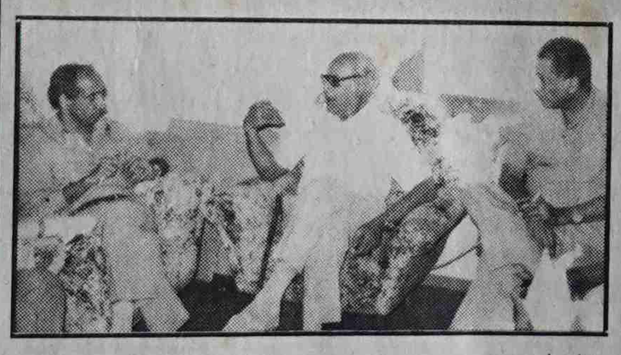

صوت العمال/عدن

في اطار زيارته للعاصمة الاقتصادية والتجارية عدن .. قام الدكتور احمد حسين الصاوي ، الاستاذ بكلية الاعلام جامعة القاهرة ، بزيارة لصحيفة صوت العمال يرافقه عدد من الاساتذة اليمنيين حيث التقى بأسرة تحرير الصحيفة ، وفي اللقاء تحدث الزميل محمد قاسم نعمان مدير التحرير ، عن طبيعة العمل في الصحيفة والدور الذي تضطلع به في بلورة المهام المنتصبة امام جماهير الشعب وفي مقدمتهم العمال ..

وفي تعزيز النهج الديمقراطي والحفاظ على الوحدة اليمنية وحمايتها .

ومن جانبه حيا الدكتورالصاوي صحيفة صوت العمال التي تحظى بجماهيرية واسعة في الوطن وخارجه وتمنى لها النجاح في تأدية وتواصل مهامها

ونظمت حلقة نقاش ، تم فيها تبادل الآراء ووجهات النظر حول مسيرة الصحافة في اليمن . هذا ويذكر ان الدكتور الصاوي يشرف حاليا على انشاء قسم الاعلام بكلية الاداب جامعة صنعاء ..

خلاف يؤدي الى مقتل شخصين واصابة خمسة

صوت العمال/ صنعاء

* ادى خلاف بين متخاصمين على قطعة ارض بشارع بغداد في صنعاء جرى يوم الجمعة الماضي، الى مقتل شخصين واصابة خمسة افراد اخرين بعد ان تراشق الطرفان بأعيرة الرشاشات النارية ، التي استمرت لمدة ربع ساعة الامر الذي ارعب المواطنين وزاد من خوفهم بسبب هذه الحادثة.

المعلوم ان مثل هذه الحادثة الخارجة عن النظام والقانون ، ليست هي الاولى التي تحدث في العاصمة صنعاء في وضح النهار ،

لجان عمالية تابعة للمؤتمر الشعبي العام

أثناء لقاء الأخ العقيد الركن سالم عبدالله ياسين مدير عام شركة الأقمشة والكهربائيات باللجان النقابية التابعة للمؤسسة .. فوجيء أعضاء اللجنة النقابية بوجود أشخاص لاعلاقة لهم باللجان النقابية..

وعندما تساءلوا عن أسباب تواجدهم .

أجاب الأخ سالم : إن هؤلاء يمثلون اللجان العمالية التابعة للمؤتمر الشعبي العام...!!!

كل خميس

تحديان يبرزان حاليا امام اجهزة الامن ويعدان بمثابة اختبار حقيقي لها .

الاول يتمثل في القدرة على مواجهة اعمال الارهاب الجديدة كمحاولة نسف مصنع في محافظة عدن والآخر في قدرتها على كشف الأعمال الارهابية التي يقف وراءها افراد رسميون ، وكذا مدى قدرة اجهزة حماية الشرعية على حماية الحقوق الديمقراطية للمجتمع .

*امام هاذين التحدين يبرز اشكال آخر يتمثل في تساهل الدولة في مسئولياتها امام كل حالات الاخلال بالامن والاستقرار

فهل تستطيع الاجهزة الامنية ان تنجح في اداء مهامها ومعها اجهزة الشرعية ام ان هناك اصابع متسلطة ستظل تعمل على تعطيل دور هذه الاجهزة جميعا .

عبدالباسط سروري

عمود ١-٢

حسن عبدالوارث

الجوع كافر ..والكفر قادم !!

..لايستطيع أحد أن يلعن هذا الشعب إذا كفر ..ولايجرؤ أحد على محاسبته لكفره ..فالجوع كافر ..ولكن صانع الجوع هو صانع الكفر بعينه !!

..إن مادعاني لهذا القول هو منظر رأيته بأم عيني في إحدى حواري صنعاء المحتشدة لكل حواري البلاد بالجوع الكافر ..أقسم أنه مشهد رآه عيناي ، وربما رآه أو رأت مثله عيون كثيرة

..طفلتان بعمر الورود والسنابل كانتا تتبشان في زبالة تفترش جانباً من الشارع ..كنت أحسبهما تبحثان عن شيء أضاعتاه في لحظة لهو ومرح..لكنني لم أتصور قط ان ضالتهما كانت كسرة خبز يابسة ومحنطة تسدان بها فاقة جوع كافرة ..

وقد وجدتها الاولى فالتهمتها على الفور ، فيما ظلت أختها تبكي بحرقة جوع يهتز لها عرش السماء وتندك بها عروش الارض !!

..إن الجوع كافر يا من تصنعون الجوع ..وتجبرون هذا الشعب على ممارسة الكفر واعتناقه !!

..إن الجوع كافر يامن تصنعون الكفر ..وتتلذذون -بمناظر الافواه المحترقة والامعاء المتشققة

..إن الجوع كافر ..والكفر قادم إليكم يغلي غضباً وجنوناً ..ولن يشبع جوعه أو يروي عطشه غير لحمكم ودمكم !!

..إن الجوع كافر ..وإن الكفر قادم !!

حفل تابيني في ذكرى الفقيد قائد مثنى عبدالله

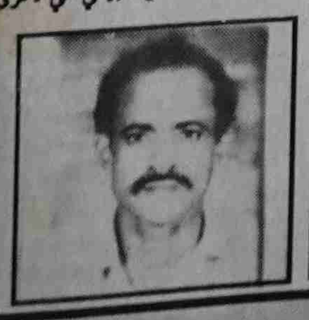

* تقيم منظمة الحزب الاشتراكي اليمني ، بمحافظة تعز ، يوم غد الجمعة حفلا تأبينيا بمناسبة الذكرى الاربعينية لوفاة المناضل قائد مثنى عبدالله .. ويذكر ان الفقيد له دور وطني نضالي وحزبي مشرف قدمه لشعبه ووطنه طوال فترة حياته ..

بسبب خلاف بين وزيري الدفاع والداخلية

١٥٠٠ طالب يحرمون من مستقبلهم الدراسي والعملي

صوت العمال/ صنعاء

* بسبب الخلاف حول مدى فعالية الخدمة لخريجي الثانوية العامة في المصالح الحكومية والسفارات رفض وزير الدفاع هذا العام الحاق اي دفعة من طلاب الثانوية العامة للخدمة في الامن المركزي تحت مبرر ان خدمة طلاب الثانوية يجب ان تؤدي في اطار القوات المسلحة بحيث يكن للطالب الاستفادة منها الامر الذي رفض وزير الداخلية وقائد الامن المركزي مثل ذلك الطرح من قبل وزير الدفاع وجرى حجز المجندين حتى يأتي البديل.

وقد ادى هذا الخلاف الى حرمان (١٥٠٠) طالب فقط في العاصمة صنعاء من دخول الجامعة لهذا العام وذهب هدرا عام كامل من حياتهم ومستقبلهم.

صوت العمال
تأسست في ٤ يناير ١٩٦٩م
رئيس التحرير
راجح صالح ناجي
مدير التحرير : محمد قاسم نعمان
سكرتير التحرير : عمر باوزير
عنوان الصحيفة ، معلا دكة / امام المجلس العمالي - محافظة عدن
ص . ب رقم ٥٣٧٨ المعلا
الجمهورية اليمنية / ت ٤١٧٩٨ - ٤٣٧٧١ / فاكسميل رقم ٤٢٥٢٩
الاشتراك والتوزيع مؤسسة . صوت العمال.
الاعلان يتم الاتفاق بشأنه عبر ادارة التحرير
تلفون / ٤٣٧٧١ ٤٢٣٦٣
عنوان الكتب سحلي في صنعاء / هاتف ٧١٥٢٩ / شارع القصر الجمهوري / عمارة رقم ٣٠ بجانب عمارة هائل سعيد / طبعت بمطابع مؤسسة ١٤ أكتوبر للصحافة . عدن /الاشتراك السنوي للعدد الواحد خمسمائة وستة وأربعون ريالاً

في الدفاع عن الاصالة

٢

احمد مثنى

ومن اجل الاحاطه بما هو منسجم مع تلك التعميمات فإنه يكون من عدم الانصاف للوقائع ومن غير المنطق ان يغيب عن الاذهان كذلك ان المنطقه العربية قد شهدت صحوه فكرية وثقافية وحضور ادبي مكن انساننا العربي من امتلاك شيئ من حسه القومي وللمة بعض شتاته المزق والمبعثرو بصره بالحال والمكانة الهامشية التى يحياها في ظل التواجد الاستعماري المتحالف مع الانظمة الرجعية من اجل قهره والحيلولة دون افاقه وامتلاك قراره والاستئثار بكل خيراته وقدراته ، هذا الاحساس وهذا الامتلاك كان قد ولد بفعل الطلائع المثقفة التى أيقظت انساننا من سباته واوقدت في ذهنه التواق شعاع الحقيقة وضياء الخلاص من ربقة الشعبه السوقيه والوجدانيه ومما لاشك فيه ان صحوته بلغت به حداً كبيراً ومد آواسعاً نظم نفسه وطال مبتغاه من خلال نضاله الدؤوب والمستمرو تضحياته الجسام التى كانت جسراً عبر من خلاله ليحقق سيادته على ارضه ويحقق كذلك الشيئ غير اليسير على طريق تحرره وانفتاقه في مختلف جوانب حياته التى لا تزال تتطلب منه الكثير من التواصل النضالي .

كما اننا نعرف الدور الذي لعبه الادباء المعاصرين من اجل البحث والتنقيب والاستقصاء والمقارنه من اجل ابراز وجه انساننا العربي الوضاء في مراحل حياته الزاخره بالعطاء المواكبه لكل جديد وحديث وبما سنحت به ظروف تلك المراحل ويجدير الاشاره هنا الى اني لم اقصد الظروف هي التى جادت على انساننا بان منحته فرصة التمتع والمواكبه لكل جديد ابان تلك المراحل بل ان انساننا ومثقفنا العربي هو الذي انتزع هذه الفرص ليضيف فيها جديداً الى ما خلفه سلفه من تراث انساني هائل وعظيم بما سنحت به قريحته او استنتاجاته وامكانياته الثقافيه وهكذا فان المعارف والثقافات والاداب والفلسفات مرت بمراحل واطوار وعبرت مئات الالاف من الايام بين مد و جزر واضافات وشطب وتطوير وتجديد ، لتظهر علينا في ايامنا هذه وهي اكثر تجدداً او مواكبه للعصر وللحال الذي عليه المعارف والثقافات الانسانيه.

ونحن اذا ما سلمنا بالقول مع القائلين بان الحياة متجدده ودوماً وانها تمتد في الافاق اكثر فاكثر للذين يبصرون هذه الافاق ويجولون في مداها بحثاً وتنقيباً عن الوقائع والحقائق والمستجدات التى تزخرها الحياة ، فإذا ما نحن سلمنا بقولة تجدد الحياةوتطورها فإنا سنسلم بالقول ايضا ان النهضة العربية سابقة على بداية القرن العشرين بعشرات السنين ، وان ذلك الضياء قد أمتد في مرحله من المراحل الى بلدان اوربا ليسطع في سماها ويخبوا في الساحة العربيه بفعل الانظمه السياسيه التى تعاقبت على انساننا وصادرت حق انساننا واوصدت باحكام ابواب البحث والتنقيب في افاق الحياة الواسعه ، وجعلت من بعض مثقفيه ومتنوريه ابواقاتردد ما تطمئن اليه تلك الانظمة ويخدم اغراضها .

واذا ما نحن سلمنا كذلك للقول بان الحياة تشمل على الخير والمحبه والالفه وانه في جانبها الاخر يقع الشروا لبغضاء وحب الذات ، فإن من نتيجة صراع الحياة بطبيعتها وحين يغلب جانب الخير والعدالة والحريات العامه ان تزدهر الحياة وتتطور، ويبرز على السطح كلما هو جديد ونافع وفي كل شهر وسنه ان لم يكن في كل يوم وكل لحظة ولابد ان ينعكس هذا الازدهار والتجدد والتحديث على المسألة الثقافيه والمعرفيه ، اما حين يغلب جانب الشرفي الحياة والفرقه والتناحر وتتقدم العداله الاجتماعيه وتبرز بعض التصرفات التى من خلالها تصادر حريات الناس والطلائع المفكرة .فإن الحياة ترتدي لون الصفرة ورياح الخريف تعمل على اسقاط كل الاوراق الخضراء النضره ومعها تبدو الحياة جافه ويتحقق الجدب الذهني والثقافي وتبدو الحياة مكبله باغلال النفاق والزيف فيبدو الحرف محاصراً وغير قادر على استنطاق الحاضر ناهيكم عن استقراء المستقبل .

وليس في هذا ما يغفل عن ظهور بعض النجوم المتناثره هنا وهناك في السماء العربيه الملبدة بالعتمه لتنير درب المسافرين على طريق العلوم والمعارف .

ولعلنا هنا نجد الفرصة سانحة لوقفه مهمه نستدرك بها شيئ مما يكون قد غاب عن الاذهان ، ذلك ان هذا لايلغي او يقلل من حق اولئك الرواد الذين كان لهم الفضل في اذكاء جذوة الوعي في العقد الاول للقرن العشرين وتعميق الولا الوطني والحس القومي في وجدان انساننا العربي الذي هب هنا وهناك لطرد الدخيل المحتل والقضاء والى الابد على اولئك الحكام الذين كانوا سبباً من اسباب التخلف وركيزه اساسيه في التقهقر المشين الذي مني به انساننا وهم اي أولئك الرواد قدوقفو حياتهم من اجل البحث والتنقيب في تلك الكنوز الهائله من المعارف التى خلفتها لنا السلف فقدتنا ولوها بالشروح والاضافات واكتشاف القيم الايجابية والساطعة في مجمل تراثنا الهائل والعظيم ومع الثمانينات و بالتحديد بعد وفاة الزعيم العربي الكبيرجمال عبد الناصر ، او بعد انتصار حرب رمضان المزعوم .وترك الشقيقه سوريا بامكانياتها وقدراتها المتواضعه تصارع بمفردها قوات الاحتلال الصهيوني بامكانياتها المتقدمه جداً والمدعمه بالقدرات الامريكيه مع تلك المرحله بالتحديد ، وان كانت هناك قبل ذلك بعض الاصوات غير المسموعه والمحسنة النيه فيما تدعي او تزعم بان هناك خروج على الاصاله وان هناك تهور في مدجسور الالقه مع الثقافات والاداب الانسانيه ، مع تلك المرحله بالذات ازدادت تلك الاصوات في زعمها وعلت هنا وهناك اصوات ليس لها ادنى معرفه بالاداب والتراث الادبي وليس لا كذلك ادنى احاطه ، اوقل انها لاتملك ايه احاطه عن المعا رف والاداب المعاصره وليس لها فيها لاناقه ولاجمل .

ولقد وصل هذا الزعم في الساحة العربية من بعض تلك الاصوات حدأيقصد به الاساءه الى الحرف، التزيه والكلمة والحياة المعاصره المتغيره والمتجدده اجتماعياً واقتصادياً وفكرياً وأدبياً ، كما ولا شك بقصدبها الحط من حق المفكرين والادباء المعاصرين العرب الذين كان لهم الفضل الكبير في عملية التواصل بين الاصاله والمعاصره ، فهم من نقب وبحث واستنجم واضاف وطور في ذلك التراث الهائل من العلوم والفنون والاداب وهم من فتح شرفات واسعه يطل من خلالها المثقف والمهتم العربي على المعارف والثقافات والاداب الانسانيه من بلدان وقارات مختلفه ، وهم ايضا من برأ للحرف والكلمه العربيه مكانتها بين الكلمات الانسانيه والمنابر العالميه وهم من كشف في تراثنا العربي عن قيم ذات ابعاد ودلالات معاصره ، وهم في الاخير من كان لهم الفضل في اثراء لغتنا بمفردات متعددة الدلالات ومن ثم اضافة واجتياز قنوات ادبيه لم يكن مقدراً لها في تراثنا الادبي ان توجد .

وحسبي في هذه الاسطر القليله جدا التى سقتها للقارئ العزيز عن رواد الادب المعاصر قصدت الاعاده الى الاذهان ضخامة هذا الجهد وعدم يسر الخوض فيه ، خاصة اذا كان الامر يتعلق بالساحة العربية الثقافية والادبيه لتعدد التجارب وتنوع البدايات ، ثم اقراراً وهذا الامر قلبه واقع الساحه العربية الثقافية والادبيه ومكتباتها الزاخره بمختلف الاداب المعاصره والفنون والمعارف وبحجم ضاق به صدر احبتنا مدعي المحافظة على الاصاله وحجب اعينهم عن ادارك كنه الحياة وابعادها وصراعاتها وما يطرأ عليها من جديد في كل يوم بل وفي كل لحظة

فالحياة ، حتى في نظر اسلافنا واساليب تعاملهم مع الافكار والقيم والمعارف لم تكن ملونه بلون واحد كما هو حال احبتنا مدعي المحافظة على الاصاله ، وانما كان كل منهم يشاهد فيها اطيافاً كثيره من الالوان ، وبحسب امكانية المعرفيه في النفاذ الى تحسس الواقع وامتلاك الادوات .

يتبع

اعلانات ساخرة

صحفي يبحث عن قلمه

أضاع الصحفي الهمام عشوق القوام قلمه الذي ضاع في شتى البقاع وصار يكتب بلادواة ولاقلم ، وقلبه لايزوره الألم على ضياع قلمه الشريف ، وأصبح يكتب بالدجل والتزييف متمشياً مع فصلي الشتاء والصيف وأصبح يشترى ويباع ، وضاع مع الضياع .

تلفيقات

تعلن صحيفة «اكذب حتى يصدقك الناس» عن وصول دفعات جديدة وجاهزة من التلفيقات الحديثة والتزييفات الجديدة لإثارة الرأي العام .

زورونا تجدوا مايسعدكم ويسر خاطركم ، ولدينا الاستعداد التام لتوصيل الطلبات إلى «مقابل الذات».

نسب أقوال

نحن في خدمتكم على الدوام لنسب أقوال أو أفعال لأي كائن كان ولايهمنا المصدر الموثوق أو التحري المسبوق بقدر مايهمنا نسب الأقوال لمن لم يقل ولن قال.

هجوم صحفي

لحزازات شخصية وقبلية ومناطقية وحزبية معروفة وغير معروفة تعلن صحيفة «المهاجم»عن هجومها على صحيفة«المهادن»،ولن يتوقف هذا الهجوم المقدام مادام يرضي أصحاب المقام ... وياصلم ياسلام.

إصدارات جديدة

لمن فاتته الفرصة لاقتنا الإصدارات القديمة من«ميثاق شرف المهنة» أولمن لم يطلع عليها أو لايعرف أبجدياتها أو يجهلها أو يتغاضى عنها تنفيذاً لإرضاء أسياده ، نزلت إلى الأسواق وفي الشوارع العامة إصدارات جديدة من«ميثاق شرف المهنة».

اغتنم الفرصة لاقتناء نسختك من الآن فالنسخ محدودة.

للحجز الاتصال «بمحلات الضمير الصحفي».

صحفي لاشيء وكل شيء

يعلن الصحفي«بتاع كله» أنه على استعدادتام للكتابة عن أي شيء وكل شيء وفي أي زمان وأي مكان ، ولايهم الكتابة بقدر ماتهم الشهرة والاسم العريض ، كما أن لديه الاستعداد لبيع ذمته لأي حزب أوصحيفة ترغب في ذلك ، ولامانع أن يكتب في كل الصحف والمجلات باختلاف مشاربها الفكرية والسياسية ، ومستعد أيضاً لبيع ضميره من أجل أهل الخير الذين يعطون الشيء الوفير . أويكسب عطف هذا أو ذاك ، ولديه القدرة على العراك .

مطلوب رئيس تحرير

وظيفة شاغرة في صحيفة«الراقصة» تطلب رئيس تحرير جيد يجيد اللف والدوران، والرقص والتحريك ويستحسن أن يجيد صياغة الخبر والعزف على كل وتر ، وأن يبيع ضميره بمبالغ حقيرة أو وعود وفيره .فمن لديه القدرة على ذلك الاتصال«بمحلات فقد سبيله».

عبدالله باوزير

التلال والانجاز الرائع

منصور أحمد حزام

استطاع فريق التلال الرياضي لكرة القدم أن يحقق إنجازاً رائعاً والأول من نوعه على مستوى اليمن بعد فوزه على شقيقه فريق الرفاع البحريني وانتقاله إلى المرحلة الثانية في التصفيات التمهيدية لأبطال الدوري للدورة ١١الأسيوية .بل ولأول مرة تستضيف مدينة عدن مباراة دولية رسمية تقام على ملعب الحبيشي وبنجاح.

لقد استطاع فريق نادي التلال أن يبرهن ويثبت جدارته ومقدرته على تحقيق أول إنجاز رياضي دولي في أول فرصة تتاح له بعد أن ظلت الجهات المسئولة عن الرياضة تبدي تخوفها من مشاركة الأندية - بطل الدوري أو بطل الكأس- واعتذرت أكثر من مره وتكررت تلك الاعتذارات تحت مبررات متعددة ،ولكنه الخوف من الهزيمة الثقيلة ، ونتيجة لذلك الاعتقاد الخاطيء حرمت أكثر الأندية وشبابها من المشاركة الخارجية ،وظلت المشاركة محصورة على مستوى المنتخبات الوطنيةوالتي لم تتمكن من تحقيق إلا بعض النجاحات ، وكانت حسنتها الوحيدة ربط المهاجر اليمني بوطنه ، ولعل تلك القيادات المتعاقبة وبالذات في الجنوب سابقاً قد أخطأت في الحساب ، ولم تكن لقراراتها تلك الجدوى الرياضية المنشودة بل كان من سلبيات تلك القرارات المتمثلة في عدم إتاحة الفرصة أمام الأندية الأهلية ومركزة القرار والمشاركةأن يصل اللاعب إلى المنتخب وهو في حالة رهبة وخوف من المباريات الخارجية بسبب أن ناديه لم يسبق له أن لعب مباريات دولية خارجية.

والأسوأ من هذا كله أن تلك القيادات للأسف ظلت تنطلق من زاوية واحدة وهي الكسب ، وأن أي فريق يريد أن يشارك خارجياً يجب أن يأخذ في الاعتبار أنه سيحقق الفوز والا لاداعي لوجع الدماغ ، في الوقت نفسه لم تكن هذه الشروط مطلوبةعند مشاركة أي منتخب ، ولقد أثبتت تلك النظرية عدم صحتها فالنادي هو الأساس ، ومنه يبرز اللاعب الجيد ومن خلاله يستطيع المنتخب أن يحقق أعظم الإنجازات، وهي حقيقه ملموسةوقد أكدتها الأندية.

لقد استطاعت الكرة العربية وبفترة وجيزة ان تحقق إنجازات عظيمة، وذلك بوصول منتخبات بعض هذه الدول إلى نهائيات كأس العالم والأولمبياد وأيضاً أبطال لكأس آسيا كله ، ذلك بفضل الرعاية والاهتمام ، وأيضاً التوجه الصائب في الجانب الرياضي ومنها إتاحة الفرصة أمام مختلف الأندية والتي أعطت مرد ودها الإيجابي .

واليوم وبعد أن حقق التلال أول نجاح رائع

والذي ارسى بموجبه مبدأ المشاركة الخارجيه

على مستوى الأندية ، وعلى الاتحاد اليمني العام لكرة القدم أن يبدأ بالتخطيط الصحيح للعبة على مستوى اليمن وأن يدع العشوائية جانباً سواء في مسابقاته الداخلية أو في المشاركات الخارجية . ولابد من إدراك أعضاء الاتحاد أن مهمتهم لاتتحدد فقط في حضور اجتماع الاتحاد الدوري واصدار جدول مباريات الممتاز أو اقرار الوفد المسافر وعلى أولئك أعضاء الشرف في الاتحاد أن يرتقوا إلى مستوى المسئولية المناطة بهم وأن يتذكروا أن موعد الانتخابات قادم وأن الجمعية العمومية ستقوم بمساءلتهم عن نشاطهم وما قدموه خلال تحملهم هذه المسئولية ، فإما أن يتفاعلوا ويعملوا أو يتركوها لغيرهم.

واذا كنا ونحن بصدد النجاح التلالي والذي سيكون لنا عودة للحديث عن السلبيات لهذه المشاركة أن نقول للتلال لقد كنت فعلاً البطل وشرفت اليمن وكنت دائماً السباق وفي المقدمة .

صحيح هذا؟!

أن أغلب قياديي وزارة الشباب والرياضة قدموا إلى عدن يوم مباراة فريق التلال مع شقيقه فريق الرفاع الغربي البحريني يوم ١نوفمبر على ملعب الحبيشي بغرض مشاهدة المباراة ، وأثناء

بقائهم في عدن تم نزولهم في فندق عدن وفنادق اخرى على حساب فرع وزارة الشباب والرياضة بعدن ،ثم استلموا بعد ذلك علاوة انتداب للأيام التي مكثوا فيها بعدن. والمعروف أن الفريق البحريني نزل في فندق الساحل الذهبي.

الجدير بالذكر أن المباراة نقلت عبر التلفزيون والإذاعة. جميل مشاركة الأخ الوزير الذي أعطى دفعة للتلال ، وعمل على تذليل بعض الصعوبات التي تعترض استعداد التلال لهذه البطولة ، وأيضاً المشاركة مع الأخ المحافظ في وضع حجر الأساس لبيت الشباب.

لكن غير الجميل الوفد الطويل العريض الذي رافق الوزير .

ثم أين هو الحرص من تقليص النفقات غيرالمبررة والتي كان يمكن الاستفادة من هذا المبلغ لإجراء مسابقة رياضية على مستوى المحافظة ونأمل عدم تكرار هذه الظاهرة

أن نفقات مندوبي الوزير لحضور تكريم بعض المعتزلين في عدن قد تجاوز أضعاف جوائز التكريم المقدمة للاعب المعتزل.. اقامة وعلاوة انتداب ، والغريب في الأمر أن الفرع هو الذي يقوم بتغطية ودفع هذه النفقات إقامه وعلاوة انتداب إلى آخره .. في الوقت الذي يقوم فرع الوزاره بعدن بالتكريم ومع ذلك يتم تكليف شخص من صنعاء بنوب الأخ الوزير .

ليقوم بتكريم اللاعب المعتزل حيث بلغت علاوة الانتداب من سبعة أيام إلى عشرة أيام . والمشكلة ليست في التكريم ، ولكنها في صرفيات المندوبين التي فاقت قيمة الهدية المقدمة خمسة أضعاف .

هل نفهم من هذا أن شعار تقليص الإنفاق معكوس في هذه الوزارة ؟ ولماذا الفرع يدفع هذه المبالغ كلها على حساب نشاطات عدن؟

اندية عدن تنسحب من الدوري الممتاز

قررت أندية محافظة عدن الستة لكرة القدم عدم المشاركة في مباريات الدوري الممتاز الذي كان اتحاد الكرة قد حدد في برنامجه أن يبدأ عصر اليوم الخميس ١٤-١١ وقد جاء قرار الأندية الستة بعدم اللعب بسبب برنامج المباريات الذي لم يراع بعض الأندية ومنها أندية عدن إلى جانب أسباب عديدة أخرى، هذا وقد انتدبت الأندية كلاً من الإخوة مهدي عاطف ومعتوق خوباني للذهاب إلى صنعاء لإبلاغ الاتحاد مطالب الأندية واهمها عدم اللعب .

عن جانب آخر تقدم حسان من ابين هو الآخر بطلب نقل مبارياته إلى عدن بسبب إغلاق ملعب ساحة الشهداء بأبين .

المعروف أن اتحاد الكرة اكتفى بإصدار برنامج مباريات الدور الأول دون أن يكلف لجانه العاملة بالجلوس مع الأندية أو حتى معاينة الملاعب التي ستقام عليها المباريات ، ولا مقرات السكن التي ستنزل فيها الفرق (بيوت الشباب) بعضها غير صالح للسكن بتاتاً.

فهل يتفهم اتحاد الكرة معاناة الأندية أم أن مهمته فقط إصدار «الجدول» وبس؟.

بلا عنوان

اختتمت الدور الانتخابيه للأندية الرياضية في محافظة عدن بنجاح كبير. .حيث شهدت الأندية الرياضية في المحافظة تفاعلات الجمعيات العموميه مع هذه الانتخابات ومثل حضورها الطوعي ظاهرة جيدة أعطى مردودها الإيجابي على سير ونتائج هذه الانتخابات وتجسيداً عملياً للديمقراطية ، وإن كانت الديمقراطية قد تعرضت للاغتيال وهي في المهد وذلك بعدم استكمال هذه الدورة الانتخابية انتخابات نادي التلال» ، وكنا نطمع أن تستكمل الانتخابات في أندية المحافظات ١٠٠٪ ويبدو أن تحمس الأطراف كافة كان وراء عدم إجراء الانتخابات في هذا النادي وتشكيل لجنة مؤقتة ، ولكن كما يقال الحلو ما يكملش.

لم تكن رغبة الأطراف كلها في تعطيل الانتخابات ،ولكن الأجواء التي سبقت الاجتماع تعبئة الجمهور هي التي أعاقت سير الاجتماع الانتخابي ،ولكن لم يكن هناك الاستحالة من إجراء الانتخابات مرة أخرى شريطة الالتزام بالضوابط التنظيمية وتفهم كافة الأطراف لهذه الوضعية. والحقيقة أننا كنا نريد أن يكون التلال والتلاليون السباقين دوماً كما عودونا في الملاعب ويتوجونها في هذه الدورة الانتخابية والتي أعتقد أنهم الآن استوعبوها وأن مصلحة النادي فوق مصلحة الأفراد طبعي التلال شامخاً

غداً .. التلال مع فريق الاستقلال الايراني في الحبيشي

يستضيف ملعب الشهيد الحبيشي بعدن يوم غد الجمعة فريق الاستقلال الإيراني الذي سيلعب أمام فريق التلال في مباراة الذهاب ضمن تصفيات الدورة «١١» الأسيوية لأندية أبطال الدوري ، وستقام مباراة العودة بين الفريقين في إيران يوم الجمعة الموافق ٢٢ نوفمبر الحالي .

مباراة الغد مهمة بالنسبة لفريق التلال حيث فوزه في المباراة يؤهله للاستمرار في هذه المنافسه ويعطيه الأمل بالتأهل للمرحلة التي تليها وإن كانت مباراة العودة في إيران أي خارج ملعب التلال وبعيداً عن جمهوره إلا إن المباراة الأولى والتي ستقام يوم غد لاتزال تمثل الأهمية وبالذات للتلال الذي سيلعب في ملعبه وبين جمهوره عكس الفريق الضيف.

التلال معنوياته مرتفعة جداً وحماس لاعبيه أيضاً هو الأهم ولقد أثبتت المباراتان السابقتان أن التلال كان خير من يمثل اليمن وكان عند مستوى المسئولية ،ورسم صورة جميلة لاتزال حتى اليوم عالقة في الأذهان ، وهذا ماسيجعل الجمهور يتفاعل غداً بصورة أكبر وسيحرص على المتابعة ، وأيضاً حضورة الملعب بدون مراعاة الانتماء للأندية ونأمل أن يظهر التلال بصورة أفضل ،وأن يوفق ويحقق لجماهيره الثاني.

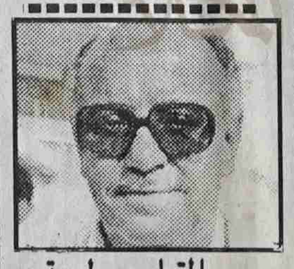

المقبلي .. لوحة بارزة

الأستاذ محمد أحمد مقبل (المقبلي) المحاضر العربي وعضو اللجنة الفنية العليا للاتحاد العربي لكرة القدم ،تم متابعة ورصد تحركاته الدؤوبة من ناد إلى آخر والجهود المضنيه والطيبة التي قام بها ولايزال يقوم بها خلال هذه الأيام لإلقاء محاضراته القيمه والمفيدة وشرحه لآخر تعديلات قانون لعبة كرة القدم الصادر عن الاتحاد الدولي لكرة القدم والتي ستساعد اللاعبين والأندية كثيراً أثناء مباريات الدوري الممتاز .

وإضافة إلى ذلك فإن (المقبلي) قد كان له دور بارز على طريق تهيئة واستعدادات حكامنا اليمنيين من خلال اشرافه ومحاضراته في الدورات التحكيمية

التي انعقدت مؤخراً في صنعاء وعدن .

إن الجهود التي يبذلها المحاضر العربي المقبلي تستحق منا ومن الرياضيين والاندية كافة التحية والتقدير وإبراز هذه اللوحة عرفاناً بدوره النشط وبعيداً عن الأضواء.

آرثر رامبو وحارة اركزه

د/ عصام عبده غانم

برمنجهام

اشتهر قرب وفاته بشعره المتمرد على الرغم من حياته القصيره (٣٧) عاما.

ولقد بينت في غلاف الجزء الاول انني لا اعتقد ان الاخلاق المركوزة في رسائل اخوان الصفا بالبصره لها علاقة بحارة أركزه (انظر الجزء الاول) ، والاشادة بجمعية طز جريدة الخليج في ٩٠/٢/٢٧م).

والمرجع الرئيسي عن آرثر رامبو هو للاستاذ عبدجعفر في مجلة الفنون بعدن بعنوان «آرثر رامبو الشاعر الفرنسي المتمرد ». (انظر ايضا ص ٣٦ من «بين صنعاء والخرطوم » للدكتور نزار غانم ، دار العودة ، بيروت ١٩٨٩م) .

وحتى آرثر رامبو (تعهشث لخروخدغخضؤ حوصه والذي ولد في شارلفيل في فرنسا كان من ادباء القوارير واشتهر بقصيدته « الزورق الثمل (العربيد) »

زمىقد وخزهخصد .

فهل هو ممن اثر على الاركزيين ام ممن تأثر بهم ؟ قصيدته « الزورق الثمل » نشرت عندما كان في باريس ١٨٧١م ، اما حياته في التواهي فقد بدأت عام ١٨٨٠م .

ومما يؤكد على مغامرات رامبو في حارة اركزه انه لم يتردد في ركوب الخيل من مصوع الى هرر (المشهوره بقاتها) لمدة ثمانيه أيام عبر الصحراء الحبشيه

اريد ان اعترف بأنني لم اكن ادرك (عندما بدأت الدراسه عن دور حارة اركزه في المجتمع اليمني) بأن حارة اركزه كانت همزة وصل مع الفكر الفرنسي والتجاره الايطاليه !

ففي عام ١٩٩١م زارت التواهي (انظر الجزء الاول ـ شواطيء لتواه)

بعثه تلفزيونيه فرنسيه بمناسبة ذكرى مرور مائة عام على وفاة الملاح التائه والشاعر الفرنسي المتمرد آرثر رامبو .

اشتغل آرثر رامبو مع شركة روبانينو الايطاليه للملاحة في التواهي وقام برحلات بحريه بين عدن وسواكن والحديده .

عاش آرثر رامبو بالقرب من حارة اركزه وتردد عليها رغم اشارة ئيب ئيب

بطهايصد التي وضعتها السلطات البريطانيه على مداخل تلك الحارة كنصيحة للانجليز .

ومات آرثر رامبو منذ مائه عام في ١٨٩١م في مستشفى مرسيليا بالفنفرينه أثر اصابة تعرض لها في عدن . بدأ حياته بحارا ولكنه

من ينقذ ابنتي

ابنتي/ فوزيه ناجي قائد ، تعاني من مرض مزمن منذ اربعة عشر عاما ، الا وهو (فقر الدم) وقد تابعت علاجها طيلة تلك السنين في جميع مستشفيات محافظة عدن ، حتى وصل قول بعض الاطباء بأن مرض ابنتي ليس له علاج حتى في الخارج .

علما بأن هناك حالة مرض مشابه لمرض ابنتي قد تحصل ذويها على تقرير طبي للخارج على نفقة الدوله .. وقد عاد المريض بصحة جيده .. وانا لم احصل على ادنى تعاون لعلاج ابنتي في الخارج من قبل الاطباء وجهات الاختصاص ، وللعلم فانني خدمت في التربية والتعليم منذ ١٩٥٧/٢/٦م حتى يومنا هذا واعول اسرة مكونه من (١٢) شخصا ولا احد منهم يعمل غير ابني الكبير براتب (٢١٠٠) ريال .. وانني اطالب اصحاب الضمائر الحيه والقلوب الرحيمه بمد يد العون لابنتي المريضه ..

وما تقدموا لانفسكم من خير تجدوه عند الله ..

عنوان سكني ـ منازل داخليه ـ دار المعلمين ـ خور مكسر ـ وحدة ١٤ اكتوبر ـ حي الجلاء ..

تهان

برعاية وتكريم الاهل والاحباب وبحضورهم .. والاصدقاء والاقارب ووسط مظاهر البهجه والفرح والسرور المقرونه بانغام الموسيقى الشعبية المختاره والمعبره .. تمت مراسيم عقد قران الشابين العزيزين / عبدالله محمد عوض امزيدي ونور احمد عبدالغفور مساء الخميس ١٩٩١/١١/٧م .. وتتويجا لافراح هذه المناسبة السعيده تتقدم أسرتا العروسين الغاليين .. عبدالله امزيدي / ونور احمد باجمل وارق التهاني القلبية .. واحر واعظم التبريكات واصدق واحلى الاماني متمنيه لهم حياة زوجية مليئة بالهناء والسعادة الابديه .

مبروك «سامر»

يهنيء عمال وعاملات مؤسسة وصحيفة صوت العمال زميلتهم العامله لول قاسم عبده بمناسبة ارتزاقها بالمولود الجديد الذي اسمته «سامر» فألف مبروك يا ابوي سامر .

* يهنيء الاخ عز الدين محمد علي الشعبي الاخ باسل محمد قعطبي بمناسبة ارتزاقه المولود الجديد اسماه «ساره» فألف مبروك يا أبا ساره ومزيدا من البنين والبنات .